www.amazigh.press
amadalpresse

المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ أوكدورت - الإيداع القانوني 2001/0008 - الترقيم الدولي: 1114/1476 العدد: 281 يونيو 2024/2974 JUIN – ⵢⵓⵏⵢⵓ الثمن: 5 دراهم /1.5 Euro

# لا عدالة بدون أمازيغية

www.amadalamazigh.press.ma amadalamazigh@yahoo.fr Amadalpresse Amadalpresse @Amadalpresse

ᓄᓇᕗᑦ ᐃᓄᐃᑦ ᐊᑐᕐᓇᖅᑐᑦ ᐅᓂᒃᑳᖓ ᐱᖓᓱᓕ

ان اختيار، موضوع "تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في مجال العدالة" وبتنسيق مع هيئة نقابة المحامين بالرباط، واشراك محامون ومحاميات ورجال ونساء القانون، ليس اختيارا اعتباطيا أبدا، بل لأننا نعتبر القضية مفصلية وذلك بالنظر إلى ما يحدث يوميا في المحاكم، جراء لغة التقاضي بالأساس، خاصة ما يرتبط بعملية التواصل باعتبارها شرطا أساسيا لمصداقية القضاء والمحاكمة العادلة.

ومن القصص التي يمكن اعتبارها درسا يفرض إعادة النظر في اللغات المتداولة وطرق استعمالها في محاكم المملكة، ما حكاه لي أحد الاساتذة المحامين عن واقعة جرت بمحكمة أكادير لاحد المتقاضين الذي كان يتابع بتهمة الترامي على ملك الغير، فسأله القاضي: "هل ترااميت على الأرض الفلانية"؟ فكان جواب المدعى عليه: "نعم، سيدي القاضي رميغ".

إن المدعى عليه لم يفهم من سؤال القاضي إلا ما سمعته أذنه، علما أن القاضي يطرح السؤال بلغة أقرب إلى العربية المكتوبة، وهو ما جعل المتهم يفهم من كلام القاضي وكأنه يسأله: "هل تعبت؟ بحيث يقال بالأمازيغية: ئيس ترميت؟. لأن فعل "ترامي"، الذي يعني الاستحواذ على ملك الغير بغير حق، قريب الى فعل "ترميت " الذي يعني في اللغة الامازيغية، "تعب"، فلم يكن الجواب بالأمازيغية إلا بنعم "رميخ "، وهو ما يعني عند المدعى عليه "نعم تعبت"، وعند القاضي "نعم ترااميت"، بمعنى أنه يعترف بالمنسوب إليه، فلن يكون مصيره إلا الإدانة والعقاب.

السؤال الذي يفرض نفسه بإلحاح ومرارة هو: أهكذا يمكن أن تحقق العدالة داخل محاكم المملكة؟

قبل الجواب لا بد ان نعرف معنى العدالة. وللبحث عن معناها بكل حيادية وبعيدا عن الايديولوجية والعاطفة نقرت نقرة خفيفة على محرك "كوكل" لأجد أن العدالة تعني "جعل الأشياء في متناول الجميع من خلال إتاحة الفرص المتساوية".

وكذلك العدالة هي: "قاعدة اجتماعية أساسية لاستمرار حياة البشر مع بعضهم البعض، وهي بالتالي مفهوم يعني عدم الانحياز في محاكمة أي إنسان لأي أمر، وهي رؤية إنسانية للمحيط الذي يعيش فيه كل فرد، شريطة أن ينظم هذه الرؤية، قانون وضعي يشارك فى صياغته الكل بعيدا عن التحكم"

إن النموذج للتواصل، أعلاه، وهو بالمناسبة نموذج بسيط من بين نماذج كثيرة تمر كل يوم أمام أعين القضاة والمحامين، ورجال ونساء العدالة في أغلب المحاكم المغربية، هو حدث وواقعة تجسد مظهرا من مظاهر الاقصاء والتمييز التي من المفروض ان نكون قطعنا معها أصلا مع دستور المملكة الذي رسم الأمازيغية لكل المغاربة بدون استثناء، وفصل فيها القانون التنظيمي 16/26 المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في فصله الثلاثين الذي ينص على ان: "تكفل الدولة للمتقاضين والشهود الناطقين بالأمازيغية، الحق في استعمال اللغة الامازيغية والتواصل بها خلال اجراءات البحث والتحري بما فيها مرحلة الاستنطاق لدى النيابة العامة، واجراءات التحقيق واجراءات الجلسات بالمحاكم بما فيها الأبحاث والتحقيقات التكميلية والترافع وكذا إجراءات التبليغ والطعون والتنفيذ. تؤمن الدولة لهذه الغاية خدمة الترجمة دون مصاريف بالنسبة للمتقاضين والشهود. يحق للمتقاضين، بطلب منهم، سماع النطق بالأحكام بالغة الأمازيغية. ومن اجل ذلك، تعمل الدولة على تأهيل القضاة وموظفي المحاكم المعنيين لاستعمال اللغة الأمازيغية."

وهذا الإجراء يدخل ضمن الإجراءات التي يجب أن تفعل في أجل عشر سنوات على الأكثر الذي يبتدأ من تاريخ نشر القانون التنظيمي رقم 16/26 في الجريدة الرسمية، أي من تاريخ 12 سبتمبر 2019، الى تاريخ حلول سنة 2029.

إن بلادنا فتحت ورش إصلاح منظومة العدالة، ولكن للأسف، يتم تغييب الأمازيغية، اللغة الرسمية لجميع المغاربة بدون استثناء بمنطوق الدستور أسمى قانون في البلاد، من هذا الورش الإصلاحي المهم. علما أن من المبادئ الاساسية لدولة الحق والقانون "مبدأ استقرار واستثبات الأمن القانوني تحقيقا للثبات النسبي للقوانين، لذلك فان القوانين لا تتغير كل سنة ولا كل خمس سنوات ولا حتى كل عشر سنوات، مما يفرض علينا، الآن، وليس غدا ولا بعد غد، الأخذ بعين الاعتبار معطى رسمية اللغة الامازيغية، عند كل تعديل لأي قانون كيفما كان، في تناغم وتلاؤم تام مع منطوق الفصل الخامس من دستور المملكة الذي ينص على أن الامازيغية لغة رسمية لجميع المغاربة بدون استثناء.

وقديما قال الحكيم الأمازيغي:

ⵓⵔ ⵄⵓⵔ ⵜⵙⵙⵉⴼⵜ ⴰ ⵎⵎⴰ ⴷⴰ ⵙⵏⴰⵍⵙ

Ak may tssifft a mamma da das nals

بمعنى: سنعيد غربلة كل ما غربلته يا أماه

أمينة ابن الشيخ

## صرخة لابد منها

# الراخا يراسل السفير المغربي باليونيسكو بشأن ''التمييز العنصري'' ضد الأمازيغية

وجه رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، رشيد الراخا رسالة مفتوحة إلى السفير والممثل الدائم للمغرب لدى اليونسكو، سمير الدهر حول "التمييز العنصري" ضد اللغة الأمازيغية.

وعبر الراخا عن استنكاره لـــ" "التمييز العنصري" الذي يقدم عليه السفير والممثل الدائم للمغرب لدى اليونسكو ضد اللغة الأمازيغية". وقدم من جهة أخرى "أحر التهاني لمدير مكتب المغرب الكبير السيد إريك فالت (Eric FALT) لإسهامه في النهوض باللغة الأمازيغية".

نص الرسالة:

رسالة مفتوحة الى السفير والممثل الدائم للمغرب لدى اليونسكو السيد سمير الدهر حول "التمييز العنصري" ضد اللغة الأمازيغية

الموضوع: استنكار "التمييز العنصري" الذي يقدم عليه السفير والممثل الدائم للمغرب لدى اليونسكو ضد اللغة الأمازيغية مع تقديم أحر التهاني لمدير مكتب المغرب الكبير السيد إريك فالت (Eric FALT) لإسهامه في النهوض باللغة الأمازيغية بمناسبة الأسبوع الإفريقي الذي نظمته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) من 22 إلى 24 ماي 2024 بباريس، تم الاحتفاء بالأزياء الإفريقية، وعرف هذا الحدث تألق المملكة المغربية التي أذهلت الحضور بجمالية عرض ملابسها التقليدية المتمثلة في القفطان من مختلف الجهات.

النقطة التنظيمية الوحيدة التي شابها الضعف كانت أمام شاشة العرض، بحيث اختار المسؤولون المغاربة كتابة عبارات تقديم العرض باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية، مع إقصاء اللغة الأمازيغية وحرفها تيفيناغ بشكل واضح، رغم أنها تشكل فضلا عن ترسيمها منذ سنة 2011، لغة إفريقية الأصل، وهي اللغة التي تعكس أصالة الهوية والثقافة الإفريقية.

لقد واصل السفير والممثل الدائم للمغرب لدى اليونسكو السيد سمير الدهر تجاهله المتعمد للغة الأمازيغية الرسمية والأصلية، في حين كان عليه أن يكون أول من يجب عليه أن يحرص على تنفيذ التوصيات التي أقرتها لجنة القضاء على التمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة والتي اعتمدها يوم 8 دجنبر بخصوص المغرب لاسيما التقارير الدورية من التاسع عشر إلى الحادي والعشرين [1]، خاصة بعد إعلان صاحب الجلالة الملك محمد السادس يوم 3 ماي 2023 السنة الأمازيغية الجديدة، حيث أكد جلالته على أن: "الأمازيغية مكون أساسي للهوية المغربية الأصيلة، الغنية بتعدد روافدها، ورصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء".

لكن، تفاجأنا خلال المعرض الدولي للنشر والكتاب الذي أقيم من 09 الى 19 ماي 2024 بمدينة الرباط، بجناح اليونسكو الذي تضمن الكتابة باللغة الأمازيغية لأول مرة، بالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع مؤسسة البنك المغربي للتجارة الخارجية للتربية والبيئة ومنشورات لغات الجنوب، اقترحت المؤسسة التعريف بالتراث الثقافي المغربي لدى الشباب، من خلال إطلاق سلسلة جديدة من الكتب المصورة تحت عنوان'Balades de Noor' ، وتهدف هذه السلسلة التي تم عرضها يوم 15 ماي 2024، إلى مواكبة الشباب المغربي في اكتشاف المواقع الأثرية المدرجة ضمن قائمة اليونسكو للتراث العالمي، بما في ذلك إدراج ولأول مرة، اللغة الأمازيغية [2].

وفي هذا الإطار، نود أن نعبر لمدير مكتب اليونسكو لدى المغرب الكبير السيد إريك فالت (Eric FALT) عن أحر التهانئ على هذه المبادرة الجديرة بالثناء.

وفي الختام، نأمل أن يلتزم ممثلو المغرب الكبير، أو بالأحرى تمازغا، وكذا رئيس مكتب اليونسكو في بلدان المغرب الكبير (المغرب، الجزائر، ليبيا، موريتانيا، تونس) بالتعاون الفعال من أجل الانخراط أكثر في العقد الدولي للغات للسكان الأصليين (IDIL 3] (2022-2032].

رشيد راخا
رئيس التجمع العالمي الأمازيغي

الهوامش :

[1]-https://amamazigh.org/2024/01/lassemblee-mondiale-amazighe-demande-au-ministre-marocain-des-affaires-etrangeres-de-respecter-les-recommandations-onusiennes-concernant-les-droits-des-amazighs/

[2]-https://amadalamazigh.press.ma/fr/les-balades-de-noor-le-patrimoine-mondial-de-lunesco-explique-aux-enfants/

[3]-https://www.unesco.org/en/decades/indigenous-languages

المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد
أكدورت ابن الشيخ

هيئة التحرير:
رشيد راخا (راحة)
رشيدة إمرزيك
منتصر أحولي (إثري)
خيرالدين الجامعي
نادية بودرة

الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك

القسم التقني:
خيرالدين الجامعي

السكرتارية:
رشيدة اجناييني

ملف الصحافة:
- الإيداع القانوني: 2001/0008
- الترقيم الدولي: 1476-1114
- رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش 046-06

الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط - الرباط
هاتف/فاكس: 83 72 72 37 05

البريد الإلكتروني:
amadalamazigh@yahoo.fr

الموقع الإلكتروني:
www.amazigh.press

السحب:
مجموعة ماروك سوار

التوزيع:
سابريس

الجريدة تصدر عن شركة:
EDITIONS AMAZIGH

Editeur:
Rachid RAHA
- R.C.: 53673
- Patente: 26310542
- I.F.: 3303407
- CNSS: 659.76.13

Compte Bancaire:
BANK OF AFRICA
011.810.00.00.45.210.00.20703.89

سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

أكثر من 22 سنة في خدمة الأمازيغية

# ”تفعيل اللغة الأمازيغية في مجال العدالة“ محور المنتدى الوطني الثالث لأمازيغ المغرب بالرباط

نظمت جريدة ”العالم الأمازيغي و“هيئة المحامين بالرباط“، ”فريديش نومان من أجل الحرية“ و“التجمع العالمي الأمازيغي المنتدى الوطني لأمازيغ المغرب في نسخته الثالثة، يوم الجمعة 31 ماي 2024، “ تحت شعار: ”تفعيل اللغة الأمازيغية في مجال العدالة“.

وشهد المنتدى الوطني لأمازيغ المغرب، في نسخته الثالثة، والذي عرف حضوراً كبيراً للمحامين من مختلف الهيئات، وفعاليات الحركة الأمازيغية من مختلف مناطق المغرب، مناقشة الإكراهات والتحديات، وكذا المعيقات المؤسساتية التي تحول دون إدراج اللغة الأمازيغية في منظومة العدالة على ضوء ما جاء في القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية الذي دخل حيز التنفيذ منذ سنة 2019.

كما تم التركيز على ”النواقص وكذا تغيير بعض القوانين التي لا تزال تعرقل تطبيق إضفاء الطابع الرسمي على اللغة الأمازيغية في مجال القضاء.

وقدم النقيب الأستاذ، عزيز رويبح عرضاً افتتاحيا حول: “ تحديات ورهانات القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية بشأن إدماج الأمازيغية في منظومة العدالة المغربية“.

وشهدت الفترة المسائية تنظيم الندوة الوطنية حول إدماج الأمازيغية في العدالة، من تأطير، د، فتيحة اشتاتو حول: ”دور مدونة الأسرة في حماية حقوق النساء الأمازيغيات“، ود، محمد اشتاتو حول: ”القانون العرفي الأمازيغي‘ ادماجه في النظام القضائي المغربي“.

وعرف اللقاء تأبين المحاميين المرحومين، المحامي والأستاذ أمغار أحمد الدغرني، والأستاذ المحامي الحسين الملكي، بحضور أفراد من أسرتهما، مع تقديم كلمة في حقهما من طرف الأستاذ والمحامي حسن إدبلقاسم.

المنتدى يأتي كذلك في سياق، الذكرى الـ23 لإصدار أول عدد من جريدة العالم الأمازيغي التي لا تزال مستمرة في تتبع وتناول القضية الأمازيغية من مختلف جوانبها، وطنياً ودوليا.

إعداد: هيئة التحرير

## نقيب هيئة المحامين بالرباط عزيز رويبح

# لا يمكن أن يتم الترافع والدفاع في مجال العدالة دون التمكن واحترام اللغة الأمازيغية

● منتصر إثري

أكد نقيب هيئة المحامين بالرباط، عزيز رويبح أن "الترافع والدفاع في مجال العدالة، لا يمكن أن يتم دون التمكن واحترام اللغة الأمازيغية التي هي لغة الأم والأصل". وتحدث عن وقائع وقصص جرت في محاكمات للمتهمين الناطقين بالأمازيغية.

واستعرض النقيب رويبح خلاله تقديمه عرضا افتتاحيا حول "تحديات ورهانات القانون التنظيمي المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية بشأن إدماج الأمازيغية في منظومة العدالة المغربية"، ضمن أشغال المنتدى الوطني لأمازيغ المغرب في نسخته الثالثة، والمنظم من طرف جريدة "العالم الأمازيغي و"هيئة المحامين بالرباط"، إلى جانب "فريديش نومان من أجل الحرية " و"التجمع العالمي الأمازيغي" تحت شعار :"تفعيل اللغة الأمازيغية في مجال العدالة، ما "تعرض له في طفولته من التمييز باعتبار جدّته أمازيغية"، قائلا "هذا هو السبب في عنادي وإصراري وإيماني بالأمازيغية".

وأشار نقيب هيئة المحامين بالرباط إلى ثلاثة محاور مرتبطة بالسياق التاريخي والتحولات التي شهدها المغرب فيما يتعلق بتعاطيه مع القضية الأمازيغية، وما أنجز على مستوى الدستور والقوانين، بالإضافة إلى ما يتعلق بمدى احترام الدولة المغربية للغة للأمازيغية خصوصا فيما يتعلق بمجال العدالة، مبرزا أن "اللغة ليست مجرد وسيلة للتواصل، إنما جزء من الهوية والعقل المشكل للأمة".

وقال المتحدث في سياق مداخلته "لا يمكن أن ننكر بأن المغرب قطع اشواطا كبيرة على مستوى تعاطيه مع الأمازيغية، ومع المقومات والأسس التي تبنت عليها مجموعة من التغيرات، بسبب المناضلين الأفذاذ كأحمد الدغرني والحسين الملكي وحسن إدبلقاسم ونساء ورجال الحركة الأمازيغية".

وعاد إلى الحديث عن نضالات الحركة الأمازيغية في بداية التسعينات ومع الإشارات التي أطلقها الملك الراحل، الحسن الثاني فيما يتعلق بالأمازيغية. وهو ما اعتبره "حدثا كبيرا" من خلال "اعتبار الملك الراحل، الأمازيغية جزء أصيل من الثقافة المغربية".

وقال النقيب إن "الأمازيغية شهدت قفزة نوعية مع جلالة الملك محمد السادس، مستحضرا في كلمته، خطاب أجدير الذي اعتبره خطابا قويا وجريئا رد من خلاله الملك على كل المحافظين وكل من اعتبر بأن هناك لغة أو ثقافة مقدسة على حساب أخرى"، مضيفا أن هناك "مجموعة من المحافظين الذين كانوا يتحفظون على اللغة الأمازيغية ويجادلون على أهليتها ويعتبرونها مجرد لهجة، تنقيصا وتبخيسا واستعلاء للغة أخرى".

وأكد أن "الرسالة الأساسية من خطاب أجدير، هو أنه حوّل الأمازيغية من مجرد خط نضالي ومطالب أمازيغية صرفة لنخبة أمازيغية، إلى مرتكز وأساس وصلب منظور الحكم للهوية المغربية المركبة، واعتبر الأمازيغية ذات جذور عريقة تمتد في تاريخ وطننا وشعبنا وأمتنا".

وانتقل النقيب والأستاذ رويبح إلى الحديث عن دستور 2011 الذي "قطع مع التصور السابق للأمازيغية، واعتبر في فصله الخامس اللغة الأمازيغية رسمية إلى جانب العربية، ومعترف بها في الدستور الذي يعتبر أسمى قانون في البلاد"، وهنا، يضيف "انطلقت عملية انتاج المؤسسات، وكنّا نتمنى أن تكون الأمازيغية لغة التقاضي وليس فقط مجرد طموح لكي تكون لغة التواصل، المعبر عنها سياسيا من طرف حكومات سواء المحافظين أو الليبراليين، مع أنهم يتقاطعون معا في هذا التذبذب والتردد الذي تعيشه الأمازيغية".

> ❐ المادة 14 من التنظيم القضائي تجاهل خطاب أجدير ونضالات الحركة الأمازيغية والدستور المغربي
>
> ❐ لا يمكن أن ننكر بأن المغرب قطع اشواطا كبيرة على مستوى تعاطيه مع الأمازيغية
>
> ❐ يجب التركيز على تدريس الأمازيغية في المعهد العالي للقضاء وأن تتحمل الهيئات ونقابات المحامين المسؤولية في تدريس وتعليم الأمازيغية

واسترسل في معرض مداخلته "الميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة، عبّر وأنتج ما نحن عليه اليوم، وأعطى تصورا سياسيا مناقضا لمضمون الدستور، ولم يكن الفرق الزمني بين دستور 2011 و08 ماي 2012 تاريخ تأسيس الهيئة الوطنية لإصلاح منظومة العدلة طويلا، ومع ذلك لم يكن حاسما"، صحيح "تحدث عن تقوية قدرات التواصل والاستقبال، لكن لم يتحدث عن لغة التقاضي وعن اللغة الأمازيغية التي بدونها لا يمكن الحديث عن محاكمة عادلة وعن حقوق الدفاع الذي يسبق المحاكمة العادلة" يورد المتحدث.

وقال بأن هناك جهة محافظة لها تصورها الخاص للغة والهوية، بالتالي اللجنة التي كانت تتشكل من تشكيلة معينة، ويتحكم في جزئها وتفاصيلها فاعلون معروفون، خرجوا للتو من مفاهيم عثيقة وقديمة إلى مضامين جديدة وبالتالي "كانو كيساويو بهاد المعنى".

وانتقد رويبح التأخير الحاصل في إخراج المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية إلى حيز الوجود. وقال "لو خرج ومارس صلاحيته واختصاصاته، سيراقب ويعاين مدى ملاءمة القوانين ومدى انسجامها مع الدستور. كما انتقد توقف المجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، واعتبره مؤسسة وحيدة بدون مكتب إداري في مغرب اليوم، وتمنى استدراك هذه الوضعية حتى يمارس المعهد اختصاصاته".

واستطرد المتحدث "رئاسة النيابة العامة عرفت تغيرات كبيرة وقطاع العدالة بصفة عامة يشهد دينامية على مستوى الخطاب والتصورات وما يسمى بالتحديث والعصرنة، لكن في نفس الوقت لا يزال الماضي يمتد ويتم التمديد قي بعض الأحيان لعناصر التخلف والمحافظة المعيقة للتطور وللدمقرطة وحقوق الإنسان بمفهومها الشامل".

من جهة أخرى، انتقد المتحدث المادة 14 من التنظيم القضائي التي تشير إلى أن اللغة العربية هي اللغة الأصل في التقاضي، هي لغة الترافع والإجراءات والاستقبال والتحري والمحاكمات والترافع، وقال بأن هذه المادة كانت "مقبولة سنة 1965 مع الجيل آنذاك الذي خرج لتوه من الاستعمار وتبنى القومية العربية، لكن اليوم الكثير من المياه جرت تحت الجسور، ولم يعد مقبولا العمل بها اليوم، حيث تم تجاهل خطاب أجدير ونضالات الحركة الأمازيغية والدستور المغربي وخطابات السياسيين، بالتالي نجد مع الأسف اليوم بأن لغة التقاضي هي اللغة العربية دون الأمازيغية".

كما انتقد تخصيص أعوان مكلفين بالترجمة إلى الأمازيغية، وكأن "المغاربة الأمازيغ هم أجانب في وطنهم"، وأبرز في محاضرته أن "الذي يجب التركيز عليه هو تدريس الأمازيغية في المعهد العالي للقضاء، وأن تتحمل الهيئات ونقابات المحامين المسؤولية في تدريس وتعليم الأمازيغية، وخلق جيل من القضاة والمحامين الذين يستحضرون في ممارستهم المهنية اللغة الأمازيغية والعمل على تأهيلها لأنها الأم ولا يمكن أن نتنكر للأمهات" مشيرا في السياق نفسه إلى أن " هيئة المحامين بالرباط ستبحث في القريب العاجل عن الطرق الممكنة لتعليم وتدريس اللغة الأمازيغية في مقر الهيئة".

ولفت نقيب هيئة المحامين بالرباط، عزيز رويبح إلى أن "الزمن السياسي متسارع، والحضارات تتطور وتتسارع، وبالتالي من المؤلم أن نبقى في الوضع الحالي، وأن لا محاكمة عادلة ولا حقوق الإنسان ولا أمن مهني وقضائي بدون أمن وعدالة لغوية، وليس هناك انصاف وعدالة لغوية فيما يتعلق باللجوء للعدالة دون الأمازيغية".

# عيسى عقاوي: اليوم يحق لنا الافتخار بالمسار النضالي الطويل في سبيل الترافع عن اللغة الامازيغية كمكون ثقافي وطني تمتد جذوره في أعماق تاريخ الشعب المغربي

يشرفني اليوم باسم التجمع العالمي الأمازيغي أن نشارك مع هذه النخبة العلمية، أشغال هذا المنتدى الوطني لأمازيغ المغرب في نسخته الثالثة، تحت شعار "تفعيل اللغة الامازيغية في مجال العدالة" والمنظم من طرف الجريدة الرائدة جريدة العالم الامازيغي والهيئة الموقرة هيئة المحامين بالرباط بتعاون مع التجمع العالمي الامازيغي وبدعم من مؤسسة فريدريش ناومان من اجل الحرية.

وانطلاقا من شعار المنتدى، الذي يدور حول مسألة تفعيل اللغة الامازيغية في الحياة اليومية للمواطن المغربي من خلال مختلف الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية بصفة عامة ومجال العدالة بصفة خاصة، يحق لنا اليوم الافتخار بالمسار النضالي الطويل في سبيل الترافع عن اللغة الامازيغية كمكون ثقافي وطني يمتد جذوره في أعماق تاريخ الشعب المغربي وكثقافة وحضارة وكقضية حقوقية.

يأتي تنظيم هذا اللقاء بمناسبة ذكرى تأسيس جريدة "العالم الأمازيغي" وتُحتفل عادةً في 31 مايو من كل عام. جريدة "العالم الأمازيغي" هي جريدة مغربية تهتم بالقضايا الثقافية والاجتماعية والسياسية للأمازيغ والمجتمع المغربي بشكل عام، وقد تأسست في 27 مايو 2001. تصدر الجريدة باللغة الأمازيغية، وتسعى لتعزيز الوعي بالهوية الأمازيغية ودعم حقوق الأمازيغ في المغرب.. جريدة العالم الأمازيغي تعد واحدة من الصحف المهمة التي تساهم في نشر الثقافة الأمازيغية وتعزيز الهوية الأمازيغية في المغرب. تأسست هذه الجريدة لتكون منبراً لنقل الأخبار والمستجدات المتعلقة بالشأن الأمازيغي، وكذلك لطرح القضايا والتحديات التي تواجه المجتمع الأمازيغي.

دور جريدة العالم الأمازيغي:

* التوعية الثقافية واللغوية: تسعى الجريدة إلى نشر وتعزيز اللغة والثقافة الأمازيغية من خلال مقالات وأبحاث تركز على التراث والتاريخ والأدب الأمازيغي.
* الدفاع عن حقوق الأمازيغ: تعمل الجريدة كمنبر للدفاع عن حقوق الأمازيغ في مختلف المجالات، مثل التعليم والصحة والحقوق الاجتماعية والسياسية.
* إبراز القضايا الأمازيغية: تسلط الجريدة الضوء على القضايا والتحديات التي تواجه المجتمع الأمازيغي، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، وتناقش هذه القضايا بعمق.
* الترويج للهوية الأمازيغية: من خلال محتواها، تسعى الجريدة لتعزيز الهوية الأمازيغية لدى القراء وتعريفهم بأهمية الحفاظ على التراث الثقافي واللغوي.
* تشجيع البحث والنقاش: تنشر الجريدة مقالات وأبحاث تشجع على النقاش العلمي والبحث الأكاديمي في مجال الدراسات الأمازيغية، مما يساهم في تطوير المعرفة حول هذا المكون الثقافي الهام.
* التواصل مع المجتمع الدولي: تنشر الجريدة مقالات وأخبار باللغات الأجنبية، مما يساعد في نقل الصورة الحقيقية عن الأمازيغ وقضاياهم إلى العالم الخارجي.

جريدة العالم الأمازيغي تلعب دوراً محورياً في نشر الوعي والتعريف بالثقافة الأمازيغية، وتساهم في الدفاع عن حقوق الأمازيغ وتعزيز هويتهم على مختلف الأصعدة.

التجمع العالمي الأمازيغي هو منظمة دولية غير حكومية تهدف إلى الدفاع عن حقوق الأمازيغ وتعزيز ثقافتهم ولغتهم وهويتهم في مختلف البلدان التي يعيشون فيها، خاصة في شمال إفريقيا. تأسس التجمع في عام 1995، وقد لعب دورًا مهمًا في رفع الوعي بالقضايا الأمازيغية على المستويين المحلي والدولي. واهم أدوار التجمع العالمي الأمازيغي:

- الدفاع عن حقوق الإنسان: يعمل التجمع على الدفاع عن حقوق الأمازيغ في مختلف المجالات، بما في ذلك الحقوق الثقافية واللغوية والاجتماعية والسياسية. يسعى إلى مكافحة التمييز وتعزيز المساواة والعدالة الاجتماعية.
- التوعية الثقافية: ينظم التجمع فعاليات ثقافية ومؤتمرات وندوات لتعزيز الوعي بالثقافة الأمازيغية ونشرها، بالإضافة إلى دعم الأبحاث والدراسات المتعلقة بالثقافة واللغة الأمازيغية.
- التأثير السياسي: يسعى التجمع إلى التأثير في السياسات الحكومية في دول شمال إفريقيا لضمان الاعتراف الرسمي باللغة والثقافة الأمازيغية، ودعم التشريعات التي تضمن حقوق الأمازيغ في التعليم والإعلام والإدارة.
- الشبكات والتعاون الدولي: يعمل التجمع على بناء شبكات تعاون مع منظمات دولية وإقليمية أخرى لتعزيز الدعم لقضية الأمازيغ على الساحة العالمية، ويشارك في منتديات حقوق الإنسان العالمية لطرح قضايا الأمازيغ.
- الدعم المجتمعي: يوفر التجمع الدعم والمساعدة للمجتمعات الأمازيغية في مواجهة التحديات اليومية، ويعمل على تحسين الظروف المعيشية والتعليميّة والاقتصادية لهذه المجتمعات.

التجمع العالمي الأمازيغي يلعب دورًا حيويًا في تعزيز الهوية الأمازيغية والدفاع عن حقوق الأمازيغ، وهو جزء من الحركة الأوسع التي تسعى إلى الاعتراف الكامل والمتساوي بالثقافة واللغة الأمازيغية في مختلف دول شمال إفريقيا والعالم.

بعد مرور أزيد من عقد من الزمن على دسترة اللغة الامازيغية، نتساءل اليوم عن مسار وتدرج التنزيل والتفعيل السليم لهذه اللغة في الحياة العامة للمغاربة رغم ما يشوب هذه العملية من بطء واكراهات واقعية وعملية في التنزيل.

عمل جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده على تعزيز وترسيخ الأمازيغية في المغرب. وذلك من خلال مبادرات وخطوات عديدة تهدف إلى الاعتراف بالأمازيغية كجزء أساسي من الهوية الوطنية المغربية وتعزيز استخدامها في الحياة العامة، ويعتبر خطاب أجدير هو خطاب تاريخي ألقاه الملك محمد السادس في 17 أكتوبر 2001 في منطقة أجدير الواقعة بإقليم خنيفرة في المغرب. وهي لحظة مهمة في تاريخ الحركة الثقافية الأمازيغية في المغرب. تضمن الخطاب عدة نقاط رئيسية تهدف إلى الاعتراف بالهوية الأمازيغية وتعزيزها كجزء من الهوية الوطنية المغربية.

أهم ما جاء في خطاب أجدير:

* الاعتراف بالهوية الأمازيغية: أكد الملك محمد السادس في خطابه أن الأمازيغية تشكل جزءاً أساسياً من الهوية المغربية، ويجب أن تحظى بالاحترام والتقدير.
* إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية: أعلن الملك عن إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (IRCAM) بهدف النهوض بالثقافة واللغة الأمازيغية، والاهتمام بالدراسات والبحوث المتعلقة بها، وإدماجها في التعليم والإعلام.
* التنوع الثقافي: شدد الخطاب على أهمية التنوع الثقافي في المغرب وضرورة الحفاظ على مختلف مكونات الهوية الوطنية، بما في ذلك اللغة والثقافة الأمازيغية.

هذا الخطاب يعتبر نقطة تحول في سياسة المغرب تجاه الثقافة الأمازيغية، حيث تبعه العديد من الإجراءات والمبادرات لتعزيز حقوق الأمازيغ وتكريس اللغة الأمازيغية كلغة رسمية في الدستور المغربي

* إدراج الأمازيغية في الدستور: في 1 يوليو 2011، تم إقرار دستور جديد للمغرب، والذي نص على أن الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب العربية. هذا التعديل الدستوري يعد خطوة تاريخية في الاعتراف الرسمي بالأمازيغية وتأكيد مكانتها في المجتمع المغربي.
* تعزيز تدريس الأمازيغية: شهد التعليم في المغرب تطوراً ملحوظاً في ما يخص تدريس اللغة الأمازيغية. تم إدراج الأمازيغية في المناهج الدراسية في العديد من المدارس المغربية، وهو ما يعكس التزام الحكومة بتعزيز الهوية الثقافية الأمازيغية.
* إصدار القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية: في 2019، صدر القانون التنظيمي رقم 26.16 الذي يحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وكيفيات إدماجها في التعليم ومختلف مجالات الحياة العامة.
* تشجيع الإعلام الأمازيغي: شهد الإعلام المغربي تطوراً في محتواه الأمازيغي، حيث تم إطلاق برامج وإذاعات ناطقة بالأمازيغية لتلبية احتياجات الناطقين بهذه اللغة وتعزيز حضورها في المشهد الإعلامي.

من خلال هذه المبادرات والإجراءات، يظهر جلياً التزام الملك محمد السادس بدعم الثقافة واللغة الأمازيغية وتعزيزها كجزء لا يتجزأ من الهوية الوطنية المغربية.

السيدات والسادة الحضور الكريم:

وحتى يبقى النقاش مؤطرا بشعار المنتدى الذي يركز على مدى تفعيل اللغة الامازيغية في مجال العدالة، فهناك مجهودات حثيثة تبدل في هذا المجال بدءا من ميثاق إصلاح منظومة العدالة الذي استحضر مقتضيات الفصل 5 من الدستور الجديد لسنة 2011 بخصوص تفعيل الطابع الرسمي للغة الامازيغية. وقانونيه التنظيمي الذي نص في مادته 30 ما يلي: " تكفل الدولة للمتقاضين والشهود الناطقين بالأمازيغية الحق في استعمال اللغة الامازيغية و التواصل بها خلال إجراءات البحث والتحري بما فيها مراحل الاستنطاق لدى النيابة العامة وإجراءات التحقيق وإجراءات الجلسات بالمحاكم بما فيها الأبحاث والتحقيقات التكميلية والترافع وكذا إجراءات التبليغ و الطعون والتنفيذ. بالإضافة إلى خدمة الترجمة بدون مصاريف بالنسبة للمتقاضين والشهود. كما يحق للمتقاضين بطلب منهم سماع النطق بالأحكام باللغة الامازيغية.

ومن أجل ذلك تعمل الدولة على تأهيل القضاة وموظفي المحاكم المعنيين لاستعمال اللغة الامازيغية". مرورا كذلك بتوقيع وزارة العدل والمعهد الملكي للثقافة الامازيغية اتفاقيات الشراكة والتعاون التي تهدف إلى إدماج اللغة الامازيغية في منظومة العدالة. وصولا إلى مشروع قانون المالية لسنة 2023 حيث تم الإعلان عن مشروع تخصيص 300 عون استقبال ناطقين بالأمازيغية لمواكبة المرتفقين بمحاكم المملكة و بالمنشئات والمراكز الصحية.

ولتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في مجال العدالة يتطلب اتخاذ سلسلة من الإجراءات لضمان تحقيق العدالة والاحترام للغة والثقافة الأمازيغية. هذه الإجراءات يمكن أن تشمل:

* تشريع القوانين: وضع القوانين التي تضمن استخدام الأمازيغية في المحاكم والإجراءات القانونية.
* توفير الترجمة: توفير خدمات الترجمة الفورية والمترجمين المحترفين في المحاكم لضمان فهم المتهمين والشهود والضحايا للإجراءات القانونية بلغتهم الأم.
* التدريب والتوعية: تدريب القضاة والمحامين والعاملين في المجال القانوني على استخدام الأمازيغية والتعرف على الثقافة الأمازيغية.
* إصدار الوثائق الرسمية: إصدار وثائق قانونية مثل العقود والأحكام القضائية باللغتين العربية والأمازيغية.
* تعليم اللغة الأمازيغية: إدراج اللغة الأمازيغية في مناهج التعليم القانوني لضمان أن يكون المحامون والقضاة الجدد ملمّين بها.
* نشر الوعي: تنظيم حملات توعية للمجتمع حول أهمية استخدام اللغة الأمازيغية في العدالة لضمان دعم الجمهور لهذه الجهود.

تفعيل هذه الإجراءات سيعزز العدالة ويضمن احترام الحقوق الثقافية واللغوية للأمازيغ، ما يعزز الوحدة الوطنية والتنوع الثقافي.

لكن عندما نتحدث عن مجال العدالة يتبادر الى دهننا مباشرة شروط المحاكمة العادلة التي تخضع لمجموعة من الإجراءات والميكانيزمات القانونية وفي منظورنا رغم المجهودات الجبارة التي بذلت ولا زالت تبذل في مجال العدالة تبقى محدودة وغير كافية ونأمل في الإدماج الكلي للغة الامازيغية في منظومة العدالة أسوة باللغة العربية حتى نحقق شروط المحاكمة العادلة وكذلك مفهوم العدالة اللغوية.

تتعلق النصوص القانونية الخاصة بالأمازيغية بعدة مجالات مثل التعليم، الإعلام، الإدارة، والثقافة. وهذه بعض النصوص القانونية الأساسية التي تهدف إلى تعزيز وتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية:

الدستور المغربي 2011

- المادة 5: تنص على أن "تظل العربية اللغة الرسمية للدولة، وتعد الأمازيغية أيضًا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدًا مشتركًا لجميع المغاربة دون استثناء".
- يُلزم الدولة بحماية اللغة الأمازيغية وتطويرها.
- يشمل ذلك إدماج الأمازيغية في مجالات الحياة العامة والتعليم والإعلام.

القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية

- صدر في 12 سبتمبر 2019، وينص على مراحل وكيفية إدماج الأمازيغية في مختلف مجالات الحياة العامة، أبرز مواد القانون:
- المادة 4: تتعلق بإدماج الأمازيغية في مجالات التعليم بجميع مستوياته.
- المادة 5: تتعلق باستخدام الأمازيغية في الإعلام بجميع أنواعه.
- المادة 6: تتعلق باستخدام الأمازيغية في الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.
- المادة 7: تتعلق باستخدام الأمازيغية في التشريعات والنصوص القانونية.
- المادة 8: تتعلق باستخدام الأمازيغية في الثقافة والفنون.

القانون التنظيمي رقم 27.16 المتعلق بالمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية

- صدر في 12 سبتمبر 2019.

وأرجو النجاح والتوفيق لهذا المنتدى في سبيل ازدهار وإشعاع اللغة الامازيغية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* عضو المكتب الفيدرالي للتجمع العالمي الأمازيغي

## سبستيان فاكت :ممثل منظمة فريدريش ناومان بالمغرب

# المساواة بين الجنسين من المبادئ التي يتقاسمه الأمازيغ مع المجتمعات الأوروبية منذ الأزل

شكر سبستيان فاكت ممثل منظمة فريدريش ناومان بالمغرب، التجمع العالمي الأمازيغي وهيئة المحامين بالرباط في شخص النقيب عزيز رويبح، على استضافته للمشاركة في المنتدى الوطني لأمازيغ المغرب في دورته الثالثة.

وعبر سبستيان في كلمة ألقاها في افتتاح أشغال هذا المنتدى، الذي نظم في الرباط، واحتضنت اشغاله هيئة المحامين بالعاصمة عن فخر مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية بالمغرب، بمساهمتها ودعمها للقضية الأمازيغية واعتبر ذلك يدخل ضمن مبادئ منظمته حتي أصبح الاهتمام بالأمازيغية عرف سنوي، ويندرج في اجندة عملها منذ سنوات.

وأوضح سبستيان بأن فريدريش ناومان هي مؤسسة سياسية ليبرالية ألمانية تعمل في العديد من البلدان ومن مبادئها ومهامها الدفاع عن حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية، واعتبر أن هذا المبدأ هو الذي يجمع منظمته مع الهيئات التي تشتغل معهم في أي بلد تتواجد فيه مؤسستنا لما يقارب حوالي أربعين سنة.

وأضاف أن العديد من مهام المؤسسة لها علاقة بحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وسيادة القانون، وفي هذا الإطار قال إن هناك من يعتقد في بعض الأحيان وفي كثير من الدول، أن هذه القيم غربية مجتمعات دول الجنوب، وهي قيم تحاول أوروبا فرضها على الدول الأخرى. واكد أن الأمر غير صحيح لأن الأمازيغ، الرجال الأحرار، أثبتوا أن ذلك خاطئ، وبأن هذه القيم هي قيم يتقاسمها سكان المغرب الأصليين، الأمازيغ، منذ آلاف السنين.

وأكد سبستيان أن المؤسسة تتقاسم نفس المبادئ والقيم والقناعات بعدم التمييز ضد أي شخص، أو استبعاده بسبب هويته، أو لغته، أو دينه وهذا ما يجعل من الأمازيغ شريكا طبيعيا لمنظمة فريدريش ناومان ، التي تتقاسم وتشارك مع إيمازيغن اللون الأزرق.

وفي الختم عبر عن تقديره لالتزام التجمع العالمي الأمازيغي على اثارة مواضيع حقوقية مهمة، كما عبر عن سعادته وشكر لدعم موضوع المنتدى حول الأمازيغية في القضاء.

وأشار أن منظمته مستمرة ومواكبة للمنتدى الوطني، كما تم ذلك العام الماضية وما قبلها، حيث ناقش المنتدى موضوع اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية بالمغرب، وتم التداول في إمكانية وكيفيات تزويد الشباب بالأدوات التي يحتاجونها لمواكبة التحولات التي يعرفها المجتمع والدولة، وأضاف "الآن تم تحصيص هذه الدورة لنظام العدالة، وهو ما يجب أن يعكس ثقافة المجتمع، باعتبار العدالة تعتبر من أهم الواجهات التي تتيح للمواطنين التفاعل مع الدولة والدفاع والمطالبة بالحقوق. وعبر على أن موضوع العدالة يعد اختيارًا جيدًا للغاية لأنه موضوعي.

* رشيدة إمرزيك

الأستاذ محمد الحبيب ابن الشيخ*

# لا يمكن الحديث عن عدالة ببلادنا دون اعتماد الامازيغية في القضاء بكل مستوياته

في البداية أود باسم نقيب هيئة المحامين بالرباط والسيدات والسادة أعضاء مجلس الهيئة أن نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة أمينة بنشيخ رئيسة جريدة العلم الامازيغي على دعوتها لهيئة الرباط لكي تكون شريكة في تنظيم هذه الندوة الوطنية حول إدماج الامازيغية في مجال العدالة.

إن هيئة الرباط اختارت كشعار لها في هذه المرحلة أن تنفتح على كل المبادرات الكفيلة بالدفاع على الحقوق والحريات كون المحاماة كانت ولا زالت كرسالة عمودها الفقري هو الدفاع على حقوق وحريات الأفراد والجماعات والسبب الثاني أن الامازيغية كهوية وحضارة وثقافة ولغة ليست قضية فئة دون أخرى بل هي قضية كل الشعب المغربي .

ومن هنا نحي نضالات الحركة الامازيغية هذا النضال الذي توج بإقرار الامازيغية لغة رسمية في دستور 2011 المادة الخامسة ، لكن التنزيل الفعلي للامازيغية ما زال لا يرقى إلى ما نصبو إليه ، ولا يمكن الحديث عن عدالة ببلادنا دون اعتماد الامازيغية في القضاء بكل مستوياته ، لان من ضمن شروط المحاكمة العادلة مخاطبة المواطن باللغة التي يفهمها والامازيغية لغته الأم فالمواطن والمواطنة ليسوا أجانب كي يتم اعتماد الترجمة بل لا بد من تدريسها في معاهد القضاء وتكوين المحاميات والمحامين وضباط الشرطة القضائية وغيرهم فالنوع الثقافي واللغوي عامل قوة وليس عامل ضعف ، وهيئة الرباط ستكون إلى جانبكم في النضال من أجل تنزيل فعلي وواقعي لمقتضيات الدستور بخصوص الامازيغية .

* محامي بهيئة الرباط

الأستاذ عائشة ألحيان* :

# تشكل اللغة عائقا أساسيا على مستوى العدالة

استحضرت المحامية بهيئة الرباط، عائشة الحيان خطاب 9 مارس 2011 الذي اعتبرته "محطة فارقة في تاريخ المغرب، حيث عمل على أجرأة مصالحة المغرب مع تاريخه التي بدأها مع خطاب أجدير التاريخي".

وأشارت الحيان إلى أن الخطاب "حدد سبع مرتكزات لإجراء تعديل دستوري شامل، وكان أول هذه المرتكزات التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية الوطنية الموحدة الغنية بتنوع روافدها وفي صلبها الامازيغية، وأن الترتيب المعتمد في الخطاب لمرتكزات الاصلاح لم تكن اعتباطية وإنما كانت اشارة قوية من أعلى سلطة في البلاد للقطع مع زمن أحادية اللغة والثقافة الى إرساء أسس بناء دولة قوية تعيد الاعتبار لكل مكونات الهوية المغربية وفي صلبها الامازيغية".

وأشارت المحامية بهيئة الرباط إلى أنه على هذا "الأساس تمت دسترة اللغة الأمازيغية كلغة رسمية للبلاد الى جانب اللغة العربية"، لكن "تفعيل هذا المقتضى الدستوري مازال يحتاج الى عمل جدي على مختلف المستويات وخاصة على مستوى العدالة حيث تشكل اللغة عائقا أساسيا يحد من حق الولوج المتساوي للمواطنين والمواطنات للعدالة، وحقهم في الانتصاف".

*محامية بهيئة الرباط

# رشيدة إمرزيك : العالم الأمازيغي منارة للإعلام الحر والمسؤول وصوت من لا صوت له

عبرت جريدة العالم الأمازيغي عن خالص شكرها لجميع نساء ورجال القانون، المحاميات والمحامون، وممثلي الهيئات والمنظمات المدنية والسياسية التي حضرت أشغال المنتدى الوطني الثالث لأمازيغ المغرب الذي نظم يوم 31 ماي المنصرم والذي خصص دورته الثالثة لموضوع اللغة الأمازيغية في مجال العدالة،

كما تقدمت بشكرها للمؤسسة الألمانية "فريديريش نيومان" على دعمها القوي والدائم لكل الأنشطة التي تنظمها الجريدة بمعية التجمع العالمي الامازيغي، كما عبرت عن امتنانها لهيئة المحامين بالرباط على تعاونها ومساهمتها في تنظيم الملتقى

وذكرت رشيدة إمرزيك في كلمتها بإسم جريدة العالم الأمازيغي، أن تنظيم المنتدى جاء بمناسبة الإحتفاء بالذكرى الثالثة والعشرين لتأسيس جريدة "العالم الأمازيغي" والتي تأسست في 31 ماي 2001.

وقالت الصحافية بالجريدة "أن العالم الأمازيغي كانت دائما ومازالت، منارة للإعلام الحر والمسؤول، وصوتًا معبرًا عن قضايا وتطلعات الشعب الأمازيغي أينما حل وارتحل".

وأضافت بأنه "لا يخفى على الجميع ، أن "العالم الأمازيغي" المؤسسة الإعلامية التي نفخر بالانتماء إليها، حملت على عاتقها منذ تأسيسها مسؤولية نشر الوعي وتعزيز الهوية والثقافة الأمازيغيتين في عدة مجالات وعلى أكثر من صعيد، فقد غاصت في مواضيع كانت الى وقت قريب يصعب الغوص فيها، وسعت جاهدة للدفاع عن حقوق الأمازيغ والمساهمة في بناء مجتمع متنوع ومتسامح".

واعتبرت أن "مرور ثلاثة وعشرين سنة من عمر الجريدة دليل على الإلتزام العميق للعاملين بها بخدمة قضايا المجتمع المغربي الأمازيغي، كما يعكس التزامهم المستمر بمواصلة هذه الرسالة النبيلة".

وأضحت امرزيك "أن طيلة هذه السنوات هناك تحديات كثيرة وجهت الجريدة، لكن إيماننا بدور الإعلام في إحداث التغيير الإيجابي في المجتمع يحفزنا على المضي قدمًا، فالقائمون على الجريدة والعاملون فيها قدموا تضحيات جسام لضمان استمرار هذا المنبر الإعلامي، متسلحين في ذلك بقيم المهنية والنزاهة والموضوعية".

وزادت "لقد كانت جريدتنا دائماً نافذةً مفتوحة لمن لا صوت لهم خاصة وان "العالم الأمازيغي" تعتبر الجريدة الأمازيغية الوحيدة التي التزمت بالصدور بشكل دوري على خلاف العديد من الجرائد التي توقفت عن الصدور بسبب اكراهات عدة خاصة المالية".

وفي الاخير عبرت عن شكرها لكل من ساهم في نجاح الجريدة، وكذلك لكل القراء على دعمهم وثقتهم. كما توجهت بالشكر الجزيل إلى كل الجهات والمؤسسات التي امنت بأهمية رسالتهم.

وبخصوص موضوع المنتدى فاعتبرته موضوع حيوي يمس جوهر حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. باعتبار أن تعزيز اعتماد اللغة الأمازيغية في المحاكم والجهاز القضائي يعتبر أول خطوة نحو تحقيق المحاكمة العادلة والعدالة اللغوية، مضيفة أنه من خلال تمكين الأمازيغ من استخدام لغتهم الأم في المحاكم، نضمن لهم حقهم في فهم الإجراءات القضائية والتعبير عن أنفسهم بوضوح ودقة وهذا من شأنه أن يعزز الثقة في النظام القضائي ويساهم في تحقيق محاكمات عادلة وشفافة.

واكدت أن مستوى الحضور في اشغال المنتدى يعكس التزام الحاضرين الراسخ بأهمية اللغة الأمازيغية في هذا المجال واعتبرت حضورهم دعم قوي لتعزيز مكانة الأمازيغية في المؤسسات الوطنية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من هويتنا الثقافية والتاريخية. ولأن اللغة الأمازيغية ليست مجرد وسيلة للتواصل، بل هي جزء من تراثنا الحضاري الذي يربطنا بجذورنا وبأرضنا.

وشددت على ضرورة تضافر الجهود والعمل سوياً، كل من موقعه، على تحقيق هذا الهدف النبيل. وأكيد انه لتحقيقه لا بد من مجهودات

على مستوى كل القطاعات والمؤسسات ذات علاقة بالقضاء، بدءا من تكوين القضاة والمحامين في اللغة الأمازيغية، وتوفير معاجم قانونية بالأمازيغية، وإدماج هذه اللغة في المناهج الدراسية القانونية الى غير ذلك من الاجراءات.

وفي الختام، عبرت عن شكرها وامتنانها لكل من ساهم في تنظيم هذا المنتدى وتمنت أن يكون محطة مهمة في مسيرة تعزيز اللغة الأمازيغية في مجال العدالة.

# اجماع المتدخلون على أهمية القانون العرفي عند الأمازيغ

## القانون العرفي أزرف لدى الأمازيغ بالمغرب

مقدمة
الأمازيغ هم السكان الأصليون لشمال أفريقيا، لهم لغتهم وثقافتهم وتاريخهم. "الأمازيغ" هو الاسم الذي أطلقوه على أنفسهم ويعني الإنسان الحر الطليق. كلمة البربر تأتي من الكلمة اللاتينية التي استخدمها الرومان للإشارة إلى السكان الذين لا يتحدثون لغتهم .barbarus.
الأمازيغ هم أول من استوطن شمال أفريقيا. احتل الأمازيغ في الأصل منطقة شاسعة تعرف باسم تامزغا، تمتد من مصر إلى جزر الكناري ومن شواطئ البحر الأبيض المتوسط إلى شواطئ نهر النيجر.
اللغة الأمازيغية موجودة منذ القدم. ولها نظام كتابة أصلي تيفيناغ، مستخدم ومحفوظ حتى يومنا هذا. ومن حيث المعتقدات الدينية، فقد عرف الأمازيغ على التوالي الروحانية، والوثنية، واليهودية، والمسيحية، والإسلام. ومع ذلك، مهما كان الدين الذي يعتنقونه، فإنه يتكيف دائمًا مع قيم السكان الأصليين ونظام قانون أسلافهم، القانون العرفي أزرف.
نظرا لطول تواجد الأمازيغ في شمال أفريقيا ومنطقة الساحل بشكل مستمر، رغم الغزوات الخارجية للفينيقيين والرومان والوندال والبيزنطيين والعرب والعثمانيين والفرنسيين والإسبان والإيطاليين وغيرهم الذين سيطروا على شمال أفريقيا، حيث عاشوا منذ القرن العاشر قبل الميلاد. وبالنظر إلى أن الأمازيغ قد تغلبوا على هذه الاعتداءات المتعددة بسبب مرونتهم، فإن أسلوب الحياة الأمازيغي لا ينبغي اعتباره مجرد ثقافة، بل في الغالب كحضارة وهي بلا شك اختبار للزمن. الفينيقيون والرومان والعثمانيون كلهم حضارات عظيمة سادت ثم انقرضت لكن الأمازيغ بقوا، وهناك درس يجب تعلمه من أسلوب حياتهم وقوانينهم إزرفن المرنة وكذلك تسامحهم الذي يضرب به المثل.

### القانون العرفي الأمازيغي أزرف

في بعض الأحيان، تخلق قسوة البيئة الجغرافية والمناخية تماسكًا جماعيًا يصعب تصديقه دون رؤيته. في المجتمعات الأمازيغية، تم تنظيم المساعدة المجتمعية المتبادلة وإدامتها في القانون العرفي المحلي، العرف باللغة العربية، وأزرف باللغة الأمازيغية، وهو مثال للتفاعل العميق بين الفضاء والتنظيم الاجتماعي.
لطالما تميزت المنطقة الأمازيغية بالتحركات السكانية: فقد مر بدو الجبال وبدو الصحراء والقوافل الكبيرة عبر قرية آيت بن حدو، ناحية ورزازات، جنوب المغرب، لعدة قرون. وبالإضافة إلى هذه الهجرات، كانت هناك هجرات بسبب عدم كفاية المحاصيل نتيجة للجفاف، وهجرات ناجمة عن الحروب بين القبائل والأوبئة في بعض الأحيان. منذ البداية، واجه الحكم المحلي الأمازيغي في قرية آيت بن حدو تحديًا كبيرًا: كان تنظيم التعايش المستقر بين القبائل المختلفة في بيئة طبيعية قاسية نسبيًا والقانون العرفي أزرف كان دوما هو الحل الأنسب.
لقد طورت المجتمعات الأمازيغية شكلاً إنسانيًا مثاليًا للقانون يقوم على التضامن: فهو ينبثق من المجتمع ويختلف عن الشريعة الإسلامية لإن العدالة وإجماع القرار يعدان ميزتان أساسيتان في الفلسفة الوجودية الأمازيغية. ويعد قانون أزرف حديثا ومتقدما للغاية لإن السجن والحبس وأي شكل من أشكال العقوبة البدنية، ناهيك عن عقوبة الإعدام، محظورة لدى الأمازيغ والعقوبات على الجرائم مادية بحتة، أما بالنسبة للقاصرين، فالعقوبات أخلاقية وتربوية محضة. وكانت العقوبة النهائية لدى القبائل هي الاستبعاد من المجتمع، مما يعكس أهمية الهوية الجماعية.
وحتى اليوم، يتم التعامل مع الغالبية العظمى من المسائل القانونية والاقتصادية والإدارية والدينية على مستوى القرية. يتم تنفيذ الأعمال الرئيسية، مثل صيانة القناة أو الشوارع، بشكل جماعي مرتين أو ثلاث مرات في السنة؛ عندما يتعلق الأمر بتصوير الأفلام، يتم توزيع العمل بالتساوي بين العائلات المختلفة في القرية؛ ومن الناحية القانونية، فإن التسوية الودية للنزاعات هي القاعدة كما هو مذكور أعلاه. تعود أصول هذا الشكل من التنظيم الاجتماعي إلى ما يُعرف باسم تويزا، أوالمساعدة المتبادلة.

د محمد اشتاتو- أستاذ جامعي

في آيت بن حدو، على سبيل المثال، يعتمد الحكم المحلي بأكمله على العائلات الخمس الأولى في القرية: آيت باحدو، آيت علي، آيت لحسن، آيت علي أوحمد، آيت حماد. وتعرف باسم "عظام" (إخسان) القرية. الصورة تتحدث عن نفسها: ليس الفرد، بل الأسرة هي التي تشكل الهيكل العظمي للمجتمع البربري، وهو خروج أساسي عن الديمقراطيات الليبرالية. في كل عام تختار كل عائلة ممثلين اثنين من أحفادها ليمثلوها في مجلس القرية (الجماعث أو أغراد). هناك أيضًا ممثلان عن الحكومة المركزية (الشيخ أو أمغار والمقدم)، بالإضافة إلى الشخص المسؤول عن توزيع المياه (لامين نتوجا)، مما يؤكد الجذور المحلية لهذا الشكل من الحكم، الذي يستجيب قبل كل شيء لمتطلبات الحكومة المركزية والاحتياجات اليومية للناس.

**طورت المجتمعات الأمازيغية شكلاً إنسانيًا مثاليًا للقانون يقوم على التضامن: فهو ينبثق من المجتمع ويختلف عن الشريعة الإسلامية لإن العدالة وإجماع القرار يعدان ميزتان أساسيتان في الفلسفة الوجودية الأمازيغية**

وهناك سمة أخرى يصعب على محبي الديمقراطية فهمها، وهي أن أعضاء مجلس القرية لا يتم انتخابهم ولا تعيينهم من قبل السكان، بل بموافقة ضمنية من أقرانهم، يصبح الأعضاء الذين يتم الاستماع إليهم أكثر، والذين يتم البحث عن آرائهم أكثر، ممثلين. وبالتالي فإن السيطرة لا تتم من قبل المؤسسات التي من المفترض أن تمثل الشعب، بل من قبل الرأي العام الذي من المفترض أن يعكس الأفكار والأحكام والمواقف الأخلاقية والاجتماعية السائدة في المجتمع. وفي نفس الوقت، وبهدف المشاركة المباشرة لجميع المواطنين، تجتمع جمعية عامة تضم جميع رجال القرية (فرد واحد لكل أسرة) سنويًا لمراجعة الوضع مع أعضاء مجلس القرية آيت ربعين / أكراو.
ولذلك فإن الحكم الأمازيغي المحلي هو مزيج ماهر من المشاركة المباشرة لأعضاء القبيلة الذكور في الشؤون السياسية وثقتهم شبه الكاملة في عائلاتهم المؤسسة، "هيكلهم العظمي". وبالنسبة لأي شخص من الخارج، فمن المثير للإعجاب أن يرى كيف تكيف هذا القانون العرفي مع أشكال الحكم الحديثة. وبينما احتفظ القرويون بقانونهم العرفي، فقد استفادوا أيضًا من الوضع القانوني للجمعية من خلال إنشاء جمعية قروية، آيت عيسى، لإعطاء رؤية أكبر لجميع مشاريعهم مع السلطات المركزية.

### القانون الأمازيغي العرفي في الأطلس الكبير

تُعرّف المنظمة العالمية للملكية الفكرية القانون العرفي بالطريقة التالية:
""يتكون القانون العرفي من مجموعة من العادات والأعراف والمعتقدات المقبولة كقواعد سلوك ملزمة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وهو جزء لا يتجزأ من أسلوب حياتهم الاجتماعي والاقتصادي.
إن ما يميز القانون العرفي هو على وجه التحديد حقيقة أنه يتكون من مجموعة من القوانين المعترف بها والمشتركة بشكل جماعي من قبل مجتمع أو شعب أو قبيلة أو مجموعة عرقية أو دينية، على عكس القانون المكتوب المنبثق من سلطة سياسية مشكلة، ويكون تطبيقها في يد هذه السلطة، وهي الدولة عادة."
أحد أهم جوانب أزرف هو بلا شك تاجليت، وهو القسم الجماعي الذي تؤديه العشيرة في ضريح أمرابذ (القديس المحلي). إن استخدام قسم تاجاليت لدعم الادعاءات وإنكار الاتهامات دورًا مهمًا في الحياة القانونية والروحية. ويعد ذلك شكلاً من أشكال أزرف، ويُمارس بشكل خاص في الحالات التي يتعذر فيها التحقق من أقوال أصحاب الشكوى، وفي النهاية يحدد القسم المشترك النتيجة. ولم يعد هناك أي وسيلة للتشكيك في الحقيقة بعد أداء هذا القسم.
كان هناك على الأقل ثلاثة جوانب للقسم المشترك تميزه عن أشكال العدالة الأخرى في ذلك الوقت:
1..أداء التضامن بين أفراد المجموعة
2.ثبوت براءة الحالف نهائياً.
3..استعادة النظام الاجتماعي
على الرغم من صلاته المحتملة بالإسلام، فإن القسم المشترك - بشكل عام في الأماكن المقدسة - هو ممارسات مرتبطة بالأمازيغ أكثر من العرب، وهي ممارسات أدت إلى تجاهل الشريعة عند الأمازيغ في نظر الإسلاميين.
كان قانون أزرف في المناطق الأمازيغية يهتم بكل جوانب الحياة اليومية بتفاصيلها الدقيقة، وحتى لو لم تكن هذه القوانين مكتوبة إلا أنها حفظت عن ظهر قلب من قبل أمغار أوالفقيه.
يخبرنا ديفيد هارت في دراسته المثيرة للاهتمام عن إزرفن آيت عطّا بالموقف المضحك والخطير التالي:
"في منطقة آيت عزة بالنيف (ولاية قصر السوق)، إذا سُرقت بقرة، تُقاس المسافة من نقطة حدوث السرقة إلى منزل السارق بآثار حوافر الحيوان؛ ولكل بصمة حوافر يتم رصدها، يتم تغريم السارق 10 دورو حسني. علاوة على ذلك، يتم تغريمه 100 دورو حسني عن كل ليلة يقضيها الحيوان في منزله. ولهذا السبب، يقول آيت عطا إنه من الأفضل للص أن يذبح البقرة المسروقة حالا بدلاً من الاحتفاظ بها في منزله، وذلك يعد أقل ضرر له."
ويقدم هارت أزرف آخر يتعلق بالقتل أو الاعتداء الجسدي على أحد أفراد المجتمع ويذكر طبيعة الغرامات الواجب دفعها، بموجب القانون الأمازيغي في آيت عطّا، لسداد الضرر:
"من قتل أحدًا أدخله الله النار (العافية، «النار» أو «الجحيم»). إذا قتل رجل آخر، يهرب معه قومه، أي ما يصل إلى 10 من أعمام القاتل. وإذا قبل أعمام المجني عليه الدية بينهم، يأخذون 300 إيغوريان (شاة عمرها عام واحد) و600 مثقال. إذا أعمى رجل آخر أو قطع يد آخر، أي قطع يده أو كسرها، فعليه أن يدفع أكثر أو أقل من نصف الدية المذكورة (أي 150 إيغوريان و300 مثقال). ومن كسر سناً لغيره من الأسنان العلوية التي هي في مقدمة الفم (أي الناب العلوي أو السن القاطعة) فعليه دفع ناقة. إذا كسر شخص سن شخص آخر، من الأسنان السفلية التي هي في مقدمة الفم (أي الناب السفلي أو الأسنان القاطعة)، فعليه دفع بقرة. إذا كسر رجل يدي أو قدمي شخص آخر (أي الذراعين أو الساقين)، فيجب عليه دفع 75 إيغوريان (شاة عمرها عام واحد). إذا دخل رجل بيت رجل ليرتكب فاحشة فعليه أن يدفع 32 إيغوريان (شاة عمرها سنة واحدة) عن كل باب من أبواب المنزل، إذا كان هناك شاهد عيان. "
إلى جانب وجود محكمة عرفية ابتدائية لدى آيت عطّا ، يشير ديفيد هارت إلى وجود محكمة استئناف عرفية أمازيغية لديهم كذلك. وهذا يوضح أن نظام القانون العرفي في آيت عطّا كان قيد الاستخدام الكامل حتى الاستقلال عام 1956 حيث كانت أحد القرارات الأولية للحكومة المغربية هو التعريب الكامل لنظام القانون التقليدي الأمازيغي. لكن هذا لا يعني، على الأقل، أن نظام القانون الأمازيغي قد مات. لا، فهو لا يزال حياً بمعنى أنه يستخدم داخلياً، والمرة الوحيدة التي يلجأ فيها رجال القبائل إلى القضاء الحكومي يكون عندما يعجز حكماء القبائل من التوصل إلى حل وسط في عملية الوساطة الخاصة بهم، ويعتبر ذلك عاراً كبيرا لديهم.

### العقيد إميليو إيزاغا بلانكو (1892-1949) وأزرف في الريف

في العقود التي سبقت إنشاء الحماية، مارس الريفيون اقتصاد الاكتفاء الذاتي الذي خففته الهجرة المؤقتة إلى الجزائر المعروفة باسم أشارق (الذهاب شرقًا إلى الجزائر الفرنسية للعمل والكرامة). أحدث دخول النظام الاستعماري الإسباني الجديد تغييرات مهمة في اقتصاد ومجتمع الريف: تجنيد المغاربة في القوات المسلحة والشرطة في خدمة الخليفة (ممثل السلطان) وفي قوات الاستعمار (النظاميين)، فضلا عن تشغيل الآلاف من عمال شمال إفريقيا في مختلف عمليات التعدين والأشغال العمومية .وكل هذا ساهم في عصرنة اقتصاد الريف، وخاصة في ظهور البروليتاريا الحديثة.
تخرج إميليو إيزاغا بلانكو من أكاديمية المشاة عام 1913 وتم إرساله إلى العرائش، خلال فترة الحماية الإسبانية للمغرب، عام 1914. كان ممثلًا استعماريًا عسكريًا للحماية الإسبانية للمغرب من 1927 إلى 1945، وكان كذلك مندوبًا لشؤون السكان الأصليين من 1944 إلى 1945.
كان بلانكو مرتبطًا بالتيارالمدافع عن أفريقيا، ووفقًا لألفونسو إغليسياس أمورين، فقد كان أكثر توافقًا مع صورة الأفارقة الإسبان في القرن التاسع عشر، مدعومًا باحترام أكبر للسكان المحليين، ووعي أكبر بالنسيج الاجتماعي والثقافي للمغرب وتفضيل الحلول السلمية، وليس من مجموعة فرعية من النزعة العسكرية الأفريقية التي يجسدها فرانسيسكو فرانكو، وخوسيه سانخورجو، وإيميليو مولا، وخوسيه ميلان أستراي، وخوان ياغوي، التي تتميز بالرغبة في التقدم العسكري السريع، ووعي ثقافي أقل وتبني مواقف مناهضة للديمقراطية و مشجعة للاستعمار الشرس والعنصري.
كان بلانكو خبيرا كبيرا في القانون العرفي في الريف، وقد أشاد بمزايا الحفاظ على المجالس المحلية عوض النفوذ الذي يمليه المخزن، وذهب إلى حد الادعاء بأن "الشيء السخيف (من جانب الإدارة الاستعمارية الإسبانية) هو عدم حماية هذه

المجالس في الريف من تلوث الشريعة."
تم إرسال إميليو بلانكو إيزاغا إلى المغرب كمتدخل ولكن بسبب حبه العميق واحترامه انغمس في العمل الإثنوغرافي والأنثروبولوجي.
الكتاب الذي ألفه بلانكو عندما كان مديرا اقليميا بالريف، ثم نُشره في عام 1939، وهو مؤلف كان من المفترض أن يكون الجزء الثاني من دراسة مكونة من مجلدين للقانون العرفي الريفي. لم ينشر بلانكو الجزء الأول من هذه الأطروحة المقترحة حول القانون الريفي والإجراءات القضائية. تتعلق معظم المعلومات بقبيلة آيت وريـاغل: تنظيمها الاجتماعي والسياسي؛ وتقاليد مجتمعاتها المحلية. ويحتوي أحد الأقسام على ملاحظات حول قبيلة إجزناية (ص 152-139)، وكذلك تم مناقشة قانون قبيلة أيث سيدارث (ص 336-329).
خلال عمله كمتدخل، قام إميليو بلانكو إيزاغا بجمع مجموعة كبيرة من القوانين العرفية لأمازيغ الريف التي تناولت مختلف جوانب الحياة اليومية للفرد الريفي:
- منازعات الأراضي والميراث؛
- النزاعات الإقليمية بين العشائر؛
- الخلافات الزوجية؛
- حقوق المياه والري؛
- السرقات؛
- القتل؛
- الثأر؛
- شهادة زور؛
- مصادرة الأراضي؛
- الإعتداء الجسدي، الخ.
يتألف نظام القانون العرفي أزرف في قبيلة اجزناية بالريف من فئات مختلفة من المحاكم:
محكمة السوق: تعقد كل يوم سوق أسبوعي ويرأسها أمغار و5 محلفين وتتعامل مع النزاعات الصغيرة بين أفراد العشيرة والتي يتم تسويتها عن طريق دفع التعويضات و/ أو الغرامات بالإضافة إلى المنع الجسدي من حضور السوق لعدة أسابيع.
المحكمة القبلية الابتدائية: ويرأسها أمغار القبيلة وبعض أعضاء مجلس الأشت آبعين المنتخب وتختص بقضايا القتل و"الدية"،و النزاعات على المياه والأراضي؛
المحكمة العليا القبلية: ويرأسها أمغار القبيلة وجميع أعضاء مجلس آشت أبعين المنتخب. تتناول هذه المحكمة قضايا سياسية مثل: الدخول في تحالف مع قبيلة أخرى (ليف)، وإعلان الحرب على قبيلة، وإعلان الجهاد على المسيحيين، ومنع العشائر من الحدود القبلية بسبب الأفعال الخاطئة والتمرد.
طوال تاريخ قبيلة أجزناية، تم حظر العديد من العشائر: في القرن 17، تم حظر عشيرة واحدة إلى منطقة فاس (يعيشون اليوم في منطقة لمطة الجبلية)، بسبب نزاعات على الأراضي، وأخرى إلى زرهون لنفس السبب. في القرن التاسع عشر، تم حظر عشيرة إلى منطقة طنجة لأسباب تتعلق بقطع الطرق، وتوجد اليوم بلدة صغيرة تسمى أجزناية، خارج طنجة. في عام 1905، تم منع عشيرة وطردها الى منطقة متيدجة في الجزائر بتهمة العصيان و التمرد.
الخلاصة: الحفاظ على القانون العرفي لحماية المعارف التقليدية الأمازيغية
تشكل القوانين العرفية جانبا أساسيا من هوية الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وهي تحدد حقوق والتزامات ومسؤوليات أعضائها؛ الجوانب المهمة من حياتهم وثقافتهم ونظرتهم للعالم: كاستخدام الموارد الطبيعية والوصول إليها، الحقوق والالتزامات المتعلقة بالأرض والميراث والملكية والحياة الروحية؛ صيانة التراث الثقافي وأنظمة المعرفة؛ والعديد من القضايا الأخرى.
يمكن أن يكون الحفاظ على القوانين العرفية أمرًا حيويًا للحياة الفكرية والثقافية والروحية وتراث الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.
إن ما يجعل المعرفة "تقليدية" قد يكون حقيقة أنها تم تطويرها وحفظها ونشرها في سياق عرفي مشترك بين الأجيال، والذي غالبا ما يحدده ويشكله القانون العرفي. وهذا ما يفسر جزئياً السبب الذي دفع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية إلى المطالبة باستمرار حماية المعارف التقليدية من سوء الاستخدام والتملك غير المشروع.

**إن القانون العرفي أزرف قديم جدًا في المغرب ومحفوظ جيدًا في المجتمعات الأمازيغية**

في الماضي، كان القانون العرفي يحكم بشكل أساسي المناطق الأمازيغية في المغرب؛ ولقد لعب دورًا أكثر أهمية في الجبال منه في السهول، وكان تأثيره يزداد كلما ابتعد المرء عن المدن الإمبراطورية ومراكز القوة وأماكن الثقافة الإسلامية المزدهرة التي مارست تأثيرها على بيئته المباشرة. يُطلق على القانون العرفي اسم أزرف في شمال ووسط وجنوب شرق المغرب، والواه في الأطلس الكبير وسوس، وتيقيدين عند آيت عطّا، أو ببساطة شروط أو عرف في مكان آخر، ويشكل قانون المغرب العميق، الذي أفرزه المجتمع القديم للمغرب بشمال أفريقيا ضمن قيود البيئة المحيطة.
أزرف هو مجموعة من القوانين، ذات أهمية كبيرة في العصر الحديث، وله دلالة إنسانية وفلسفية عميقة الجذور. ويرفض هذا القانون عقوبة الإعدام بشكل قاطع ويشجع بشكل كبير على الوساطة وإدارة الأزمات والحوار في إطار التسامح و العيش المشترك. في الواقع، يمكن للأنظمة القضائية الحديثة أن تتعلم الكثير من القانون العرفي الأمازيغي اليوم.

# دور مدونة الأسرة في حماية حقوق النساء الأمازيغيات

اتخذ المغرب مجموعة من الاصلاحات الهامة سواء على المستوى التشريعي ولا على المستوى المؤسساتي، الذي تعزز بمراجعة مجموعة من القوانين، وادخال مقتضيات تلغي مظاهر التمييز، وتحقق المساواة بين الرجل والمرأة. وبعدما عمرت مدونة الاحوال الشخصية ما يقارب 60 سنة، جاءت مدونة الاسرة سنة 2004 في هذا الإطار، لتقوم بتعديلات جوهرية وجزئية، فهل كان لها دور في حماية النساء الأمازيغيات؟ نعرف ان المدونة من أهم محاور النظام التشريعي، على الصعيد القانوني، والاجتماعي، والاقتصادي، وقد جاءت من أجل تمكين المرأة المغربية، في الواقع منحت المرأة حقوق جديدة حيث تم رفع سن الزواج الى 18 سنة، مع تقييد التعدد الذي أصبح بيد القضاء، وحظر الطلاق الشفاهي بين الزوجين، وأقرت المدونة الرعاية المشتركة للأسرة. في تعريف الزواج نجد ضمن المادة 4 ما مفاده أن " الزواج ميثاق تراضي وترابط بين رجل وامرأة على وجة الدوام غايته الاحصان والعفاف وانشاء أسرة مستقرة برعاية الزوجين" اصبحت الولاية من حق المرأة الراشدة، وأصبح من حقها ان تعقد زواجها بنفسها، او تفوض لأبيها أو أحد أقاربها، والمادة 25-24 من المدونة لم تسقط الولاية أبقت على اعتبار انهما ذات أهمية للمرأة وترفع من شأنها حسب موروث ثقافي خيرت فيه الراشدة. بالنسبة لحل ميثاق الزوجية أهم ما جاءت به هو الطلاق الاتفاقي، او التطليق للشقاق كذلك تضمنت المادة 49 حق تقسيم الممتلكات وكذلك الاعتراف بالحمل خلال الخطبة، ورغم هذه المكتسبات برز من خلال التطبيق، وتتبع العمل بالمحاكم والاجتهادات الصادرة عنها وتقييمها بين وجود ثغرات وتناقضات وتضارب في التطبيق، واختلاف في التفسير وقصور في مواكبة التطورات والتحولات المجتمعية والحقوقية. لذلك أصبحت المدونة قاصرة في صيغتها الحالية ولا تعكس واقعا تسوده المساواة، وبالتالي لم تعد ملائمة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفها المجتمع منذ صدورها سنة 2004. والقانون المتعلق بالتنظيم القضائي 15.38 الذي جاء في إطار استكمال الترسانة القانونية لتنزيل مشروع واصلاح منظومة العدالة والذي دخل حيز التنفيذ سنة 2023 هذا القانون واقصد قواعده التي تمثل الاجراءات الشكلية المهمة، والاولى التي تنظم كيفية اللجوء الى القضاء من أجل اقتضاء الحقوق، واعمال تطبيق القواعد الموضوعية بجانب قانون المسطرة المدنية والمسطرة الجنائية. فالمادة 6 من قانون التنظيم القضائي تنص على أن التقاضي يكون مجانيا في الحالات المنصوص عليها ضمن قانون من لا يتوفر على موارد كافية للتقاضي (الجبال – المناطق النائية....) المادة 50 يمارس المساعدون الاجتماعيون المنتمون لكتابة الضبط بمكتب المساعدة الاجتماعية بكل المحاكم الابتدائية والاستئنافية، علاوة على المهام المسندة اليهم بموجب النصوص التشريعية، والتنظيمية الجاري بها العمل وبتكليف من الجهات المختصة مهام : الاستقبال ومواكبة الفئات الخاصة، والاستماع مع إجراء أبحاث اجتماعية، مع ممارسة الوساطة او الصلح في النزاعات المعروضة على القضاء، وتتبع النساء ضحايا العنف، هذا كله عائق بالنسبة للمرأة الامازيغية (اللهجة والتواصل)، ولا تتمكن من الاستفادة به حيث ان للغة اهمية كبيرة لرفع الحيف والتمييز، والظلم عن المرأة عامة والامازيغية خاصة، كذلك القواعد المسطرية تسهم في خلق عراقيل مادية، واجرائية تحول دون ولوج بعض الفئات الى العدالة بسبب غياب محاكم متخصصة مع ان الرهان كان معنويا عند اصدار المدونة على وجود قضاء متخصص يكفل تطبيقها بشكل سليم. تم احداث تجربة اقسام قضاء الاسرة على مستوى المحاكم الابتدائية لكن لم تشمل محاكم الاستئناف اذ لا نجد اقسام متخصصة للبت في الطعون المتعلقة بقضايا الاسرة، بحيث يرجع الاختصاص للبث فيها الى الغرفة الاستئنافية للأحوال الشخصية، والتنظيم القضائي يسمح لكل غرفة ان تبحث وتحكم في كل القضايا المعروضة على هذه المحكمة أيّا كان نوعها. وهذا يتنافى مع القضاء المتخصص ويؤثر على المرتفقين خاصة النساء بالإضافة الى العقبات المادية والنفسية ما يحول دون توجههن للقضاء. كما ان التنظيم القضائي نص على مراعاة التقسيم الاداري ولم يشترط مراعاة مقاربة النوع. الاستفادة من المساعدة القضائية والمساعدة القانونية مازال متفرقا بين عدة قوانين: منها قانون المحاماة والمرسوم الملكي الخاص بالمساعدة القضائية، ومرسوم المصاريف القضائية، وقانون المالية. وبذلك يؤثر تشتيت هذه النصوص: على الحق في الولوج للفئات الهشة وأغلبهن من النساء، وإذا كانت المرأة المغربية تعاني من التمييز، وما يخلفه من آثار نفسية فان المرأة الامازيغية أكثر تأثرا. معظم مقتضيات المدونة لا تعبر عن ارادة مجتمعنا، ولا تجسد الواقع المعيش لأفراده. فبعد مرور 20 سنة عن صدورها وما تبين من قصور وثغرات، خاصة انه سنة 2011 صدر الدستور ونص على المساواة، ومكافحة كل اشكال التمييز، وسمو الاتفاقيات الدولية، ودسترة الامازيغية، ورفع التحفظات على اتفاقيات القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة السيداو وخاصة المادة 16 منها، تبين ان المدونة عاجزة عن مواكبة التطورات والتغيرات التي عرفتها وضعية النساء والرجال والاطفال. وأصبح ضروريا اعادة النظر في مجموعة من موادها، وحذف كل المقتضيات التمييزية التي تتضمنها التشريعات وملائمتها: مع مقتضيات المنصوص عليها في الدستور الذي تسمو أحكامه على كل القوانين الاخرى. وكذلك مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب، والتي جعلها الدستور تسمو على التشريعات الوطنية في نطاق احكام وثوابت المملكة. فرغم المكتسبات التي تحققت فإنها لم تتمكن المرأة المغربية في تمتعها بكامل حقوقها وتحسين وضعيتها، الفقر مازال متفشيا داخل أوساط النساء، وكذلك الامية وضعف تملك النساء للعقارات، واستمرار المعاناة في الحصول على مستحقاتهن ومستحقات الأبناء، ومشكل الحضانة والولاية وتقسيم الممتلكات، وتزويج الطفلات، وتعدد الزوجات. المرأة الامازيغية بالإضافة الى كل هذه المظاهر التمييزية تعاني عنفا مضاعفا وهو التمييز على اساس اللغة، والتواصل في ظل التماطل في اخراج قانون تنظيمي لتفعيل رسمية اللغة الامازيغية، مما يحول دون ولوجها كباقي المواطنات للخدمات والمرافق العمومية بلغتها الاصلية، مما يوسع من انتشار مظاهر الفقر والهشاشة، ويحول دون تنمية المجتمع، في الوقت الذي يسعى فيه المغرب لتحقيق النموذج التنموي الجديد، فبدون اشراك النساء وتمتيعهن بحقوقهن لن يتحقق، مع استمرار كل هاته المعيقات المكلفة للدولة. كما ان اعتماد لغة وحيدة (العربية) في مجموعة من المؤسسات والمجالات كالتعليم والقضاء والادارة فيه ضرب للدستور والتزام الدولة امام المنتظم الدولي، لا يجب ان ننسى المرأة المقيمة خارج المغرب وأدوارها اتجاه بلدها، في حالة جهله اللغة الوحيدة، مما يستوجب استحضار حقوقها اللغوية، والثقافية لرفع الحيف عنها، وكذلك اعادة صياغة المدونة باللغات الرسمية، وحذف المواد المشينة للمرأة والمهينة لكرامتها، والمجترة لتأويلات الذكورية للقوامة استنادا للمستجدات الحقوقية مع تسهيل المساطر والاجراءات لضمان الحقوق الانسانية للنساء المغربيات المقيمات بالخارج ومراجعة كل الاتفاقيات الثنائية المتناقضة وحقوق الانسان. مع الغاء الولاية على المرأة في الزواج، وتبسيط مسطرة زواج مغاربة العالم بما فيه شرط تواجد شاهدين مسلمين على مستوى زواج المغاربة بالخارج، واحداث محاكم متخصصة، وتكوين القضاء في مجال القضاء الاسري، وتدريس اللغة الامازيغية، واحداث محاكم على مستوى كل مدينة مراعاة مقاربة النوع في التعيينات ومناصب المسؤولية، إحداث الهيئات القضائية بالتنصيص على ضرورة وجود قاضية على الاقل في كل هيئة قضائية، وإخراج هيأة المناصفة، ملائمة المجلس للترسانة القانونية مع الدستور والاتفاقيات المصادق عليها والغاء كل مظاهر التمييز ضد النساء سواء المبنية على الجنس او اللغة أو الثقافة او الدين وارساء مساوة فعلية حقيقية لضمان الوصول المتكافئ للنساء والرجال في التمتع بالحقوق الانسانية من اجل تنمية المجتمع، وكي يكون ذلك باستحضار هوية وثقافة مكونات مجتمعنا، باستحضار اللغة الامازيغية التي تعتبر رافدا للثقافة المغربية وإرث كل مغربي، بالإضافة إلى أنها اصبحت لغة رسمية منذ سنة 2011.

* الاستاذة فتيحة شتاتو
محامية بهيئة الرباط

# FATIHA SAIDI: "JE SUIS FORT ATTACHEE AU RIF CAR C'EST UNE RÉGION QUI A VÉCU DE LOURDS TRAUMATISMES MAIS QUI RESTE DEBOUT ET DIGNE

**1.Tout d'abord, je vous propose de faire une présentation de Fatiha Saidi à nos lecteurs.**

C'est mon histoire personnelle et mon parcours de femme de terrain qui a fait de moi une femme politique déterminée, porteuse d'un projet solidaire et égalitaire. Maman de trois filles (deux aujourd'hui) et grand-maman de deux petits-enfants, je suis née le 19 mars 1961, à Oran, en Algérie, dans une famille d'origine marocaine. Je vis en Belgique depuis l'âge de 5 ans.

Je me suis investie très tôt dans le monde associatif notamment en créant une radio libre, que j'ai dirigé de 1985 à 1992 et dans laquelle j'ai animé de nombreuses émissions culturelles et politiques.

Licenciée en politiques et pratiques de formation (psychopédagogie), j'ai également œuvré dans des associations prenant en charge les personnes toxicomanes, les jeunes en difficulté et les femmes.

En 1996, j'ai poursuivi ma carrière de journaliste au sein du périodique «Nouvelle Tribune», centré dans la promotion du «Vivre-ensemble».

Féministe engagée et militante pour les droits humains, ma vie prend un tournant résolument politique dès 1999, date à laquelle je suis élue Députée au Parlement bruxellois. J'y siègerai durant 11 années. En 2009, j'assumerai conjointement un mandat au Parlement de la Communauté française (auj. Fédération Wallonie-Bruxelles).

De juin 2010 à juin 2014, je suis Sénatrice fédérale, élue directe. Je serai, à ce titre, également membre de l'Assemblée parlementaire du Conseil de l'Europe et de l'Assemblée de l'Union de l'Europe occidentale. Je m'y investirai dans les commissions « migrations, réfugiés et personnes déplacées», «égalité et non-discrimination». J'y présiderai aussi la sous-commission sur l'égalité de genre.

De 2006 à 2018, j'assumerai un mandat échevinal (adjointe au Maire) à la commune d'Evere (en Région bruxelloise) chargée de l'Urbanisme, du développement durable, de la Solidarité entre les peuples, de l'Égalité des Chances, de l'Énergie, de la Propreté publique, de la Participation Citoyenne et des Relations et de l'Information au public.

Les dossiers dans lesquels je me suis investie politiquement sont l'accès aux droits fondamentaux, la santé, la traite des êtres humains, l'égalité des chances entre les femmes et les hommes et l'égalité pour tous les citoyens, quels que soient leur origine nationale, leur sexe, leurs convictions religieuses ou philosophiques, leur orientation sexuelle…

L'essentiel de ma méthode tant politique qu'autrice est basée sur la rencontre et l'écoute des personnes. Vivre des expériences uniques de terrain, entendre et relayer les besoins, suggestions, inquiétudes… autant d'attentions indispensables avec lesquelles j'ai nourri, hier, mon action politique et, aujourd'hui, mes ouvrages.

Je suis particulièrement sensible aux groupes de population les plus vulnérables (personnes sans-abri, familles monoparentales, personnes d'origine étrangère, sans-papiers, personnes handicapées…). Je suis également en contact avec de nombreuses associations où je suis conviée à participer ou à animer des rencontres informelles ou plus structurées (conférences, ateliers ou colloques). Celles-ci ont pour but l'échange et le partage des réalités, des outils d'actions et des stratégies. Cette sensibilité m'a amenée à retourner sur les bancs de l'Université (ULB et 4 autres universités) en 2021 pour entamer un master en études de genre que j'ai sanctionné d'un mémoire consacré aux femmes sans-abri.

Pour résumer, je dirais que je n'aime guère la monotonie. La rencontre avec des personnes de cultures et d'horizons différents, aux quatre coins du monde, l'enrichissement mutuel et la fraternité demeurent pour moi les plus belles des opportunités de la vie.

**2.Est-ce que vous pouvez nous parler de votre expérience d'immigrée, et de votre relation avec le Rif, l'Algérie et la Belgique ?**

Je n'ai plus aucune relation avec l'Algérie. La

dernière fois que je m'y suis rendue c'est en 2004. Mes souvenirs d'enfance sont baignés dans l'Algérie mais malheureusement ces souvenirs sont également entachés de l'expulsion qu'ont vécu mes grands-parents en 1975. Je suis fort attachée à ce moment de l'histoire et je m'attelle, avec de nombreuses personnes, au sein de l'association CiEMA de réhabiliter les personnes expulsées dans leur dignité et dans la reconnaissance des préjudices qu'elles ont connus.

Le Maroc est ma patrie et le Rif en est la région qui a vu naître mes ancêtres. J'y suis fort attachée car c'est une région qui a vécu de lourds traumatismes mais qui reste debout et digne.

La Belgique est mon pays, celui qui m'a vu grandir, dans lequel mon père a donné, en tant qu'ouvrier, beaucoup de force de ses bras pour la construire, au sens propre du terme. Moi, en tant que femme politique et militante j'ai investi beaucoup de temps pour construire mes idéaux de citoyenneté.

**3.Comment est-il possible de garder cet attachement à l'identité d'origine malgré l'expérience d'immigration ?**

En n'oubliant jamais d'où l'on vient. Mon parcours migratoire est une richesse et je l'ai toujours vécu en tant que tel. Mes parents ont contribué également à nourrir ce lien, entre autres, par l'usage de la langue rifaine qu'ils nous ont toujours imposé.

**4. Quel est le lien entre votre essai "Échos de la mémoire" et votre personnalité ?**

Mon amour pour le Rif et ma curiosité insatiable pour lui. Le deuxième lien est mon engagement féministe et mon intérêt pour la situation des femmes dans le monde.

**5. Sur quels critères vous avez fait le choix des femmes qui ont donné leurs témoignages dans votre essai ?**

Les femmes interviewées pour les besoins de l'ouvrage « Échos de la mémoire sur les montagnes du Rif » étaient au nombre de 17, émanant de diverses tribus et hameaux de la province d'Al Hoceima. La plupart des interviews ont été réalisées en août 2008 avec ces femmes dont l'âge oscille dans une tranche de 69 à 92 ans puisque le souhait était de collecter des témoignages de femmes âgées vivant dans le Rif. Lors de la retranscription des entretiens, des redondances multiples et une récurrence des faits évoqués, portant sur la guerre du Rif, la révolte populaire de 58/59 ou encore la famine, ont abouti à la décision de ne retenir que 9 portraits afin de pas alourdir inutilement la lecture de l'ouvrage. Les entretiens qui n'ont pas fait l'objet d'un portrait ont néanmoins servi, par l'apport d'informations utilisées à des fins de recoupement et de croisement des données.

**6. Qu'est-ce que l'expérience de l'écriture a ajouté à Fatiha Saidi en tant que modèle de femme réussie à l'étranger, politicienne … ?**

Beaucoup de belles rencontres, de nombreux débats avec de belles personnes… Et puis le plaisir de jeter des ponts entre mon pays et ma patrie.

❊ Interview Realiser par Nadia BOUDRA

# LE III-ÈME FORUM NATIONAL DES AMAZIGHS DU MAROC ABORDE LA MISE EN ŒUVRE DE LA LANGUE AMAZIGHE DANS LE DOMAINE DE LA JUSTICE

Ce troisième forum national des Amazighs du Maroc aborde le thème de : « la mise en œuvre de la langue amazighe dans le domaine de la justice», a été organisé par le mensuel « Le Monde Amazigh » et le Barreau des Avocats de Rabat, en collaboration avec l'Assemblée Mondiale Amazighe et avec le soutien de la Fondation allemande Friedrich Naumann pour la Liberté, et il a connu un très grand succès avec la participation d'une centaine d'avocats et une centaine participant(e)s, dont certains sont venus des villes lointaines comme Melilla, Nador, Alhoceima, Tanger, Khénifra, Azrou, Timahdit, Imouzar Kandar, Khémisset, Fès, Meknès, Casablanca, Berchid, Fkih Ben Saleh, Kheribga, Azilal, Béni Mellal, Mohamadia, … et Nouri Rabiti qui nous est venu spécialement de Tripoli de la Libye ( et qu'il devait être accompagné par Ashour Aboulgacem qui n'a pas pu avoir son visa à temps!).

Ce troisième forum national des Amazighs du Maroc avait pour objectif de mettre le point sur le degré de l'introduction de la langue amazighe dans le domaine de la justice, surtout que le Comité pour l'élimination de la discrimination raciale (CERD) des Nations Unies dans ces observations finales concernant le rapport du Maroc valant dix-neuvième à vingt et unième rapports périodiques, le 8 décembre dernier, où il a examiné le rapport du Maroc à ses 3024e et 3026e séances, les 22 et 23 novembre, et ses 3043 e et 3044 e séances, les 5 et 6 décembre 2023, recommandait à l'État marocain d'intensifier ses efforts en faveur de : « de réviser le cadre légal, notamment la loi n° 38-15 sur l'organisation judiciaire, à la lumière de la Constitution et la loi organique n° 26-16 qui font de l'arabe et de l'amazighe des langues officielles de l'État partie, afin que la langue amazighe soit utilisée au même titre que la langue arabe devant les tribunaux, y compris dans les plaidoyers et les jugements ».

Ce forum essayait d'atteindre ces objectifs respectifs :

-Sensibilisation les autorités judiciaires marocaines de l'importance de l'introduction de la langue Amazighe en tant que langue

maternelle au sein de la justice.

– Réflexions sur les moyens de formation des juges, des avocats et les membres du corps judiciaire à la langue amazighe.

– Sensibiliser sur l'importance de l'utilisation de la deuxième langue officielle, qu'est la langue amazighe au sein des tribunaux dans les plaidoyers et les jugements, au même titre que la langue arabe.

-Et élaborer un plaidoyer réaliste pour les autorités judiciaires contenant les principales recommandations de ce forum.

Ce 3ème **FORUM NATIONAL DES AMAZIGHS DU MAROC** s'est caractérisé par la profondeur des débats et il a permis une participation active des Avocats de s'impliquer activement dans ces débats et discussions sur l'opportunité de l'application de le « La loi organique 26-16 sur la mise en œuvre du caractère officiel de la langue amazighe », adoptée en 2019, après sa reconnaissance constitutionnelle le 1er juillet 2011, dans le domaine de la Justice.

Le Forum s'est ouvert par l'allocution des organisateurs :

-Mme. Amina Ibnou-Cheikh du « Le Monde Amazigh »

-M. Sebastatian Vagt, Directeur de la Fondation Friedrich Naumann

-Maître Lahbib Bencheikh du Barreau des Avocats de Rabat

-M. Aissa Akaoui de l'Assemblée Mondiale Amazighe

-et le mot de Mme. Rachida Imerzigue, à propos du 23 anniversaire de journal « Amadal Amazigh »

Suivi de la Conférence inaugurale du Bâtonnier Aziz Rouibah sur: Les défis et perspectives de la loi organique 16 – 26 pour l'intégration de l'amazighe dans le système judiciaire marocain.

Le programme a continué avec la table ronde abordant sur les difficultés de l'intégration de la langue amazighe dans la justice et où :

– Maître Fatiha Chtatou, aborde le rôle de la moudawana dans la protection des droits des femmes amazighes

– Et l'anthropologue Dr. Mohamed Chtatou disserte la loi coutumière amazighe et son interaction avec le système judiciaire marocain

Avant de passer aux débats, les organisateurs ont rendu un vibrant hommages aux feux Maîtres Amghar Dda Ahmed Adghirni et Houssein El Melki, qui ont donné beaucoup pour la défense de l'amazighité et du métier de l'avocat. Un hommage caractérisé par le témoignage du Maître Hassan Id Belkacem, abordant leurs larges biographies et en présence de leurs membres de famille.

Le résultat, les accumulations et les expériences de l'événement sera centralisé sur un nouveau mémorandum qui reprend les pertinentes et concrètes recommandations pour l'application effective et efficace de la langue amazighe dans les processus judiciaires et au sein des tribunaux pour une meilleur et juste défense des justiciables ayant comme langue maternelle la langue amazighe.

Ce mémorandum de recommandations sera déposé au sein des institutions concernées comme le ministère de la Justice, le président délégué du Conseil supérieur du pouvoir judiciaire, le procureur général du Roi et président du ministère public, les barreaux des avocats du Maroc…

# LES AMAZIGHS DEMANDENT AU PRÉSIDENT SUDAFRICAIN DE TRADUIRE LES "GÉNÉRAUX ALGÉRIENS" DEVANT LA CPI

**Monsieur Matamela Cyril Ramaphosa,**
**Président de la République d'Afrique du Sud,**

**Objet : demande de traduire les ''généraux algériens'' devant la Cour pénale internationale (CPI)**

**Monsieur Le Président,**

A l'occasion de la Journée Mondiale de l'Afrique, nous avons l'honneur de vous interpeller sur une question d'une importance capitale pour la paix dans l'Afrique du Nord et au Sahel, traversés par des conflits armés au Sahara marocain occidental, et au Sahara Central dans la région d'Azawad.

Du fait que certains responsables sportifs algériens souhaitent que leur Fédération algérienne de football (FAF) quitte la Confédération africaine de football (CAF) pour rejoindre la Confédération asiatique de football (AFC), nous invite à nous poser cette pertinente et bizarre question, celle de savoir si les responsables Algériens sont vraiment des « Africains » ou plutôt ils se considèrent comme des « Arabes », originaires d'Arabie, et dans ce cas, ce sont des Asiatiques [1] qui se sont trompés de continent!

Laissez-nous vous confessez, en premier lieu, et qu'en tant qu'Amazighs, en tant que populations autochtones d'Afrique septentrionale, nous ne comprenons guère l'attitude des dirigeants du pays du feu leader Nelson Mandela contre l'Apartheid en ce qui concerne leurs positions acharnées de défense en faveur d'une république « Arabe » au sein du Sahara Occidental africano-marocain, en vous arrangeant aveuglement à défendre les fausses thèses des "généraux algériens", qui ne manifestent aucune volonté politique pour résoudre ce problème régional.

Comme vient de le signaler, opportunément le journaliste et opposant algérien Hichem Aboud, auteur du best-seller **'LA MAFIA DES GENERAUX'** dans une de ses vidéos du 20 mai passé, il affirme à propos de ces 'généraux voyous' que : « l'Algérie n'a pas de projet. Ni projet économique, ni projet de société, rien du tout… Le seul projet du pouvoir algérien c'est se maintenir à la tête du pouvoir pour continuer à piller l'Algérie, pour continuer à voler et pour continuer à réprimer le peuple algérien… »

Avant de rentrer dans le vif du sujet, nous tenons à saluer votre pays, qu'est l'Afrique du Sud, de cette louable initiative de porter plainte contre l'Etat d'Israël devant la Cour internationale de justice (CIJ) de la Haye, en l'accusant de génocide et de crime de guerre, le 26 janvier dernier dans la bande Gaza contre le peuple palestinien. Ce qui a poussé le procureur général de la CPI, Karim Khan, de déclarer qu'il existait des motifs raisonnables de croire que les dirigeants d'Israël et les hauts responsables du Hamas, étaient pénalement responsables des crimes de guerre et des crimes contre l'humanité qui auraient été commis à Gaza, et d'étudier la possibilité de délivrer des mandats d'arrêt à leur encontre.

A cet effet, nous aimerions fort bien que vous preniez une initiative similaire à l'encontre des "généraux algériens" qui ne cessent de violer les droits de l'homme, d'assassiner des opposants et de mener une politique d'apartheid anti-amazigh, en réprimant les communautés « Amazighes » d'Algérie depuis des décennies.

Nous avons la sensation que certains politiciens algériens vous ont poussé à l'erreur de croire que c'est le FLN qui a offert de précieuses aides à votre leader Nelson Mandela, durant les années cinquante et début des années soixante du siècle dernier, alors qu'en réalité ce sont les Amazighs du Rif et les Marocains qui ont eu le vrai mérite de dispenser lesdites aides à l'ANC comme au FLN, vu que les révolutionnaires algériens ont trouvé refuge et solidarité sur nos terres. Feu Nelson Mandela avait confessé qu'il avait appris à manier le pistolet dans la caserne du Segangan de la province de Nador et il se logeait dans l'hôtel Assalam que mon grand-père maternel et ses frères ont mis à disposition. De son vivant, notre célèbre héros mondial anti-apartheid, Nelson Mandela témoignait et confessait qu'il avait reçu de l'aide financière conséquente de la part du Roi du Maroc. En plus, il a le mérite de le reconnaître et de rendre un vibrant hommage au Maroc et au Dr. Abdelkrim el Khatib de son vivant, comme en témoigne cette historique vidéo : www.youtube.com/watch?v=iSsw75dgwUc

Si nous vous demandons de traduire en justice les 'généraux algériens' devant la CPI c'est non pas seulement sur le fait qu'ils pratiquent un « terrorisme d'Etat », par la création du groupe salafiste Al Qaïda au Maghreb islamique (AQMI), attesté par l'étude de François Gèze et Salima Mellah [2], et que nous venons de dénoncer, une énième fois, par notre récente correspondance à Mr. Mohamed Ould Cheikh El-Ghazouani, Président de la République Islamique de Mauritanie et de l'Union Africaine [3], dans le but de déstabiliser les pays du Sahel, et de contribuer directement ou indirectement au génocide des Touaregs d'Azawad.

C'est surtout à cause des divers crimes causés à l'encontre de ses propres communautés autochtones « Amazighes ». Citons le cas de la sanglante répression du « Printemps noir » où la gendarmerie algérienne avait assassiné impunément 127 jeunes de la région de la Kabylie en avril 2001 sans qu'aucun officier ne soit traduit devant les tribunaux [4].

A partir de 2013 et le courant des années 2014 et 2015, c'était le tour des émeutes de la région de Mzab, peuplée par plus de 200 000 personnes de rite religieux ibadite. Ces Mozabites Amazighs menacés par la communauté qui se dit « Arabe » des Chaâmbas, qui se sont mis à brûler leurs commerces et maisons, se sont vus désemparés des autorités. Au lieu de les secourir, ces dernières se sont déchaînées contre ces victimes de mozabites dont les émeutes se sont accompagnées par la mort des jeunes, des destructions et des pillages [5], l'emprisonnement et la persécution de leurs leaders ainsi que la mort par la grève de faim de leur leader feu Dr. Kameleddine Fekhar, durant le « Hirak d'Algérie ». Un hirak qui s'est déclenché en février 2019, où des dizaines de milliers d'Algériens sont descendu spontanément dans les rues du pays pour protester contre la perspective d'un 5e mandat du président sortant Abdelaziz Bouteflika et le retour des militaires aux casernes avec la subordination de l'armée au pouvoir des civils démocratiquement élus, et non pas une présidentielle largement falsifiée et rejetée, du 12 décembre 2019, portant au pouvoir Abdelmadjid Tebboune, en tant que marionnette des généraux, et qu'ils n'ont cessé d'emprisonner des démocrates, de museler la presse, et de poursuivre des militants des droits de l'homme et des mouvements politiques pacifistes, comme le Mouvement pour l'Autodétermination de la Kabylie (MAK), qu'ils ont traités comme des mouvements terroristes [6], leur permettant de continuer à persécuter et à incarcérer les militants kabyles comme Belaid Abrika, le leader des Aarchs, Bouaziz Ait Chebib du MAK, … Et essayer d'assassiner en France le chaoui Hichem Aboud et le président du MAK Ferhat Mehenni…

Rappelons que ces généraux criminels, sont à l'origine de plusieurs assassinats politiques à travers la création de groupes terroristes, comme le GIA de Jamal Zitouni [7], et des massacres de populations durant la Décennie noire des années quatre-vingt-dix, où ils ont violé le processus électoral et ses résultats en faveur des islamistes du FIS, et où ils ont provoqué plus de 200 000 victimes et des dizaines de milliers de disparus ! Ils ont même osé assassiner un président, qui allait redresser l'Algérie, en l'occurrence Mohamed Boudiaf [8].

**Monsieur Le Président,**

Si nous vous demandons de les traduire devant le tribunal de La Haye c'est pour ne pas continuer à tolérer la continuité de ce système mafieux du pouvoir algérien dans sa folie meurtrière à l'encontre des populations autochtones africano-amazighes. Afin de vous expliquer ce qui se passe, en quelque sorte, en Algérie, c'est que les « officiers supérieurs », issus de l'armée coloniale française, sont atteints d'un profond complexe d'infériorité de colonisés. Comme l'avait déclaré le fameux psychiatre anticolonial Frantz Fanon, engagé avec la révolution algérienne, dans son immortelle étude « Peau noir masques blancs », c'est qu'en Algérie, nous le pourrons substituer facilement par « Peau Amazighe masques Arabes ». Fanon disait que : « tout peuple colonisé – c'est-à-dire tout peuple au sein duquel a pris naissance un complexe d'infériorité, du fait de la mise au tombeau de l'originalité culturelle locale – se situe vis-à-vis du langage de la nation civilisatrice, c'est-à-dire de la culture métropolitaine. Le colonisé se sera d'autant plus échappé de sa brousse qu'il aura fait siennes les valeurs culturelles de la métropole. Il sera d'autant plus blanc qu'il aura rejeté sa noirceur, sa brousse ». Ainsi se comportent les « généraux algériens » d'origine amazighe, en réprimant le plus possible leurs semblables, ils croient qu'ils vont plaire plus à leur supposé maître ou chef « Arabe », supposé venu du Proche-Orient ou d'Arabie ou ayant des origines maraboutiques.

N'oublions qu'au lendemain de l'indépendance de l'Algérie, le président Ahmed Ben Bella déclare dans son discours du 5 octobre 1962 : « Nous sommes des Arabes, des Arabes, dix millions d'Arabes». Il ajoute le 5 juillet 1963 que : « il n'y a d'avenir pour ce pays que dans l'arabisme », en considérant l'identité amazighe autochtone comme un germe de division menaçant l'unité nationale!

Tous les présidents algériens qui lui ont succédé, se sont entêtés à afficher et réaffirmer leur supposé « arabité », que ce soit Houari Boumediene, Chadli Benjedid, Liamine Zeroual, Aziz Bouteflika ou Abelmajid Tebboune, alors qu'en réalité, ils ne sont que des Amazighs arabisés, des Africains aliénés sur le plan identitaire !

Et ce n'est pas de tout un hasard que l'actuel chef des services secrets (DDSE), le général M'henna Djebbar, le chef de la gendarmerie, de la sécurité intérieure et le directeur du cabinet du Said Chengriha, M. Jouadi Mohand Arezki, sont tous des Amazighs Kabyles, qui se distinguent par leur impitoyable répression et la persécution de leurs propres compatriotes ! Il paraît, aussi, qu'il y aurait de fortes probabilités que le sanguinaire général kabyle Tewfik Médienne serait le commanditaire de l'assassinat de célèbre chanteur Lounès Matoub, le 25 juin 1998 [9], dans le but de provoquer le soulèvement des masses de la jeunesse kabyle, non pas pour faire face au danger des islamistes, sinon juste pour faire pression sur le supposé président « Arabe » Chadli Benjedid !

Cependant, si les généraux mafieux d'Algérie s'en prennent toujours aux Marocains en les désignant comme leurs pires ennemis, c'est en quelque sorte, ils les considèrent comme tous des « Amazighs », du fait que c'est le Maroc qui connaît la proportion la plus importante des populations autochtones conservant leur langue millénaire et africaine qu'est la langue amazighe, –et cela est dû au fait que le Maroc est le pays nordafricain qui dispose le plus de chaînes montagneuses (Rif, Moyen-Atlas, Haut-Atlas et Anti-Atlas), et qui se sont révélés de formidables remparts contre l'arabisation linguistique et idéologique–! Et ce n'est pas un hasard que le président Aziz Bouteflika et sa ministre kabyle, à l'époque, Khalida Toumi Messaoudi ont emprisonné durant 38 heures à l'aéroport de Houari Boumediene plus d'une cinquantaine de militants amazighs marocains les empêchant d'assister à la cinquième assemblée générale de Congrès Mondial Amazigh tenu à Tizi-Ouzou le 29 octobre 2008 ! Et en plus, et en conséquence, ils n'arrêtent pas de bloquer toute union régionale des Etats d'Afrique du Nord, incluant le Maroc, comme nous venons de dénoncer par notre correspondance du 13 mars passé à l'Union Européenne [10].

Si notre ami Hichem Aboud affirme que les généraux algériens n'ont pas de projet, nous pouvons affirmer le contraire. Ces généraux, imprégnés profondément par les thèses obsolètes du « nationalisme panarabiste du baâthisme » de feu Jamal Abdenasser et des dictatures proche-orientales, ont toujours maintenu un projet : faire la guerre aux Marocains ! Et ils ont commencé par utiliser les armes que les Marocains ont réussi à leurs faire passer au sein des provinces de Nador et d'Oujda pour lutter contre le colonialisme français, mais qu'ils ont détournées, juste un an après leur indépendance, en provoquant la Guerre des Sables en 1963 [11], ainsi que le renversement de leur président du Gouvernement provisoire de la République algérienne (GPRA), Ferhat Abbas, qui avait signé des accords avec feu le Roi Mohamed V pour le règlement des frontières et le retour des territoires que les colons français avaient amputés au Maroc ! Leur cuisante défaite à la dite Guerre des Sables, malgré l'aide des Egyptiens et des Russes, n'avait fait qu'exacerber, encore plus, leur haine envers leurs voisins Marocains, qui de passage, n'ont fait qu'offrir leur hospitalité, exprimer leur solidarité et dispensés des aides de toutes sortes durant les huit années de guerre de libération [12 et 13] ! Une guerre maintenue par leur soutien à certains dirigeants socialistes de l'USFP pour renverser l'ordre monarchique durant les années 71 et 72, et continuée, après, par le soutien militaro-financier au groupe séparatiste du Polisario, qui aspire à installer une république « Arabe », la RASD, en terre « Amazigho-africaine » depuis 1976 ! Un fait inadmissible pour tous les Amazighs de Tamazgha, sachant que le Grand Sahara, allant du Sahara marocain jusqu'au Sahara libyen, constitue le berceau de la civilisation millénaire amazighe, ayant donné naissance à la civilisation Pharaonique et aux civilisations méditerranéennes [14]!

Sans oublier l'expulsion dramatique de plus de 45 000 familles, concernant plus au moins 400 000 citoyennes et citoyens marocains, en séparant de force les familles mixtes, le 8 décembre 1975, par le colonel Houari Boumediene, en mobilisant tous ses services de sécurité (l'armée, les services secrets, la police et la gendarmerie) et qui constitue, selon plusieurs ONG, un acte vraiment criminel relevant de la catégorie des crimes internationaux contre l'humanité.

En définitive, nous vous demandons de déployer tous vos efforts pour porter plainte contre ces "criminels généraux algériens" devant la Cour internationale de justice (CPI) de la Haye afin d'essayer de libérer l'Algérie (–et Tamazgha/Afrique du Nord) de ces néo-colons supposés « Arabistes », profondément imprégnés d'une politique d' « apartheid anti-Amazigh », et qui ont pris le pouvoir par les armes et le sang, en érigeant « le terrorisme d'Etat » comme seul moyen de se perpétuer dans cet illégitime et anti-démocratique pouvoir.

En vous remerciant de votre écoute, veuillez agréer, Monsieur Le Président, nos salutations fort distinguées.

**Rachid RAHA,**

**Président de l'Assemblée Mondiale Amazighe (AMA)**

# ⵔⵖⵔⵔⴰ ⵍⵖⵔⵔⵖⵛⵣ ⴰ ⵙⵔⵙⵅⵣⵢ ⵏⵣ ⵀⵣⵍⵏⵣⵣⵔ ⵣⵜⵜⵖⵜⵜⵙ ⵙⴰ ⵣⵛⵙⵙⵛ ⵏⵣ ⵜⵙⵙⵙⵜⵙⵜ ⵏⵙ ⵜⵙⵙⵙⵜⵜⵙ ...

ⵔⵖⵔⵔⴰ ⵍⵖⵔⵔⵖⵛⵣ

ⵔⵖⵔⵔⴰ ⵍⵖⵔⵔⵖⵛⵣ ⵅⵣ ⵜⵔⵖⵙⵜ ⵏ ⵙⵙⵣⵅ, ⵣⵍⵖⵍ ⵏⵣ ⵙⵜ ⵜⵖⵅⵣⵏ, ⵣⵟⵖⵙ ⵙⵔⵅⵏ ⵏⵣ ⵀⵣⵍⵏⵣⵣⵔ ⵏⵙ ⵀⵙⵙⵙⵜⵙⵜ ⵏⵙ ⵀⵣⵍⵏⵣⵣⵔ

# ⵎⵓⵃⵎⴰⴷ ⴰⵏⵉⵎⵉⵔ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵙⵓⵙⵉⵡⵉⵏ ⴰⵎⵙⵙⵓⵔⵉ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉ

ⴰⵙⵓⵔⵓ ⴰⵎⵎⴰⵡⴰⵙ ⵏ ⵜⵎⵓⵔⵜⵉ ⴰⵎ ⵜⵎⵓⵔⵜⵉ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵓ ⵙ ⵜⵎⵣⵡⴰⵔⵓ

# ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵉⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⴰⵎⵙⵓⵔⵓ ⵙ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵎⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⵔⵓ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⵔⵓ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⵔⵓ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⵔⵓ

ⵙⵉⵏⵉⵎⴰ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⵔⵓ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⵔⵓ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⵔⵓ ⵏ ⵜⵎⵣⵡⵔⵓ

# LETTRE OUVERTE DE PROTESTATION CONTRE L'AMBASSADEUR MAROCAIN SAMIR ADDAHRE AUPRÈS DE L'UNESCO POUR SA « DISCRIMINATION RACIALE » À L'ENCONTRE DE LA LANGUE AMAZIGHE

## Objet : protestation contre la « discrimination raciale » de l'ambassadeur marocain auprès de l'UNESCO à l'encontre de la langue amazighe et vives félicitations pour le directeur du Bureau pour le Maghreb pour sa promotion

Dans le cadre de la Semaine africaine de l'Organisation des Nations unies pour l'éducation, la science et la culture (UNESCO), organisée du 22 au 24 courant du mois de mai à Paris, qui a rendu hommage à la mode africaine, le Royaume du Maroc s'est distingué et il a émerveillé l'assistance par le défilé des habits traditionnels et des caftans de diverses communautés. Seul handicap, devant le grand écran de la scène, les responsables marocains ont choisi écrire ladite présentation en langues arabe, française et anglaise, en excluant catégoriquement la langue amazighe et son écriture tifinagh, pourtant elle constitue, à part d'être une langue officielle depuis 2011, une langue originellement africaine, et qui reflète fort bien l'authenticité de l'identité et de la culture africaines.
Le représentant permanent du Maroc auprès de l'UNESCO, Monsieur Samir Addahre, a continué à ignorer délibérément la co-officialité de la langue autochtone amazighe alors qu'il devrait être parmi les premiers à appliquer les recommandations que le Comité pour l'élimination de la discrimination raciale (CERD) des Nations Unies avait adopté pour le Maroc valant dix-neuvième à vingt et unièmes rapports périodiques, le 8 décembre dernier [1]. Surtout où Sa Majesté Le Roi Mohamed VI avait déclaré, à la suite de la reconnaissance du nouvel an amazigh, le 3 mai 2013, que : «l'Amazigh en tant que composante essentielle de l'identité marocaine authentique, riche par la pluralité de ses affluents, et patrimoine commun à tous les Marocains sans exception».
Par contre, durant le Salon International de l'Édition et du Livre (SIEL) qui s'est tenu récemment à Rabat, nous sommes surpris de voir que le stand de l'UNESCO comporte pour la fois l'écriture amazighe. En plus, et avec la collaboration de la Fondation BMCE Bank pour l'Education et l'Environnement et les éditions Langages du Sud, elle a proposé d'initier la jeunesse à l'importance du patrimoine culturel marocain à travers le lancement d'une nouvelle série de livres illustrés, intitulée « Les Balades de Noor », présentée le 15 mai 2024, qui vise à accompagner la jeunesse marocaine dans la découverte des sites du pays inscrit sur la liste du patrimoine mondial de l'UNESCO, en incluant, pour la première fois, la langue amazighe [2]. Toutes nos vives félicitations à Monsieur Eric FALT, Directeur du Bureau de l'UNESCO pour le Maghreb pour cette louable initiative.
En conclusion, nous aimerions fort bien que les représentants des pays du Maghreb, plutôt de Tamazgha, ainsi que le responsable du Bureau de l'UNESCO pour les pays Maghrébins (Maroc, Algérie, Libye, Mauritanie et la Tunisie) s'engagent à collaborer, activement, afin de s'impliquer activement dans Décennie internationale des langues autochtones (IDIL 2022-2032) [3].

En vous remerciant de votre écoute, veuillez agréer, Monsieur L'Ambassadeur, nos salutations les plus distinguées.

Rachid RAHA,
Président de l'Assemblée Mondiale Amazighe (AMA)

Notes :
[1]-https://amamazigh.org/2024/01/lassemblee-mondiale-amazighe-demande-au-ministre-marocain-des-affaires-etrangeres-de-respecter-les-recommandations-onusiennes-concernant-les-droits-des-amazighs/
[2]-https://amadalamazigh.press.ma/fr/les-balades-de-noor-le-patrimoine-mondial-de-lunesco-explique-aux-enfants/
[3]-https://www.unesco.org/en/decades/indigenous-languages

# Les balades de Noor "le Patrimoine mondial de l'UNESCO" expliqué aux enfants

L'UNESCO, la Fondation BMCE Bank pour l'Education et l'Environnement et les éditions Langages du Sud proposent d'initier la jeunesse à l'importance du patrimoine culturel marocain à travers le lancement d'une nouvelle série de livres illustrés, intitulée «Les Balades de Noor». Elle a été présentée ce mercredi 15 mai 2024 au Salon International de l'Édition et du Livre (SIEL) à Rabat dans l'espace UNESCO

Dans le cadre de sa participation en tant qu'invité d'honneur à l'édition 2024 du SIEL, l'UNESCO a présenté ainsi le premier volume de sa série « Les balades de Noor », réalisée en partenariat avec la Fondation BMCE Bank pour l'Education et l'Environnement et en collaboration avec la maison d'édition Langages du Sud. Cette série vise à accompagner la jeunesse marocaine dans la découverte des sites du pays inscrit sur la Liste du patrimoine mondial de l'UNESCO.

Le premier titre de la série, intitulé «Voyage au Ksar d'Aït-Ben-Haddou», est consacré à ce site emblématique du patrimoine mondial situé au cœur du Maroc et qui a été inscrit sur la liste de l'UNESCO en 1987. Il est disponible en arabe, en amazigh et en français et sera majoritairement distribué dans les écoles du Maroc, comme les autres titres à venir.

Accompagnée de son petit oiseau magique, Noor, enfant intrépide et curieuse, nous invite à explorer le Ksar d'Aït-Ben-Haddou. À travers les ruelles de terre rouge et les remparts historiques, ils rencontrent Hamma, un jeune garçon du village, qui leur révèle les légendes anciennes et les coutumes vivantes de son peuple.

«Pensée pour les jeunes lecteurs du Maroc et d'ailleurs, cette nouvelle collection est une invitation à découvrir et à célébrer la richesse du pays à travers ses sites classés au Patrimoine mondial de l'UNESCO», a déclaré pour l'occasion M. Eric Falt, Directeur régional de l'UNESCO pour le Maghreb.

**Dr. Leila Mezian Benjelloun, Présidente de la Fondation BMCE Bank a ajouté :**

«Aussi, avons-nous répondu positivement à M. le Directeur Régional pour le Maghreb quand il a sollicité notre Fondation de contribuer à l'œuvre multiforme de mise en valeur du patrimoine architectural et culturel du Maroc. Cette contribution se fait à travers la co-edition d'ouvrages destinés aux enfants, dont la narration s'effectue précisément à travers les yeux d'une enfant, la petite Nour, âgée de 10 ans. Ces ouvrages portent sur les sites au Maroc qui sont inscrits au patrimoine mondial de l'Unesco. Le premier ouvrage est d'ores et déjà prêt pour ce Salon et il nous sera présenté. Il porte sur le Ksar d'Ait Ben Haddou dans la province de Ouarzazate.

Ces ouvrages sont élaborés sous un format hybride – électronique et papier – dans des versions abordables et de prestige. Ils seront bientôt mis à la disposition des enseignants et des enfants des Écoles de la Fondation BMCE et – nous l'espérons aussi après les diligences nécessaires – à la disposition des écoles publiques du Royaume.

D'autres ouvrages du même genre suivront – celui sur la Medina de Fès, la plus grande médina au monde datant du 9-ieme Siècle, inscrite sur le patrimoine mondial depuis 1981, ainsi que sur la Médina de Rabat, inscrite, elle, depuis 2012 sur cette même liste.

Au-delà de cette co-édition d'ouvrages destinés aux enfants, l'entame de ce partenariat représente tout un symbole. En fait, il reflète un partage de valeurs entre une Fondation privée – qui œuvre depuis près de 25 ans à la promotion d'une éducation scolaire de qualité dans le monde rural au Maroc et en Afrique – et, d'autre part, l'organisation culturelle par excellence qui rassemble 194 pays membres à travers le monde ».

Dr. Leila a terminé son allocution, en affirmant que: «Aussi, réitérons-nous notre appréciation d'être présents aujourd'hui, ici dans l'espace réservé à L'UNESCO invité d'honneur du SIEL à la présentation du premier ouvrage, en coédition, sur l'un des joyaux du patrimoine architectural traditionnel du Maroc qui appartient également au patrimoine de l'humanité : Ksar Ait Ben Haddou».

www.amazigh.press

www.amazigh.press Amadalpresse

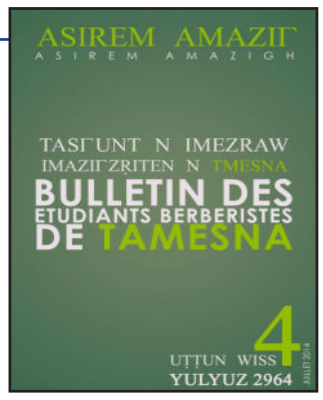


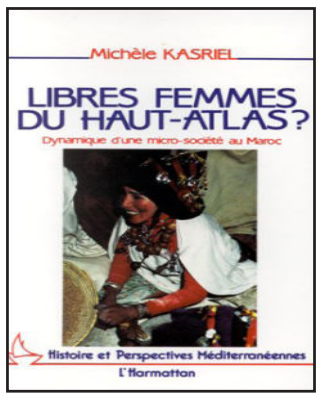

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH – DEPOT LEGAL: 2001/0008 – ISNN: 1114 – 1476 – N° 281/ JUIN 2024 – ⵜⵉⵏⵣⵔ 2974 – PRIX: 5 DH

# LES AMAZIGHS DEMANDENT AU PRÉSIDENT TUNISIEN KAÏS SAÏED DE CHANGER LA DÉNOMINATION DE L'UNION DU MAGHREB ARABE (UMA)

**A l'aimable attention de Monsieur Kaïs Saïed, Président de la République tunisienne**

## Objet : Lettre de félicitation pour la nomination du nouveau secrétaire général de l'Union du Maghreb Arabe (UMA) et demande de changement de sa dénomination en « Union du Grand Maghreb »

**Monsieur Le Président,**

Primo, nous vous félicitons pour la nomination d'un nouveau secrétaire général de l'Union du Maghreb Arabe (UMA), en la personne du diplomate Tarek Ben Salem, pour un mandat de trois ans, à compter de ce premier juin.

Nous vous manifestons que ladite nomination ne réveille, malheureusement, aucun espoir au sein des peuples d'Afrique du Nord, qu'on dénomme en langue autochtone africano-amazighe, Tamazgha, et qu'elle ne s'accompagnera d'aucune relance des relations des cinq États membres. Cette moribonde union est condamnée à perpétuer à rester une coquille vide, depuis sa création à Marrakech (la capitale de l'empire amazighe des Almohades qui ont régné de la Mauritanie jusqu'à la Libye) le 17 février 1989, tant qu'elle ne répond pas vraiment aux défis des peuples d'Afrique du Nord, de se conformer à sa véritable identité et de corriger son histoire confisquée.

Du fait que le siège de l'UMA se trouve à Rabat, à la capitale du Royaume du Maroc, régie automatiquement par le droit marocain, je vous demande de conseiller fortement à votre diplomate de procéder à l'adéquation de son appellation avec la loi suprême du Royaume, qui a, désormais, substitué dans son préambule, le terme du « Maghreb Arabe » par le terme du « Grand Maghreb ». Un terme plus intégrateur, plus rassembleur et plus respectueux de l'identité plurielle de nos peuples, surtout après la reconnaissance de la langue et de l'identité autochtone amazighes au sein de la Constitution marocaine du 1er juillet 2011 et de la réforme constitutionnelle algérienne en 2016, dans l'attente que votre pays, la Mauritanie et la Libye suivent l'exemple, et procèdent à leur tour, à bannir cette profonde injustice et à se réconcilier avec l'extraordinaire histoire de cette hospitalière terre qui va des Îles Canaries jusqu'à la Mer Rouge !

**Monsieur le Président,**

Comme je l'avais signalé auparavant aux ministres des affaires étrangères de nos pays nord-africains [1], nous devons tous réfléchir sérieusement pour la reconstruction de l'Union régional de nos Etats d'Afrique du Nord, sur de nouvelles bases, plus réalistes et plus pragmatiques, en syntonie avec nos valeurs, en s'inspirant de la vision africaniste et amazighe et en s'éloignant, courageusement, une fois pour toute, des considérations idéologiques arabo-islamistes obsolètes, que feu l'islamologue algérien Mohamed Arkoun n'arrêtait pas de dénoncer [2]. Une nouvelle union régionale, à l'image de l'Union Européenne, qui se base sur l'histoire millénaire de ce continent et qui puise ses origines dans la civilisation amazighe. Une union qui se reconstruirait en accord total avec la déclaration universelle des droits de l'homme du 10 décembre 1948, et qui respecterait la déclaration des Nations Unies des droits des peuples autochtones du 13 septembre 2007. Une union qui érigerait comme priorités les droits des femmes, la lutte contre toute forme de discrimination, le respect de la diversité ethnico-linguistique, la pluralité des croyances religieuses et le multipartisme politique.

Pourquoi pas, une union qui brandirait les valeurs humaines et les principes démocratiques à l'exemple des Européens. Si ces

derniers se vantent de l'origine de la démocratie à la création de la ville grecque d'Athènes, vers 800 ans avant. J-C., nous, en tant que Nord-Africains, nous devons nous enorgueillir de nos aïeuls Amazighs de Tunisie qui ont eu le privilège d'être les pionniers de l'invention de la notion de « démocratie » avec la création de l'agora (Agraw en amazighe) de la cité de Carthage, sous la reine d'Elisa Didon, quatorze ans avant, en 814 avant J-C., fondatrice de la civilisation carthaginoise.

Une union régionale de l'Afrique septentrional qui devrait parier pour la mise en place d'un système politique fédéral, compatible avec notre ambitieux projet politique pan-amazighe de « Manifeste de Tamazgha » basé sur le droit à l'autonomie des régions [3], inspiré de nos anciennes institutions locales socio-politiques des confédérations tribales. Un système fédéral qui réglerait définitivement la question du Sahara marocain occidental, les aspirations séparatistes de la Kabylie, et, qui de surcroît, mettrait fin à la guerre civile et intertribale des communautés libyennes.

**Monsieur Le Président,**

Nous espérons que vous partagez avec nous l'idée que ce n'est pas Israël, ni les Etats Unies d'Amériques, ni encore moins les anciennes puissances coloniales européennes (la France, l'Espagne ou l'Italie) qui bloquent l'émergence de cette union désirée de nos Etats depuis le traité de Marrakech de 1989, les empêchant de bénéficier d'un conséquent développement socio-économique et humain, en vue d'assurer le bien-être social et la paix à tous les peuples de Tamazgha. En réalité, ceux qui bloquent obstinément cette intégration régionale du « Grand Maghreb » sont, bel et bien, les « généraux algériens », qui ont voulu vous embarquer dans une mauvaise aventure d'union tripartite anti-marocaine !

Rappelons que votre pays, la Tunisie, a été le premier pays du sud de la Méditerranée qui a signé un Accord d'Association avec l'Union Européenne en 1995, suivi du Maroc et de l'Algérie, et qui énonce : « l'encouragement de l'intégration maghrébine en favorisant les échanges et la coopération au sein de l'ensemble maghrébin et entre celui-ci et la Communauté européenne et ses États membres » [4].

Malgré cet accord qui s'insère dans le cadre du processus euro-méditerranéen de Barcelone, lancé en 1995, l'intégration maghrébine connaît de nombreux blocages à cause de ces corrompus « généraux algériens », qui s'enferment maladivement dans l'idéologie arabo-islamiste dépassée, et qui s'entêtent à créer, contre nature et depuis cinq décennies, un petit Etat séparatiste « Arabe » au Sahara marocain, dans la seule finalité de perpétuer leur 'sale guerre' contre les Marocains, considérés à leurs yeux des Amazighs, depuis leur défaite durant la Guerre des Sables de 1963 [5]. Les «généraux algériens», afin de se perpétuer au pouvoir, ont trouvé la parade de l'ennemi extérieur (El Marroqui) et l'ennemi intérieur, les Amazighs de la Kabylie, du Mzab et des autres communautés amazighophones !

**Monsieur le Président,**

Tout en se remémorant la célèbre citation du leader amazighe panafricain Massinissa « L'Afrique aux africains », nous vous demandons de reconnaître les fondements africains et amazighes de la Tunisie, par tous les moyens, non parce que nous sommes Amazighes, mais parce que ceci va dans l'intérêt suprême de la Tunisie qui sera fidèle à son histoire, à sa civilisation et à son identité souveraine, même si nous sommes déçus de votre constitution postrévolutionnaire, qui considère la Tunisie comme un pays « arabe », bien que la majorité des tunisiens sont, en fin de compte des Amazighes arabisés, dont une minorité a défié les conquérants « Arabes » et garde toujours leur langue millénaire amazighe au sud.

Sachez bien que l'appellation « Maghreb Arabe », depuis l'abolition du Mur de Berlin et des révolutions du printemps démocratiques des peuples (appelé erronément 'printemps arabe'), qui a commencé par votre Révolution du Jasmin du 17 décembre 2010, blesse profondément la sensibilité, l'identité et la fierté de millions de citoyennes et citoyens autochtones nord-africains et qu'il n'y a aucun empêchement de le substituer par le terme du « Grand Maghreb ». Il faut se remettre à l'évidence que les récentes découvertes archéologiques et les données de l'anthropologie génétique confirment que l'Afrique du Nord n'est pas du tout arabe. Cependant, nous devons, désormais être fiers que notre continent possède un toponyme amazigh, Afrique, à travers lequel on dénommait votre propre pays de Tunisie, avant l'invasion des Phéniciens, des Romains, des Vandales, des Arabes, des Ottomans et des Européens. Les résultats des fouilles archéologiques, menés par le français Jean-Jacques Hublin et le marocain Dr. Abdelouahed Ben-Nçer sur les crânes « d'Adrar Ighud » (en arabe Jbel Ighoud », révélés en 2017, ont tranchés et confirment, pour le moment, que l'« Homme d'Adrar Ighud » constitue le plus vieil ancêtre de l'homo sapiens, avec une datation de 315 000 ans. Notre Tamazgha s'érige dorénavant, le berceau de l'humanité [6] et elle est à l'origine de toutes les populations humaines, qu'ils soient Arabes, Iraniennes, Turques, Hindoues, Chinoises ou le reste des peuples asiatiques, Européens, Américains, Australiens et Africains ! Et parmi les peuples africains, figurent, bien sûr, les « Hommes libres », les Amazighs de tous nos pays d'Afrique du Nord, qu'ils soient amazighophones ou qu'ils soient arabophones, et dont l'ancêtre commun n'est que « l'Homme de Gafsa », qui a vécu au sud-tunisien entre 10 000 et 7000 ans, et qu'il est à l'origine de la civilisation préhistorique des Capsiens [7].

**Monsieur le Président,**

En définitive, nous appelons à votre esprit d'ouverture, à votre sens de responsabilité et à votre devoir historique à user de toute votre influence et votre diplomatie afin de convaincre les « généraux algériens » et les autres dirigeants de nos pays de Tamazgha de se réconcilier avec notre millénaire histoire commune. En paraphrasant la déclaration de Sa Majesté Le Roi Mohamed VI, à la suite de la reconnaissance du nouvel an amazigh, le 3 mai 2023, nous pouvons parfaitement affirmer que : « l'Amazigh en tant que composante essentielle de l'identité maghrébine authentique, riche par la pluralité de ses affluents, et patrimoine commun à tous les Nordafricains sans exception ».

Veuillez agréer, Monsieur le Président, l'assurance de notre considération fort distinguée.

Rachid Raha,
Président de l'Assemblée Mondiale Amazighe

## المحامي بهيئة الدار البيضاء، الدكتور محمد أمغار

- المواطن المغربي الناطق باللغة الأمازيغية من حقه في ظل معطيات اصلاح العدالة أن يبلغ العدالة والقضاء بواسطة لغته الرسمية الأمازيغية
- يجب ادماج الأمازيغية في مصالح الضابطة القضائية ومؤسسات تكوين ضباط الشرطة القضائية بالشكل الذي يجعلهم يتواصلون مع الناطقين بالأمازيغية دون مركب نقص
- تنزيل التعددية اللغوية المنصوص عليها في الدستور تقتضي من المعنيين بالحوار حول العدالة ضرورة وضع أرضية للاعتراف بحقوق الأرض وسندات الملكية العرفية

●منتصر إثري

أكد الأستاذ والمحامي بهيئة الدار البيضاء، محمد أمغار أن من بين "الانتظارات المطروحة على المعنيين بإصلاح منظومة العدالة، مقاربة تحدي إشكالية تنزيل المبادئ، والمقتضيات التي أتت بها الوثيقة الدستورية الجديدة، ومن بين هذه المبادئ، مبدأ الإقرار والاعتراف بضرورة إدماج اللغة والثقافة الأمازيغية في قنوات ودواليب الدولة اسوة بتواجدها التاريخي بالمجتمع المغربي وباعتبارها تكريس للتعددية اللغوية المستبطنة في المتخيل الجمعي للمغرب العميق".

وأضاف الدكتور محمد أمغار، عقب مشاركته في المنتدى الوطني لأمازيغ المغرب، حول إدماج الأمازيغية في منظومة العدالة، أنه "إذا كان الدستور المغربي في فصله الخامس قد حافظ على العربية كلغة رسمية للدولة، فقد أضاف ولأول مرة في التاريخ أن الأمازيغية تعد أيضا لغة رسمية للدولة باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء، وهذا ما يتطلب من المعنيين بالحوار الوطني حول منظومة العدالة استحضار هذا المعطى الدستوري الذي يتطلب وضع الأرضية لإدماج اللغة الأمازيغية في منظومة العدالة باعتبارها لغة رسمية"، مشيرا إلى أن " القانون التنظيمي رقم 16_26 المتعلق بتحديد مراحل تفعيل الطابع الرسمي وضع الاطار القانوني لإدماج الأمازيغية في مجال التقاضي في مادته 30 هذا في الوقت الذي حدد فيه الفصل 31 من نفس القانون أجل 10 سنوات من تاريخ نشر القانون في الجريدة الرسمية للقيام بهذا الادماج"، متسائلا " فهل سوف يتم هذا الادماج داخل هذا الأجل؟"

وقال المتحدث إن "المقاربة الموضوعية تقتضي ضرورة اتخاذ مجموعة من القرارات الجريئة لتكريس داخل جهاز العدالة واقع المغرب المتعدد ومنها استحضار ضرورة إعادة النظر في الترسانة القانونية التي تتحدث عن الأطلس اللساني داخل جهاز العدالة"، مضيفا أن "هذا لن يتم إلا بإعادة النظر في برامج التكوين داخل مؤسسات ومعاهد التكوين المرتبطة بقطاع العدالة ومنها المعهد العالي للقضاء، وذلك بإدماج اللغة الأمازيغية في المنظومة التكوينية".

وزاد أمغار "إذا كان اشراك المعهد الملكي للثقافة الامازيغية في شخص عميد المعهد في الجهاز المعني بالحوار حول اصلاح العدالة مؤشر على إمكانية الإدماج فان القاضي وموظف وزارة العدل وغيرهم ملزمون بالتواصل مع مكونات الثقافة المغربية، هذا التواصل الذي يضمن المساواة بين المكونات الثقافية المغربية داخل جهاز العدالة".

وأبرز المحامي بهيئة الدار البيضاء، أن "المواطن المغربي الناطق باللغة الأمازيغية من حقه في ظل معطيات اصلاح العدالة أن يبلغ العدالة والقضاء بواسطة لغته الرسمية الأمازيغية، وهذا لن يتم إلا باحترام الدستور الذي ينص على ضرورة إنصاف المغرب غير النافع وذلك بتغطيته بمرفق العدالة بشكل يضمن استعمال القواعد المعيارية السائدة والمستبطنة في المتخيل الجمعي والتي لا تتنافى مع القواعد الإنسانية المتعارف عليها في مجال حقوق الإنسان العالمية، على اعتبار انها المدخل الحقيقي للتنمية من جهة، و على اعتبار أن ذلك يضمن استمرار السلطة القضائية في أداء خدمات العدالة بواسطة اللغة الرسمية الأمازيغية التي تعتبر اللغة السائدة في العديد من مناطق المغرب من جهة أخرى". وهذا بالأكيد، يضيف المتحدث "يقتضي أن يكون التواصل المباشر ما بين القاضي والمتقاضين في هذه المناطق باللغة الأمازيغية الشيء الذي سوف يعيد الاعتبار للقواعد العرفية ويفسح المجال لإمكانية إدماجها داخل النسق القانوني الوطني على اعتبار أن الدراسات الحديثة تعتبر أن القانون الأكثر ضمانا للتنمية وحقوق الإنسان هو القانون الذي يعتبر إفرازا للواقع الاجتماعي".

وأكد في كلمته أن "اصلاح العدالة يقتضي الاعتراف بأحقية أن يتلقى مرفق العدالة ملاحظات مرتفقيها واقتراحاتهم وتظلماتهم ويعمل على إدماجها للوصول إلى إشراك المواطن في تدبير المرفق العام وهذا لن يتم الا باستعمال آليات تواصلية قادرة على فهم الخصوصيات المحلية". موضحا أن "العدالة تقتضي أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته والدفاع عن البراءة يقتضي أن يكون المكلف بإثبات الإدانة متواصل مع المتهم بلغته الرسمية وهذا يستتبع إعادة النظر في آليات تواصل مكونات الضابطة القضائية والنيابة العامة حتى تتمكن من التواصل مع المغاربة الناطقين باللغة الأمازيغية الشيء الذي يستتبع ادماج الأمازيغية في مصالح الضابطة القضائية ومؤسسات تكوين ضباط الشرطة القضائية بالشكل الذي يجعلهم يتواصلون مع الناطقين بالأمازيغية دون مركب نقص".

وشدّد المحامي والحقوقي على أن "مقاربة عملية إعادة الإدماج داخل السجون وخارجها تقتضي أن تستحضر كذلك الدور الذي يمكن أن تقوم به الثقافة الأمازيغية في إعادة الإدماج، إذا ما استعملت كأداة للتكوين بالنسبة لغير الناطقين بها وإعادة التكوين بالنسبة للناطقين بها وهذا سوف يفتح الباب أمام الجانحين للخروج من المألوف و يؤدي إلى تبني الرغبة في البحث في خصائص المغرب العميق والذي تبث على المستوى الجنائي أن العقوبات البديلة هي أدوات لإعادة الإدماج والتي يمكن أن يعود جدواها ونفعها على الفرد والجماعة مثل التزام المدان بأعمال خيرية أو الخدمة في احد مراكز المجتمعات المحلية التي تؤدي إلى إتقان الأمازيغية والخروج من جو المديئة وما يصاحبه من الميل الى العنف المادي واللفظي".

كما شدّد على أن " المعني بالعدالة ملزم كذلك بأن يستحضر ضرورة أن تتخذ الدولة تدابير فعالة لضمان حق الأمازيغية باعتبارها لغة رسمية في أن تقوم بالدور المعهود لها دستوريا وذلك لضمان حق المغاربة الناطقين بالأمازيغية في فهم الإجراءات السياسية والقانونية والإدارية وضمان تفهم وضعهم في فهم هده الإجراءات بلغتهم الرسمية، حتى لو استلزم الأمر بشكل انتقالي توفير الترجمة الشفوية أو وسائل اخرى ملائمة لضمان التواصل ما بين الناطقين بالعربية والأمازيغية داخل جهاز العدالة".

وقال المتحدث إن "اللغة تعتبر وعاء الثقافة ووسيلة التفكير الذي يحدد رؤية العالم ونواميسه، لذلك شكلت معرفتها أهم ركيزة لتحصين الهوية والذات والشخصية وان الدفاع عنها واجب بالضرورة يضمن للأمة استمراريتها ويحفظ لها مكانتها المنوطة بها بين الأمم الأخرى، كما جاء في قانون ابن خلدون اللغوي إن غلبة اللغة بغلبة أهلها، وان منزلتها ببن اللغات صورة لمنزلة دولتها بين الأمم".

وأكد الدكتور محمد أمغار على أن " تنزيل التعددية اللغوية المنصوص عليها في الدستور يقتضي من المعنيين بالحوار حول العدالة ضرورة وضع أرضية للاعتراف بحقوق الأرض وسندات الملكية العرفية من خلال القانون المتعارف عليه والأخذ به من طرف المحاكم، ذلك إن إدماج الأمازيغية في الدستور الجديد كلغة رسمية ينبغي اعتباره امتداد لليبرالية الحقوق المدنية وليس عائقا لها، و هدا الاعتراف الرسمي ينبغي الا تكون به نفحة من المذهب الثقافي المحافظ ولا من المذهب الأبوي البطريكي ولا المذهب التفكيكي لما بعد الحداثة". مبرزا أن "الاعتراف بالثقافة الامازيغية خلاصة ليبرالية لعصر التنوير وحقوق الإنسان العالمية، وأن سياسة التعددية الثقافية هي أساس الدعم الواعي لحرية الاختيار عند الفرد، فنحن أحرار في أن نكون أنفسنا، وإدماج الأمازيغية في منظومة العدالة ينبغي تبعا لذلك أن يتم في تناغم مع احترام الإطار الدستوري والفقه القانوني لحقوق الإنسان وفي انسياب تام مع هذه المعايير بوصفها تجسيدا للحق والقانون وقابلة للعرض من خلال المؤسسات القضائية التي تتمسك توصياتها بتلك المعايير" يورد المتحدث.

الدكتور محمد أمغار

وأردف "إذا كانت الدولة الحديثة تحافظ على إصدار القوانين بغيرة شديدة باعتبارها حقا حصريا للدولة الوطنية، فان مطبخ القانون المغربي ينبغي ان يعتمد على منتوجات المتخيل الجمعي للأمة باعتباره المدخل للتطور والتنمية والقضاء لن يجد صعوبة في تطبيقه لاستبطان المواطن لقواعده التي تشكل استبطانا له".

وأوضح المحامي، محمد أمغار أن "القانون العرفي ينبغي أن لا يفهم أنه قانون معارض لقانون الدولة بل ينبغي أن يفهم بأنه الاعتياد الذي ينبغي أن يتشكل منه قانون الدولة"، لافتا إلى أن "غاية الإصلاح بالقانون ليس هي معرفة الحقيقة الاجتماعية على غرار العلوم الوضعية، بل غاية الحوار من أجل الاصلاح بالقانون هي تحقيق التماهي ما بين المجتمع والدولة، وذلك بتكريس القواعد القانونية الهادفة الى الدفاع عن الهوية، وضمان الحقوق، وحماية مكونات المتخيل الجمعي للمجتمع."

## محمد بوسعيدي: المنتدى الوطني لأمازيغ المغرب فرصة لفتح نقاش جاد حول تفعيل الأمازيغية في مجال العدالة

لقد كان المنتدى الوطني لأمازيغ المغرب، فرصة لفتح نقاش جاد حول تفعيل الأمازيغية في مجال العدالة، هذا المجال الحيوي الذي تنال فيه الحقوق أو تهضم، لكن ما أقسى أن يخسر بعض المرتفقين قضاياهم بسبب عسر التواصل اللغوي، إذ من المغاربة الأمازيغيين من لا يجيدون الا لغتهم الأم.

يصطدمون أمام المحاكم بعنف لغوي، يعجزون أمامه عن التعبير عن حقهم المهضوم، وكان المنتدى الوطني لأمازيغ المغرب فرصة ثمينة جدا رفعت من خلالها إلى صناع القرار توصيات التفعيل في مجال القضاء لأخذ بعين الاعتبار معاناة شريحة لا يستهان بها. وذلك عبر تكوين قضاة يجيدون اللغة الأمازيغية، اللغة الرسمية للبلد من خلال دستور 2011.

ولقد حضرتني -مع الاسف - قصة شابة أمازيغية، انجبت طفلة في إحدى المستشفيات، والتي ولدت ميتة. وفي حوار مع الممرضة وهي تسألها عن زوجها، إلا أن الشابة مع جهلها للدارجة لم تستطع أن تعطي جوابا مقنعا، ومن خلال رد متلعثم، فهمت الممرضة فهما خاطئا بأنها قالت أن لا زوج لها، بينما كانت الشابة تقصد أن زوجها غير حاضر معها بالمستشفى.

وأمام هذا المعطى الجديد تم إخبار الشرطة والنيابة العامة لفتح تحقيق. أمر حضر بعده الزوج حاملا عقد الزواج مستدلا بوثائقه الثبوتية. انها حالة، عانت معها الشابة الأمازيغية في فقدان صبيتها وأضافت اكراهات التحقيق، بسبب غياب تواصل لغوي بلغة تفهمها وتجيدها منذ ولادتها.

إن الأمر يستدعي اجراءات عملية جادة ومستعجلة لتفعيل الأمازيغية في الحياة العامة عموما وفي القضاء بالخصوص، تفعيلا للقانون التنظيمي، واحتراما للدستور، والمؤسف، أننا حين نترافع لتغيير واقع مضني نوصف بالعصبية والعنصرية، وموقظي الفتنة ودعاة التطبيع، والممولين من الخارج وغيرها من النعوت، قصد إطالة أمد المعاناة ،.. ومع ذلك لن ندخر جهدا في الترافع عن قضايانا العادلة الهوياتية بالخصوص بطرق حضارية طبعا حتى ننال المبتغى.

## عبد الغني طوليس: لا يجب استثناء سكان مليلية من مخطط العدالة اللغوية

تهدف هذه الكلمة إلى تقرير بعض الأمور باختصار، وما سيرد فيها من إشارات غير خاضعة لترتيب منهجي، إنما راعيت الهم الذي نشاركه معكم في مدينة مليلية المحتلة، ومن ثم فقد تتداخل الموضوعات بعضها فيما بينها، وإن كان شعار المنتدى الوطني لأمازيغ المغرب في نسخته الثالثة هو تفعيل الأمازيغية في مجال العدالة.

بداية، ينبغي اعتبار الدفاع عن اللغة الأمازيغية مطلبا وطنيا وتاريخيا وثقافيا بل وحتى إسلاميا بامتياز: نعم قلت الدفاع عن اللغة الأمازيغية مطلب إسلامي كذلك، وبيان ذلك في قوله تعالى: {وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ} سورة الروم الآية 22.

فعندما تشير هذه الآية الكريمة إلى أن من آيات الله اختلاف الألسن فهذه دعوة إلى توظيف كل الإمكانات التي يوفرها عصر من العصور وزمن من الأزمنة في إظهار هذه الآيات إلى الناس بالشكل الذي يجعلهم يتجاوبون مع خطاب الإظهار" والدفاع عليه.

والأمازيغية كما قلت أيضا مطلب تاريخي ووطني وثقافي، لأن الأمازيغية تملك تاريخا وثقافة أو خصوصية يميزها عن غيرها، وهي التي ساهمت في استمرار هذا الشعب في الوجود والعطاء على مر القرون.

الأولوية للغة الأمازيغية وتفعيلها والدفاع عليها، ولكن شريطة ألا يتصادم ذلك مع المقومات الثقافية والحضارية لوطننا الحبيب وثوابته؛ فشعارنا الله الوطن الملك.

نحن اليوم نطالب بتفعيل اللغة الأمازيغية في مجال العدالة بل في كل المجالات، لأننا قد نجد نسبة كبيرة من الشعب المغربي لا يجيد اللغة العربية أو على الأقل لا يجيد العربية بشكل كبير؛ فكان من الضروري مخاطبته باللسان الذي يفهمه.

وإن قوة المجتمع والجماعات البشرية تكمن في التعبير على ذاكرتها الجمعية وتصوراتها المشتركة انطلاقا من التعدد الثقافي واللغوي الذي يميز كل جماعة عن جماعة أخرى. وفي مجتمع يتميز بتعدد لغوي وتنوع ثقافي يعتبر من الانتحار الثقافي أن نلزم الجميع أن يعبر على ذاكرة المجتمع الثقافية والعقدية ويطالب بحقوقه، انطلاقا من لسان لغوي واحد، أو انطلاقا من عادات ثقافية واحدة.

أضيف إلى ما سبق أن الدفاع عن اللغة الأمازيغية مطلب حضاري كذلك.. بسبب ما نشهده من سعي عولمي غربي حثيث لتنميط العالم وتغريبه، والقضاء على كل الخصوصيات اللغوية والتمايزات الثقافية. فدفاعنا عن التعدد اللغوي والتنوع الثقافي نابع من اعتقاد مفاده أن المستهدف من أساليب التنميط هو الإنسان - مطلق الإنسان. والوقوف إلى جانب اللغة الأمازيغية ينبغي أن يندرج ضمن هذا الإطار أيضا.

* عبد طوليس ممثل مدينة مليلية

### المحامي بهيئة الرباط منير ابن الأخضر:

# الدغرني كان حاضرا في كل المحاكمات التي تعرض لها الأمازيغ والملكي كان مستشاراً في كل المساطر

●منتصر اثري

عاد الأستاذ والمحامي بهيئة الرباط، منير ابن الأخضر إلى القوانين الأصلية للمساطر القضائية التي سنها المغرب بتاريخ 12 غشت 1913 والتي تستند إلى القانون الفرنسي لسنوات القضائية 1806 و 1870 المنظم للمسطرتين المدنية و قانون الإجراءات الجنائية لفرنسا.

واعتبر المحامي ابن الأخضر، في تدخله أن هذه القوانين لم "تكن تهدف إلى تنفيذ بنود عقد الحماية الموقع في فاس في 30 مارس 1912، بقدر ما كانت تعمل على ترسيخ الاستيطان الفرنسي، باعتبار أنه من شروط الاختصاص للتقاضي في المحاكم الفرنسية أن تكون فرنسيا و أن يكون في المنازعة طرف فرنسي".

أما ما كانت تسميهم الأهالي « Les indigènes » يضيف المتحدث "فإنها احتفظت بالنظم القضائية السابقة و هي المحاكم المخزنية و المحاكم الشرعية، ثم انخرطت في مشروع المحاكم العرفية للقبائل الأعراف البربرية كما كانت تسميها منذ سنة 1914.

كما أن هده التشريعات، يقول في تدخله "ألغت امتيازات المحاكم القنصلية « les juridictions capitulaires » التي كانت تحمي نخبة من البرجوازية المغربية التي كانت ترفض الخضوع في التزاماتها لحكم السلطان المغربي".

هذا من الجانب التشريعي، أما فيما يخص الجانب الفقهي « La doctrine juridique »، قال المحامي بهيئة الرباط، إن "القائمين على التفكير في العلوم القانونية بما فيها انتربولوجيا و إتنولوجيا القانون « L'anthropologie et l'ethnologie de droit » و باقي العلوم الإجتماعية فأغلبهم كان من جنود أو إداريين سخروا لذلك في إطار سياسة فرنسا « La politique de France au Maroc » في المغرب في ما كانت تسمية بالتهدئة « La pacification »

وإن أغلب هذه الدراسات كانت متأثرة بسياسة فرنسا في الجزائر التي كانت فيها الإدارة المباشرة تحت إشراف وزارة الداخلية متجاهلة طبيعة عقد الحماية بالمغرب الذي يجعل التنسيق مع السلطان يكون مع وزارة الخارجية الفرنسية ورئيس الجمهورية لذلك فكل القوانين كانت على شكل ظهائر."

وأكد منير ابن الأخضر أن "في المغرب كان المارشال ليوطي Lyautey يدعو إلى الحفاظ على المؤسسات و الخصائص الحضارية في المغرب و إسنادها من طرف الإدارة الفرنسية، لذلك فإنه تراجع على سن مرسوم المحاكم "العرفية البربرية" الذي بدأ في سنة 1914 و الذي لم يفرض على السلطان محمد الخامس من طرف المقيم العام الفرنسي لوسيان سان Lucien SAINT الذي كان يساريا إلا في 16 ماي 1930 بعد إقالة ليوطي في 11 أكتوبر 1925 ."

وزاد منير في تدخله "منذ 1930 سوف تبدأ الخلافات القوية بين السلطان محمد الخامس و الإدارة الفرنسية بسبب محاولات تحويل الحماية إلى إدارة مباشرة و هذه الإرهاصات سوف تصل إلى الخلاف الكبير الذي أدى إل نفي السلطان في 20 غشت 1953 بعد المشاكل التي وقعت فيها فرنسا بسبب الاحتلال الألماني لفرنسا و أزماتها في الهند الصينية و تداعيات إبادة سطيف في الجزائر و بداية أعمال العنف في الجزائر."

واعتبر أن هذه اللمحة التاريخية من أجل وضع الإطار السياسي الذي أعطى وصف الممارسة القضائية في المغرب بالعرفية و بالقبلية، في حين أن الواقع الأنتربولوجي غير ذلك و هذا ما سوف تؤكده الدراسات التي جاء بها الباحثون المستشرقون الجدد مثل جاك بيرك Jacques BERQUE و بودوان دوبري Bedouin DUPRET و فيليب لوبار Philippe LEBARS لتتدارك أن المنهج الفقهي في الاستنباط القضائي في المغرب كان متوازنا و يستند إلى نفس المرجعية سواء في المناطق العرفية أو الحواضر الكبيرة".

وأشار الأستاذ ابن الأخضر إلى أن "وصف الممارسة القضائية وتنظيم العلاقات بين المغاربة بالعرفي، إنما هو وصف صادر من باحثين غير مؤهلين جامعيا، إنما هم مجموعة من الضباط والإداريين الذين فتح لهم معهد الدراسات المغربية بالرباط من أجل خدمة سياسة فرنسا في المغرب والتي تقوم على تخويف السلطان من الأهالي أكثر من تهديد النخب المحمية من المحاكم القنصلية."

واعتبر أن احتفاظ المغرب بنفس القوانين المنظمة للتقاضي بعد الاستقلال ورجوع نفس الطبقة البرجوازية التي كانت تستفيد من الحمايات القنصلية والتي "حاولت

من جديد عزل الملك وإضعافه باستعمال نفس مناهج الإقامة العامة الفرنسية سوف تؤدي إلى سن ظهير التعريب و التوحيد و المغربة في يناير 1965 ثم إصدار مرسوم يونيو 1965 الذي يفرض اللغة العربية كلغة وحيدة للتقاضي. مباشرة بعد ذلك سوف تأتي أزمات حول السلطة أدت إلى حالة الاستثناء في 1965 ثم إلى وقوع انقلابين خطيرين في 1971 و 1972".

وأكد على أن الرجوع إلى هذا التطور التاريخي هو من أجل فهم التوجهات الفقهية وانعكاسها على أعلى مراتب السلطة في المغرب. "فرغم الحصول على الاستقلال فإن المناهج بقيت هي المناهج الفرنسية التي تنبع من المنهج الروماني الجرماني بانحراف في تقديس الكتابة و احتكار الوطنية « Nationalisme » بينما الأصل في التقاضي هو الاجتهاد و الفصل بين المتخاصمين بالإنصاف و العدل، و هذا الاجتهاد هو الذي يوحي إلى المشرع بما يجب سنه من قوانين".

هذه المنهجية، يبرز منير "جاءت مثلا بسن مبدأ التعويض عن الكد والسعاية بين الأزواج كما كرسه العمل القضائي لأهل سوس. وهذا العمل القضائي لم يصدر من المحاكم "العرفية البربرية" كما تذهب إلى ذلك بعض الاتجاهات " العلمانية" حتى في الحركة الأمازيغية إنما هو اجتهاد مالكي للمحاكم الشرعية لأهل سوس".

وقال إن هذا الواقع يكرسه قبول الشريعة المنهج الفقهي المالكي في القضاء المغربي من طرف جميع المواطنين، بل إن أكبر علماء المذهب المالكي هم أمازيغ.

واسترسل في حديثه "وصف العرفي هو وصف استشراقي وليس وصفا أصيلا، الهدف منه جعل القضاء المغربي في درجة ثانوية بالمقارنة مع القانون المكتوب من أجل اعتبار الشريعة مكتوبة و هذا غير صحيح فالأصل في الشريعة الاجتهاد و ليس النص".

وأردف المتحدث:"إن فرض المنهجية الرومانية هو الذي ينزع نحو تقييد القاضي بالكتابة والنص القانوني ثم الرقابة عليه من طرف الكنيسة عن طريق الاستئناف «L'appel ecclésiastique» وهذه المنهجية هي التي ظلت تؤطر العمل الفقهي في العلوم القانونية التي تقدس النص القانوني وتعقل به الاجتهاد القضائي، وبالتالي فهذه المنهجية هي التي توجه المشرع. وهذا توجه مشروع قانون المسطرة المدنية المقترح اليوم والذي ينهل من المسطرة المدنية الفيدرالية الألمانية في منهج التقاضي."

و فيما يخص ذكرى الأستاذين المرحومين أحمد الدغرني و الحسين الملكي، يقول "فإنني أتحفظ في وصفهما بالعلمانيين، فعمل الأستاذ الملكي كان مسطريا وفق التوجهات الحديثة لقانون المحاكمات « « Le Droit Processuel » من خلال عمله الذي أصبح مرجعا فقهيا و قضائيا وكرسه العمل القضائي في المغرب في تعميم مبدأ الكد و السعاية في العمل القضائي".

أما الأستاذ الدغرني، يضيف منير ابن الأخضر "فإنه كذلك بقي متأثرا بتكوينه الفقهي الأصيل و إن كان ينزع إلى تكريس الاجتهاد الاستنباطي التأصيلي « La méthode exégétique » لصياغة مشروع سياسي متكامل في كتابة "البديل الأمازيغي" تناول فيه البعد الحضاري للأمازيغية كمشروع مجتمعي متكامل. إلا أنه كان ضحية سوء فهم كبير من طرف الحركة الأمازيغية لما تعرض له من هجوم بعد التوقيع على البيان الأمازيغي بداية القرن، ومن خارج الأمازيغية حيث تنعته الحركات القومية العروبية "بالصهيوني" و هذا حيف لا مبرر له".

ولفت المحامي بهيئة الرباط، منير ابن الأخصر إلى أنه في "المحاكمات التي تعرض لها الأمازيغ سواء في مكناس أو الدار البيضاء أو ورززات والرشيدية في 1994 قبل كل ذلك، فإن الأستاذ الدغرني كان دوما حاضرا، ورغم تفضيل الأستاذ حسين الملكي عدم الضهور علنا فإنه كان هو المستشار في كل المساطر منذ البحث التمهيدي إلى الطعن بالنقض، بكل احترام لقانون المهنة ومبادئها و للمؤسسات بما فيها المحاكم".

## الفنان الأمازيغي مبارك الذيب يدعو لمنتدى وطني أمازيغي حول "الدراما الأمازيغية"

أشاد الممثل الأمازيغي، مبارك الذيب بالمشاركة القوية والفعّالة في المنتدى الوطني الثالث لأمازيغ المغرب، معتبرا أن الموضوع المتعلق بإدماج الأمازيغية في منظومة العدالة يكتسي أهمية قصوى لارتباطه بواحد من أهم وأبرز المجالات الحيوية المرتبطة بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية.

وقال الذيب إن المتداخلين قدموا وشخصوا مجموعة من الإكراهات والتحدّيات التي تواجه إدماج الأمازيغي في مجال العدالة، داعيا إلى حث وزارة العدل على ترجمة القوانين والمسطرة المدنية وقانون الالتزامات والعقود إلى اللغة الأمازيغية، على الأقل لكي تكون بداية لترجمة باقي القوانين من وإلى اللغة الأمازيغية.

ودعا الممثل الأمازيغي الذي شارك في أفلام ومسلسلات وبرامج عديدة على مدى سنوات، إلى جعل المنتدى الوطني لأمازيغ المغرب في نسختة القادمة، ملتقى تناقش فيه الإكراهات الكثيرة التي يعاني منها الإعلام والدراما المغربية الناطقة بالأمازيغية، وتشخيص آفاق ومستقبل السينما والمسرح والبرامج الأمازيغية، ليس فقط من جانب ما تتناوله القناة الأمازيغية، إنما كذلك الغياب التام في باقي القنوات والإذاعات الوطنية.

### الأستاذ ادبلقاسم حسن محامي بهيئة بالرباط

# القوانين العرفية الأمازيغية تطبق حاليا فقط عند الجماعات السلالية في منطقتي السهول والغرب

❐ رشيدة إمرزيك

قدم الفاعل الأمازيغي والمحام بهيئة الرباط حسن إد بلقاسم بعض الملاحظات، وعبر عن سعادته للالتقاء بالدكتور اشطاطو رغم الظروف التي باعدتهما لما يزيد عن 10 سنوات.

أما فميا يتعلق بالقوانين العرفية الأمازيغية، قال إد بلقاسم إنها تطبق حاليا فقط عند الجماعات السلالية في منطقتي السهول والغرب علما أن نسبة الأراضي السلالية تمثل أكثر من 15 مليون هكتار وتتوزع على جل المناطق المغربية. لكن يجب طرح السؤال التالي: أين توجد الجماعات السلالية المنظمة، التي تمتلك وثائق تعترف بها وزارة الداخلية؟ اكيد ان اغلبها توجد بسهول الغرب ودكالة، وهذه الجماعات لازالت تطبق العرف الأمازيغي، ولو أنه تم تشويهه بالتعديلات التي اقترحتها الحكومة.

وأضاف المحام بهيئة الرباط، إن الحكومة قامت بإدخال تعديلات على القانون المنظم للجماعات السلالية في سنة 2019، وقد تم وضع هذا القانون منذ فترة الاستعمال، ثم تم تعديله في إطار حكومة الاستقلال، والتي كانت تعتبر الجماعات السلالية هي المالكة الشرعية لأراضيها، وهي التي تقوم باتخاذ القرارات تلقائيا في كل ما يتعلق بهذه الأراضي ولكن تحت وصاية وزارة الداخلية.

وأكد أن الان لازال المواطنون في منطقة الغرب يطبقون مقتضيات القانون القديم، حيث إن 25 في المائة من الثروات تحت الأرض هي في ملكية الجماعات السلالية، وهذا لازال معمولا به حتى في القانون الجديد، ولكن الأساسي هو أن التوصية التي قدمها أستاذ اشطاطوا مهمة جدا ويجب السير في هذا الاتجاه.

النقطة الثانية التي طرحها إد بقاسم على إثر مداخلة الأستاذ امغار تتعلق بثلاثة اتفاقيات دولية، وهي اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية ضد التصحر، واتفاقية من أجل التغيرات المناخية. هذه الاتفاقيات الثلاث، تحمل نصوصا تسمح للجماعات الأصلية، والتي لديها غابات أن تساهم في تسيير تلك الجماعات، او في تسيير تلك الغابات، مثلا الغابات في المناطق الجبلية المعترف بها، كما أن الفصل الثامن من اتفاقية التنوع البيولوجي يضمن حقوق الجماعات في الغابات المحمية. وبفضل هذه الاتفاقية يمكن الاطلاع على معارف تقليدية وللجماعات الاصلية، وهذه الاتفاقية تسمح مثلا بالنسبة للمحام انطلاقا من المادة 8 منها أن يقدم دعوى ضد الدولة في المحاكم الإدارية من اجل الاستفادة من اتفاقية التنوع البيولوجي، ونفس الشي بالنسبة للاتفاقية الدولية ضد التصحر واتفاقية من اجل التغيرات المناخية.

وأضاف، أن هناك نصوصا تسمح بهذه الامكانية، بل اكثر من ذلك هناك ما يسمى بموارد الجينية وهي من المسائل الجديدة التي جاء بها اعلان NAGOLA . ويقصد بالموارد الجينية هي ما ينتج عن استغلال منتوجات شجرة الاركان الأصيلة، من طرف بعض الشركات في مواد التجميل مثلا، والتي هي في الأصل من حق الجماعات، كما يحق لهذه الجماعات، وبناء على الاتفاقيات الدولية، أن تواجه تلك الشركات أمام المحاكم لكي تستفيد ساكنة المناطق من حقها في المداخيل التي يتم استغلال منتوجاتها.

وتفاعلا مع أستاذ أ شهبون فقد طرح إد بلقاسم أمرا مهما له علاقة بالتنمية التي تعتبر أساس النهوض بالأفراد والجماعات، وتعتبر منطقة سوس من أكثر الجهات تأسيسا للجمعيات التنموية لدرجة أن هذه الجمعيات هي التي ساهمت في ربط عدة قرى ومناطق بشبكة الطرق والكهرباء والماء الصالح للشرب، فلولا هذه الجمعيات فستبقى جل مناطق تافراوت بدون هذه الأساسيات.

وأشار إلى ما تحدث عنه استاذ شهبون على أن السلطات "المخزن" قامت بعملها، وعارض هذه الفكرة، موضحا أنه على العكس، فالسلطات لم تقم بأي شيء، ولو قامت بدورها لكان هذا الاجتماع في موضوع آخر، أن هذا اللقاء يمكن أن ينظم من أجل الخروج بتوصيات لمطالبة المخزن أن يتحمل مسؤوليته، ولكن في الحقيقة كانت هناك مغالطات في ترجمة اسم أكادير إلى تسمية مخزن، فاكادير هو بناية يشيدها الامازيغ في مناطقهم ويضعون فيه مخزوناتهم الشتوية والفلاحية، بل أيضا هي بمثابة بنك يضعون فيها ممتلكاتهم النفيسة من ذهب وعقود الملكية الى غير ذلك من الممتلكات.

لماذا تمت ترجمة اكادير إلى المخزن، لأن اكادير هو مكان يجتمع فيه المنتخبين بالقبيلة، لكي يقرروا في الصلح، وفي السلام او في الحرب وكذا في النزاعات التي تكون ما بين الأطراف، لأنه هناك قضاء يحترم تلك القوانين. وأوضح أن تعريب وتغيير تسمية اكادير إلى المخزن كان في عهد السعديين، من طرف من ساهموا في التعريب أو الذين تمكنوا من ضرب قيمة اكادير. وقال إن ترجمة تسمية اكادير الى مخزن كان خطأ، وكان يجب ان تبقى تسمية اكادير لها علاقة بالقانون العرفي، الذي طالب الأستاذ بتدريسه، وبالفعل يجب أن يدرس.

نقطة أخيرة إن حل كل هذه المشاكل تمر عبر التعليم، فإن لم يتوفر المغرب على أساتذة من مستوى عال، فلا يمكن تكوين مجتمع وتقوي اللغة، بالإضافة إلى الى ذلك لا بد من مدارس للقضاء ومدارس الشرطة وكل هذه المعاهد يجب أن تدرس بها الامازيغية.

وهناك نقطة أخيرة مهمة وتتعلق بالاكتشافات العلمية الحديثة الأيديولوجيا نظرا لأهميتها فقد تم اكتشاف الانسان العاقل سنة 2017 بجبل ايغود والذي يصل عمره الى 315000 سنة والتي حددت تاريخ الانسان العاقل في المغرب، وقد تم وضع جمجمة ايغود في متحف الأثار بالرباط، وهناك اكتشاف جديد يتعلق بأقدم قلادة في التاريخ، اكتشفوها ب "افري ن بيزماون" بإقليم الصويرة، وهي موجودة بمتحف الأوداية، كما هناك اكتشاف مهم وهو اكتشاف الجراحة في الدماغ في "تافوغالت" ببركان، وهذا الامر مهم جدا لأنه يساهم في إعادة البحث في أصول العقل وارتباط ذلك بالمغاربة.

## من أجل إنصاف الأمازيغية في العدالة

**الحسن بنضاوش**

تنزيلا للقانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للامازيغية، وبتزكية من الدستور المغربي 2011، والتزامات الدولة المغربية في مجال العدالة، وضمان حق الولوج إلى العدالة المنصفة لكل المغاربة، واستحضارا للبرنامج الحكومي، بإعتباره تعاقد مجتمعي سياسي، فمن حق المغاربة جميعا وخاصة الأمازيغ الانصاف الحقيقي في مجال العدالة.

ونظرا لأهمية قطاع العدالة في ضمان الحقوق والقضاء على الظلم، والانصاف في ظل دولة الحق والقانون؛

ومن أجل مجتمع ديمقراطي منصف مواطن؛

ونظرا لأهمية التقاضي باللغة الأم بإعتبارها لغة التواصل الحقيقي لكل أمة، والسبيل الحقيقي لتعبير والدفاع أمام القضاء؛

ونظرا لحساسية التقاضي وما يترتب عنه من قرارات قد تكون في صالح أو ضد المتقاضي؛

فإن السبيل إلى الديمقراطية والانصاف الحقيقي والمواطن لإيمازيغن المغرب، يتمثل في التقاضي بلغته الأمازيغية، باعتبار أن تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية في مجال العدالة هو ضرورة وحق كل عيمازيغن، وباب من أبواب الانصاف الحقيقي لإيمازيغن.

ورغم ما يتم ترديده من سياسات عمومية في قطاع العدالة منذ تعيين الحكومة المغربية المنبثقة عن الإنتخابات البرلمانية والجماعية الأخيرة ، مازال قطاع العدالة والتقاضي بالمغرب يتطلب مزيدا من الوضوح وإعلان النوايا الحسنة تجاه الأمازيغية، وتنزيل فعلي ومواطن للأمازيغية في قطاع العدالة.

وستكون ثورة قضائية وحقوقية إذا ما تم تحقيق العدالة الأمازيغية في قطاع العدالة والتقاضي، وسينتج عنها مجتمع عادل، منصف، مواطن، بأهداف وطموحات كبيرة من أجل مستقبل هذا البلاد السعيد .

### الأستاذ بوجمعة شهبون محامي بهيئة الرباط

# إذا كان الدغرني يحمل هما أيديولوجيا فإن الملكي يحمل هما تنمويا

دعا بوجمعة شهبون الفاعل الأمازيغي إلى الانفتاح أكثر على المحيط وعلى المؤسسات والهيئات المدنية والحقوقية والسياسية بالمغرب، متسائلا عن الطرق التي تشتغل بها الجمعيات الامازيغية، وكيف يشتغل التجمع العالمي الأمازيغي.

وقال شهبون الذي هو أيضا محام بهيئة الرباط إنه يجب الانفتاح أكثر على المحيط، واهمية هذا الانفتاح تتجسد في في هذا اللقاء مع هيئة المحامين، لأنه يعتبر الأمازيغية قضية وطنية، تهم كل المواطنين المغاربة.

وأضاف أن اختزال العمل الجمعوي الامازيغي في هذا الوطن وحصره في دائرة خاصة بالأمازيغ مسألة يجب تجاوزها، وتمنى في إطار التوصيات ان تتم الإشارة إلى هذا الأمر.

وفي اطار تفاعله مع ما جاء في مداخلة الأستاذ حسن اد بلقاسم، حول إشكالية انقراض الأمازيغية، أكد شهبون "أن الانقراض مصطلح له بعد فلسفي عميق، حيث نجد أن هناك من يتحدث على ان الانقراض تبنى علية أمور متعددة فكرية عقائدية" مشيرا إلى أن "الحضارة اليونانية انقرضت، ولكن الفكر الفلسفي اليوناني حاضر الى يومنا هذا، والحضارة الرومانية انقرضت ولكن المخلفات واجس الفكر المسيحي الروماني لازال حاضرا، والدولة العثمانية الأخيرة بمخلفاتها لازال أثرها العرفي والقانوني وتركيبته حاضرة في المجتمع العربي الإسلامي".

وأكد شهبون أن حضور الأستاذ حسن اد بلقاسم بمعية الأستاذ أحمد الدغرني في مؤتمر جنيف بالأمم المتحدة سنة 1994 لم يكن عبثا. وقال إن التاريخ مليئ بالدروس ومنها ما وقع في هيروشيما، وهو ما تسبب في انقراض تام لقبائل بشكل تام، وكذا ما وقع في أمريكا اللاتينية من إبادات جماعية في بعض البلدان، واليوم يقع نفس الأمر في غزة.

وأفاد أن هناك انقراضا مباشرا وانقراضا فكريا ممنهجا، معتبرا أن الاستعمار عمل على انتزاع الهوية الأصلية من المواطنين وبالتالي لم المغاربة بد من التقوقع في ما يسمى بالعالم العربي الإسلامي بما له وما عليه.

وأردف أن توجه الأستاذ حسن اد بلقاسم والأستاذ أحمد الدغرني في 1994 الى جنيف، كان بسبب استيعاب الأمم المتحدة لخطورة ما نسميه بانقراض اللغات الأم، وقال إن "التنوع والاهتمام بالموروث الثقافي للشعوب هو معطى اممي يجب حمايته حتى لا يحدث في المسألة تضليل".

وركز الأستاذ بوجمعة شهبون على أهمية التنمية في النهوض بالأمازيغية، مشددا على أن العامل الأساسي للنهوض بالقضية الأمازيغية هو التنمية وليس اللغة لأن اللغة عامل من العوامل.

وأشار إلى أن من أهم الإشكاليات، التي اهتم بها المرحوم الأستاذ الملكي لها علاقة بالتنمية، موضحا أنه "إذا كان المرحوم احمد الدغرني يحمل عبءا وهما أيديولوجيا، فإن تنزيل هذا الأمر على ارض الواقع هو ما تبناه الأستاذ الملكي من خلال تناوله للقضايا التنموية".

وختم المحامي بهيئة الرباط كلمته بالتأكيد على أن أي نهضة حقيقية تنموية، يجب ان تستهدف بالدرجة الأولى المناطق الأمازيغية.

* إمرزيك.ر

# الأستاذ أحمد اشتاتو: القانون لا يضمن حق التقاضي باللغة الأمازيغية

❐ نادية بودرة

تساءل الأستاذ أحمد اشتاتو حول ضمانات المحاكمة العادلة بالنسبة للمواطن المغربي الذي لا يتحدث غير اللغة الأمازيغية، وعالج بعض النقط القانونية في هذا الشأن، بالعودة إلى المادة الثلاثين من القانون التنظيمي 16-26، والتي تقول؛ "تكفل الدولة للمتقاضين والشهود الناطقين بالأمازيغية الحق في استعمال اللغة الأمازيغية والتواصل بها خلال اجراءات البحث والتحري بما فيها مرحلة الإستنطاق لدى بالنيابة العامة"، حيث أكد الأستاذ أن هذه المادة تخص المتقاضين والشهود، ولا تشمل المشتبه فيهم والمتهمين، بمعنى أن الشخص الذي يقوم السيد وكيل الملك باستنطاقه باعتباره مشتبه فيه، يجب أن يتحدث باللغة العربية، وإن كان وكيل الملك يتحدث باللغة الأمازيغية، وأكد في معرض حديثه، على أن هذه الحالات تتكرر في كثير من الأحيان، القانون يمنع المشتبه فيه من التواصل بالأمازيغية، ويضيف الأستاذ اشتاتو؛ اللغة القانونية صريحة وجافة لا تقبل التأويل والتفسير والاجتهاد أو التوسع، ما يعني أن المادة تكفل حق التقاضي باللغة الأمازيغية فقط بالنسبة للمتقاضين والشهود دون غيرهم، وحتى ما يتعلق بمرحلة الاستنطاق لدى النيابة العامة، فهي تخص فقط الشهود، لأن المادة 4-84 من قانون المسطرة الجنائية تعطي الصلاحيات لوكيل الملك خلال مرحلة الاستنطاق، بإخبار الضحية بحقه في تنصيبه كمطالب بالحق المدني.

ويؤكد الأستاذ أحمد اشتاتو أنه لا وجود لضمانات في ظل غياب الحق في استعمال اللغة الأمازيغية خلال كافة مراحل التقاضي، وأنه لا يعقل اتخاذ قرار يمس بحرية الشخص، وهي مرحلة مهمة ومفصلية، بدون استعمال اللغة الامازيغية، ويذكر الأستاذ أن القانون يمنع ذلك، ويعتبر استعمال الترجمة بمثابة تحويل المواطن إلى أجنبي، واسترسل الأستاذ، الاشكال الذي يقع هو انه احيانا يكون ممثل النيابة العامة أمازيغيا والمعني بالأمر أمازيغيا والدفاع أمازيغ، ولكن القانون يمنع، واتحضر الأستاذ محاكمة حضرها سنة 2016، وكانت فيها الرئيسة القاضية تتحدث بالأمازيغية، وممثلها

أحمد أشتاتو - محامي بهيئة الرباط

كذلك، وتم تكليف الأستاذة فتيحة شتاتو من أجل الترجمة.

ما جعل الأستاذ يتوصل لخلاصة مفادها القانون كآلية او كقاعدة من أجل تنظيم المجتمع، يقوم بإقبار الحقوق عوض صيانة الحقوق، خاصة وأن هذه مادة حديثة العهد، لو فرضها سياق زمني معين، كان من المفروض تقبلها، واستحضر القانون 305 من قانون المسطرة الجنائية، الذي يقول؛ يقوم القاضي باستنطاق المتهم، كيف يعقل أن يخضع شخص لكل هذه الإجراءات، التي قد تفقده حريته، وقد يصدر في حقه الحكم بالإعدام، دون أي ضمانة، وليس من حقه حتى التعبير باللغة الأمازيغية، في حالة كان لا يتحدث غيرها طبعا.

وتطرق الأستاذ أحمد اشتاتو في نفس المداخلة لقضية العرف، وتساءل في البداية؛ قائلا؛ هل وظيفة القانون كآلية لتنظيم المجتمع وحماية الحقوق هي حماية الحقوق للأفراد والجماعات والثقافة وترسيخها؟ أم أن دور القانون يكمن في إقبار الهويات والأعراف؟ وعرّف العرف على أنه من مصادر القانون، رغم أنه بالنسبة له لا يتفق مع هذه المصادر الكلاسيكية التي تقول، أن المصدر الأول هو التشريع ثم العرف...، والعرف هو ما تعارف عليه الناس وتوارثوه لقرون، يؤدي الى تحقيق العدالة، والغاية المثلى والفضلى هي تحقيق العدالة، القانون فقط وسيلة والغاية هي العدالة.

وأكد الأستاذ اشتاتو أنه احيانا توجد أعراف تحقق العدالة أكثر من التشريع، لكن تأتي مادة من التشريع وتقبر عرف حقق العدالة عبر أجيال، ونابع من المجتمع، وطمس هذا العرف هو طمس للهوية والثقافة والحضارة الأمازيغية تدريجيا، وقال "أنه نادرا وإذا أمكن القول لا توجد قرارات في المغرب استندت للعرف من اجل الفصل في الحقوق أو المنازعات، والأعراف أثبتت عبر الزمن، وفي عدة مراحل على دورها المهم في حماية الحقوق.

استحضر الأستاذ اشتاتو مثل حرب الريف الأولى، أن روح المعاملة الإنسانية التي كانت ضمن أعراف الحرب، وتم تطبيقها ضد الخصم تبلورت في اتفاقية جنيف، ضمن القانون الدولي الإنساني، وبالتالي كان العرف سباقا للتشريع، ولكن التشريع في هذه الحالة جسده وأكده ولم يقبره.

وذكر الأستاذ أحمد اشتاتو مسألة حضور الأعراف البيئية داخل الاوساط الامازيغية، والتي يتم إقبارها بالقانون، وأعطى أمثلة من ضمن قضاء القرب المادة 16 17 18 تجرم بعض الأفعال، باعتبارها فقط مخالفات، وهي جرائم بيئية خطيرة، في حين جزاء هذه المخالفات ضمن العرف الأمازيغي يكون أشد، وأشار الأستاذ إلى خطورة الأزمات البيئية التي نعيشها حاليا، وضرورة معالجتها بالعرف، عوض التشريع الذي يعارض العرف الذي عمر قرونا، واعتبر هذا اقبار للشبكة العرفية الأمازيغية.

وفي هذا الصدد استحضر خطاب تاريخي لوزير الداخلية السابق ورئيس الجمهورية الفرنسية السابق نيكولا ساركوزي، خلال شهر غشت 2007، في عاصمة داكار، حيث قال عبارة؛ "أزمة إفريقيا هي أن الرجل الإفريقي لم يدخل التاريخ"، دخول التاريخ يتم أولا بالحفاظ على الحضارة، بالكثير من النضال.

التمس الأستاذ أحمد اشتاتو إحداث لجنة وطنية تضم النخب وخبراء القانون، سواء كانوا أمازيغ او غير أمازيغ، من اجل الوقوف على النصوص القانونية التي من شأنها المساس بحقوق الاشخاص الناطقين بالأمازيغية.

# الأستاذة إيزة لكبيري: النظام الفيدرالي الامازيغي من أرقى الأنظمة عبر التاريخ

ايزا الكبير - محامية بهيئة الرباط

ثمنت المحامية بهيئة الرباط ايزا الكبير مبادرة جريدة "العالم الامازيغي" والسيد النقيب عزيز رويبح وأعضاء مجلس الرباط، واعتبرت المبادرة تاريخية على المستوى الوطني، وفرصة من أجل تكوين المحاميات والمحامين، وكذا تكريم المرحوم الحسين الملكي، الذي قالت إنه كان فقيها في القانون.

وأضافت الكبير أن المرحوم الملكي كان له الدور الكبير في تدوين الأعراف والتقاليد لتي تخص الثقافة الامازيغية بمنطقة سوس تحديدا.

ودعت إلى ضرورة تدريس إرث المرحوم الملكي في المعهد العالي للقضاء، وكذا تدريس منهجيته في التأريخ والتدوين.

وأكدت على وجود سياسية ممنهجة للقضاء على الأمازيغية، مشيرة إلى أنه لولا الأمهات والنساء ما استطاع أحد ان يتكلم الأمازيغية اليوم. وفي هذا الإطار نجد من يرفع القبعة للأمازيغ على تشبثهم بلغتهم وثقافتهم لأن هناك العديد من الحضارات مرت بالتاريخ وتمت إبادتها.

وفي مجال الحث العلمي، أكدت المحامية بهيئة الرباط على أن هذا المجال يعاني من خصاص على مستوى المراجع في مجال الأمازيغية، وتشويه ممنهج للغة والحضارة الأمازيغيتين.

وتطرقت إلى أهمية النظام الفيدرالي الامازيغي باعتباره أرقى الأنظمة في التاريخ، سواء على مستوى النظام العسكري أو النظام الفلاحي.. وأوضحت أن القاعدة القانونية تأتي من الأعراف، لأن في السابق لم تكن هناك قوانين مكتوبة، بل عرفية كقانون حمو رابي والفراعنة بمصر على سبيل المثال.

# "أمضال أمازيغ" صحيفة مغربية ذات بعد إقليمي

بادىء ذي بدء، أهنىء صحيفة "العالم الأمازيغي" بذكرى تأسيسها، متمنيا لطاقمها المسير والصحفي في مقدمته الأستاذة الكريمة أمينة ابن الشيخ والصديق العزيز رشيد راخا، النجاح والاستمرار في حمل مشعل الصحافة الأمازيغية بدون منازع .

ما يميز الجريدة هو انفتاحها على مختلف الأحزاب السياسية والجمعيات الثقافية والباحثين والمثقفين وطرحها أسئلة حارقة بشأن الدور المنوط بهؤلاء الفاعلين في النهوض بالأمازيغية التي نص دستور المملكة في فصله الخامس على أنها تعد لغة رسمية للدولة، إلى جانب اللغة العربية باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء.

صحيفة "أمضال أمازيغ" التي تجسد مظهرا جليا من مظاهر التعددية اللغوية والثقافية التي تميز المشهد الإعلامي المغربي ، تعد منبرا للترافع عن الأمازيغية لغة وثقافة وكذا المناطق المهمشة والمعزولة في أقاصي الجماعات الترابية الممتدة على ربوع الوطن.

من سمات الصحيفة أيضا أنها فريدة من نوعها لأنها تصدر بثلاث لغات هي الأمازيغية والعربية والفرنسية وهي

إبراهيم بنحمو

مقاربة ناجحة تتوخى توسيع دائرة جمهور المتلقين مما يتيح للناطقين بهذه اللغات الاطلاع على المستجدات والأحداث والاستحقاقات التي لها علاقة بالشأن الأمازيغي سواء داخل الوطن أو في شمال افريقيا الأمر الذي بوأها لتكون صحيفة أمازيغية مغربية ذات بعد إقليمي.

وأنا أكتب هذه الشهادة ، عادت بي الذاكرة إلى سنة 2014 عندما ترشحت لجائزة الثقافة الأمازيغية التي يمنحها المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والذي يشترط في أي مترشح تقديم شهادات تزكية من طرف فاعلين أو ناشطين في الحقل الأمازيغي، فما كان علي إلا الاتصال بالجريدة حيث سلمتني السيدة أمينة مشكورة التزكية لاستكمال ملف الترشح الذي توج بالفوز بالجائزة في صنف الإعلام عن مقال محرر بحرف تفيناغ حول حوار مع الراحل المؤرخ والدبلوماسي عبد الهادي التازي دعا فيه إلى ترجمة كتاب رحلة ابن بطوطة إلى اللغة الأمازيغية .

كل الشكر و النجاح والاستمرار لجريدة "العالم الأمازيغي"

* إعلامي وباحث في الشأن الأمازيغي

## المرحوم الدغرني أول من قام بتدويل القضية الأمازيغية والملكي ارخ للقوانين والأعراف الأمازيغية

اعتبر عزيز رويبح تكريم المرحوم احمد الدغرني والمرحوم الحسين الملكي تكريم لكل من تأثر بهم، لكون المرحوم الملكي كان مدرسة قائمة الذات لا من خلال التكوين والتكوين المستمر وفي تواضعه الكبير أيضا.

وأكد نقيب هيئة المحامين بالرباط، في حفل تكريم المرحومين احمد الدغرني والحسين الملكي، نظمته جريدة "العالم الأمازيغي" في 31 ماي المنصرم، بتعاون مع هيئة المحامين بالرباط، وجود فكر عميق لدى المرحومين وعمق ثقافي و روحي، مشيرا إلى أن الإنسان يمكن أن يكون متمردا احيانا، ولكن هذا لا يعني بأنه منسلخ عن عمق الثقافة المتجذرة فيه.

وأشار رويبح إلى الوفاء الكبير لدى المرحومين بالنظر إلى القيم التي استمداها من القيم الأولى التي تشبعا بها، مضيفا أن الإنسان الذي لا يؤمن بحرية الرأي وحرية التفكير فهو انسان بارد ومحايد.

ومن جانبه أكد المحامي هيئة الرباط حسن اد بلقاسم أن معرفته بالمرحوم الحسين الملكي كانت في السلك الابتدائي، حيث التقى أحمد الدغرني في معهد الدراسات الاسلامية بتارودانت.

وقال إنه حين تعرف على الدغرني وجده مولوعا بالمسرح، وتذكر إد بلقاسم ذات يوم حين قدم الدغرني احدى مسرحياته، ونظرا لكون المعهد لا توجد به فتيات حينها، فقد قام احد الشباب بتجسيد دور المرأة، وكانت تلك المسرحية من أروع المسرحيات والتي لقيت استحسان جميع الطلبة حينها.

وأضاف أن الاستاذ احمد الدغرني والأستاذ الملكي تكونا في التعليم الديني وحفظا القرآن بالمعهد الاسلامي بتارودانت، ولكن أغلبية الطلبة بهذا المعهد لم يخرجوا من المعهد بأفكار وتصورات سلفية او دينية بل خرجوا برؤى وافكار عقلانية علمانية لأنهم فهموا الدين على حقيقته وفهموا خباياه، وعرفوا التاريخ الإسلامي، واشار ان الديانة هي مهمة جدا كديانة ولكن كحياة كان الامر صعب وخاصة بالنسبة للمناضلين، الذين فضلوا الإتجاه نحو التغيير، وهذا التغيير اتضح اكثر حين التحقوا بالجامعة، حيث اصبحوا كلهم ثوريين وتعرفوا على الجامعات وعلى مدينة الرباط من خلال مظاهرات الطلبة.

وأوضح أن المرحوم أحمد الدغرني كان كاتبا كبيرا، فقد الف عدة كتب في مجالات مختلفة، وكان له دور كبير في القرار الذي اتخذته الحركة الأمازيغية من أجل طرح القضية الأمازيغية على المستوى الدولي وخاصة بالأمم المتحدة.

وأشار أن الحركة الأمازيغية اعدت ميثاقا اطلق عليه اسم ميثاق أكادير حول اللغة والثقافية والثقافة، ولكنها لم تتلق أي جواب على مطالبها، خاصة مطلب تعليم الأمازيغية الذي جاء به ميثاق اكادير، وحينها كان النقاش داخل منظمة تامينوت، والتي كان الدغرني من بين المؤسسين لها، حول ضرورة فرض ضغط خارجي، لأنه في 1992 أعلنت الأمم المتحدة عن تنظيم المؤتمر وطلب منهم الحضور لأشغال المؤتمر العربي لحقوق الإنسان من اجل الضغط على الدولة المغربية لكي تستجيب لمطالب الحركة الثقافية الامازيغية.

وأضاف أنه تم اتخاذ القرار بالمشاركة وتم الاتصال بالعديد من الاخوان وعدد من الجمعيات من أجل المشاركة في المؤتمر الذي عقد في 1993، وتقرر أن يكون هناك وفد أمازيغي خاص، يحضر أشغال المؤتمر من أجل طرح إشكالية القضية الأمازيغية ومن ضمن الوفد كان الأستاذ المرحوم أحمد الدغرني وكنت أنا أيضا.

وأكد اد بلقاسم أن الوفد الممثل للحركة الأمازيغية حين ذهب إلى جنيف تناقش في اللجان التي يمكن ان يحضر اشغالها وحينها قرر المرحوم الدغرني ان يحضر في لجنة الأقليات وانا احضر في لجنة الشعوب الأصلية، وحين عودتنا انجزنا تقرير حول الشعوب الأصلية والأقليات.

وأضاف أن بعد هذه المحطة الأممية وبعد التشاور مع العديد من الفعاليات الأمازيغية والجمعيات، وبحضور المرحوم الدغرني، تقرر الاشتغال على الشعوب الأصلية وليس الأقليات وذلك لكون الشعوب الأصلية تعاني من عدة مشاكل على مستوى الأراضي والملكية إلى غير ذلك.

وأضاف أن الدغرني كان قد اعد مشروع برنامج ضم كل الإشكالات التي تعانيه الشعوب الاصلية.

وفيما يخص الحسين الملكي قال أنه كان يهتم بالمجال القانون والعرفي وركز على جانب العقوبات التي كانت تطبق في العرف الأمازيغي والتي منها النفي باعتبارها اقصى العقوبات التي عرفها الأمازيغ لكون عقوبة الإعدام لا مكان لها في العرف الامازيغي، وكذا منع ضرب النساء وقوانين الاراضي إلى غير ذلك من القوانين.

وعاد اد بلقاسم إلى مؤتمر جنيف لسنة 1993 وقال أن الدغرني حينها طرح سؤال لماذا لا نؤسس كونغريس عالمي أمازيغي، وأجبته حينها بأن كل شيء ممكن ولا ينقصنا إلا العمل.

وفي محطة يوليوز 1994 والتي لم يحضرها أحمد الدغرني طرحت نفس الفكرة على بعض الاخوان من الطوارق وممثلين من المغرب هما عمر اللوزي وممثل للشبيبة الحركية وكنت انا عبد ربه ممثل منظمة تامينوت، وخرجنا بتصريح جنيف من أجل تأسيس كونغريس عالمي امازيغي.

وأشار اد بلقاسم انه وبمناسبة تنظيم احتفال حول الشعوب الاصلية في شتنبر 1994، أخذ التصريح الذي خرج به الأربعة بجنيف، وقام بتصويره وحين التقى برشيد الراخا بغرناطة وبعض الاخوان من تيزي وزو ومولود لوناوسي عرضه عليهم، وتم عقد جلسات للنقاش لكن تبنوا بيان جديد واعتبر هو الاخر كونغريس عالمي امازيغي جديد لأنه حينها كان هناك كونغريسين.

وأشار اد بلقاسم إلى ميثاق اعد بمدينة أكادير وهو الميثاق المغربي الأمازيغي حول الحقوق الجماعية في الأراضي والذي وقعته الجمعيات وتبنه الوفد الأمازيغي الذي ذهب في 2014 إلى المؤتمر العالمي حول الحقوق الجماعية في الأراضي والغابات والموارد في نيويورك.

* رشيدة إمرزيك

# رئيس التجمع العالمي الأمازيغي يراسل الرئيس الموريتاني بشأن ''الإبادة الجماعية'' للطوارق

وجه رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، رشيد الراخا رسالة إلى محمد ولد الشيخ الغزواني، رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، من أجل التدخل لوقف الإبادة الجماعية التي يتعرض لها أمازيغ الطوارق في أزواد.

ولفت الراخا انتباه الرئيس الموريتاني ل"قضية حساسة تتعلق بالتقتيل الممنهج الذي يتعرض له السكان الأصليون في شمال مالي، وتحديدا الطوارق والموريون في منطقة أزواد، من قبل القوات المسلحة المالية (فاما)، بدعم وحشي وإجرامي من الميليشيات المرتزقة الروسية لمجموعة "فاغنر"، التي لا تتوانى عن تنفيذ عمليات تطهير عرقي بشكل ممنهج ضد السكان المدنيين في الأزواد، هذه المنطقة الصحراوية الساحلية في قلب قارتنا الأفريقية".

في ما يلي نص الرسالة كاملا:

**السيد محمد ولد الشيخ الغزواني**
**رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية**
**والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي**

**الموضوع: هل بإمكان الاتحاد الأفريقي أن يتحد لوقف الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الطوارق والموريون في أزواد؟**

**السيد الرئيس،**

نود في البداية أن نعرب لكم، ولو بعد تأخر طفيف، عن أسمى عبارات التهاني بمناسبة انتخابكم كأمازيغي موري لرئاسة الاتحاد الأفريقي برسم هذا العام 2974/2024. كما نود أن نهنئ الاتحاد الأفريقي على تعيين السيد أداما دينغ كأول مبعوث خاص للأتحاد لمنع الإبادة والفظائع الجماعية، لمحاربة أيديولوجية الكراهية ومنع الإبادة الجماعية في القارة الأفريقية، وذلك بمناسبة إحياء الذكرى الثلاثين للإبادة الجماعية التي وقعت عام 1994 ضد التوتسي في رواندا.

ونود أن نعرض أمام أنظاركم قضية حساسة تتعلق بالتقتيل الممنهج الذي يتعرض له السكان الأصليون في شمال مالي، وتحديدا الطوارق والموريون في منطقة أزواد، من قبل القوات المسلحة المالية (فاما)، بدعم وحشي وإجرامي من الميليشيات المرتزقة الروسية لمجموعة "فاغنر"، التي لا تتوانى عن تنفيذ عمليات تطهير عرقي بشكل ممنهج ضد السكان المدنيين في الأزواد، هذه المنطقة الصحراوية الساحلية في قلب قارتنا الأفريقية.

إنه لأمر لا يطاق حقاً أن تواصل 54 دولة عضوا في الاتحاد الأفريقي وكذا وسائل الإعلام والرأي العام الدوليين، التزام الصمت بشأن هذه الإبادة الجماعية. إن هذا الصمت المطبق يكشف مدى تواطؤ دولنا الأفريقية في هذا التطهير العرقي البشع.

ونلفت انتباهكم، بالمناسبة، إلى أن منظمتنا غير الحكومية، التجمع العالمي الأمازيغي، قد اتخذت مبادرة إعلام كل من الرؤساء السيد إيمانويل ماكرون [1]، والسيد فلاديمير بوتين [2]، والسيد عبد الحميد دبيبة، رئيس حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، ووزراء الخارجية السادة ناصر بوريطة عن المغرب، والسيد عبد الله ديوب عن مالي، والسيد سامح شكري عن مصر، والسيد نبيل عمار عن تونس، والسيد محمد سالم ولد مرزوق عن بلدكم، والسيدة عيساتا تال سال عن السنغال، والسيدة أوليفيا راغناجنيويندي روامبا، عن بوركينا فاسو [3]، والاتحاد الأوروبي [4] والسيد سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى المغرب.

وقد تفضل هذا الأخير، بأخذ ندائنا على محمل الجد والرد علينا من خلال إرسال سعادته أحد مبعوثيه للقاء بنا في 19 ديسمبر الماضي، وقد قدمنا له بعض التقارير التي أنجزتها مختلف المنظمات غير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان [5] حول هذه الجريمة ضد الإنسانية، والتي تم تجاهلها تماما بسبب الصراعات المسلحة في كل من أوكرانيا وغزة التي غطت عليها.

**سيدي الرئيس،**

إذا كانت كل من مالي وبوركينا فاسو والنيجر قد شهدت انقلابات مختلفة، فذلك يرجع أساسًا إلى عدم قدرتها على التعامل مع انعدام الأمن الذي تسببه الجماعات الإرهابية الجهادية! لذا فإن السؤال الأساسي الذي نتظاهر بتجاهله هو: من يرعى هذه الجماعات الإرهابية ويقف وراءها؟ علما أن هذه المنطقة القاحلة الشاسعة من الصحراء الكبرى والساحل كانت في السابق ملاذا للسلام، حيث عاشت مختلف المجموعات العرقية في وئام واحترام، ولا سيما الطوارق، والموريون، والفولاني، والدوغون، والتوبو، والسونغاي. .

لقد كانت لدينا دائمًا داخل منظمتنا غير الحكومية، التجمع العالمي الأمازيغي، قناعة راسخة بأن المخابرات العسكرية الجزائرية هي المسؤولة، لا سيما من خلال إنشاء الجماعة السلفية تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وهو ما تشهد عليه الدراسة التي أجراها كل من فرانسوا جيز وسليمة ملاح [6]، وهو التنظيم الذي يقوده حاليا الطوارقي الشهير إياد أغ غالي زعيم أنصار الدين (التنظيم الذي اختار اسمًا جديدًا، "جماعة نصرة الإسلام والمسلمين "GSIM).

وهو ما يدفعنا إلى طرح هذا السؤال المهم: لماذا؟

ونتيجة لذلك، فإن هذه الأجهزة الجزائرية المروعة والإجرامية (سواء دائرة الاستعلام والأمن أو المديرية العامة للتوثيق والأمن الخارجي)، المسؤولة بشكل مباشر عن جميع جرائم القتل المرتكبة – والتي لا تزال ترتكب – هدفها الجيوستراتيجي الرئيسي هو زعزعة استقرار بلدان الساحل وذلك من أجل أهداف ثلاثة:

أولاً، من خلال تحويل منطقة الساحل إلى برميل بارود، فإنهم يمنعون أيا كان من التنقيب عن الهيدروكربونات واستغلال الثروات الجوفية، بسبب خوفهم المرضي من أن تتمكن البلدان المجاورة، مثل مالي أو النيجر، من استغلال نفس الجيوب النفطية وضخ احتياطيات الغاز التي يزخر بها الجنوب.

ثانياً، خوفهم من نجاح الطوارق الماليون في الاستفادة من وضعية الحكم الذاتي السياسي الإقليمي، وأن يُلهم ذلك الطوارق الجزائريين للمطالبة بنفس وضع إخوانهم في مالي!

ثالثاً، إضعاف هذه البلدان الساحلية اقتصادياً، والتي توجد في حالة عزلة فعلية، وذلك من أجل الحفاظ على "هيمنتها كقوة عظمى مزعومة"! داخل هذه المنطقة من الساحل. وللتذكير، فإن أمراءهم المشهورين المتعطشين للدماء داخل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، مثل مختار بلمختار وعبد المالك دروكدال، نجحوا في طرد رالي باريس-داكار من أفريقيا إلى أمريكا الجنوبية، وبالتالي حرمان السكان الأصليين من مكاسب مالية ضخمة ومن إمكانياتهم السياحية!

إننا نعتقد أنه من مصلحة الجميع العودة، بكل جدية، إلى الاقتراح الواقعي الذي قدمه السيد رومانو برودي، الرئيس السابق للمفوضية الأوروبية والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لمنطقة الساحل من 2012 إلى 2014. ففي رده على سؤال لجون أفريقيا حول قابلية دولة أزوادية للحياة بالنسبة له؟ أجاب بحكمة قائلا: "لدي أمل في التوصل إلى اتفاق مقبول بين باماكو والجماعات المسلحة. لأنني أعتبر أنه من دون التوصل إلى اتفاق مع الشمال، لن يكون هناك سلام في مالي أبداً" [7].

كان هذا هو الحل الذي اتفقت عليه أطراف النزاع المالي في واغادوغو، في 4 ديسمبر 2012، بمبادرة من رئيس بوركينا فاسو السابق بليز كومباوري، بدعم من المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ( (المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) حيث اتفقت الحكومة والطرف الممثل للحركة الوطنية لتحرير أزواد (MNLA)، وأكدوا على "رفض الإرهاب" وعلى احترام السلامة الإقليمية، واتفقوا على "ضرورة إنشاء إطار للحوار من أجل وقف الأعمال العدائية" حيث تتخلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد عن مطلب استقلال الشمال مقابل ضمانات "حكم ذاتي واسع النطاق" ، والذي قدمه زعيم الطوارق بلال أغ شريف مرة أخرى في 30 أبريل الماضي [8]، أسوة بمقترح الحكم الذاتي المغربي الذي قدم سنة 2007 بمجلس الأمن الدولي لحل النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

وفي الأخير، وكما رفع الملك الأمازيغي العظيم ماسينيسا، قبل ألفي عام شعار: "أفريقيا للأفارقة"، فإن جميع الدول الأفريقية مدعوة، أكثر من أي وقت مضى، إلى توحيد جهودها واستخدام كل نفوذها الدبلوماسي لتحقيق السلام ومكافحة آفة الإرهاب الجهادي ووقف الحروب الأهلية.

ولتحقيق ذلك، سيكون من الضروري:

– أولاً، الكف عن بسط السجاد الأحمر أمام المسؤولين الحكوميين في الدول التي تشجع الإرهاب الإسلاموي، وعلى رأسها الجزائر، وقطع جميع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية معهم.

– ثانياً، دعوة فيدرالية روسيا، لسحب ميليشياتها المرتزقة "فاغنر" من افريقيا وخاصة من مالي ومن ليبيا. إنه لمن غير المقبول أن تقع بعض بلداننا الأفريقية، التي ترغب في تحرير نفسها من ربقة الاستعمار الفرنسي الجديد، في قبضة استعمار جديد أسوأ من الأول؛ وأنه من خلال الموارد المستخلصة من الثروة الذهبية لسكان أزواد الأصليين، نقوم بتمويل إبادتهم!

– ثالثا، يجب تجنب التواطؤ في عملية تطهير عرقي

جديدة. وفي هذا الإطار، ينبغي بشكل عاجل إقناع القادة العسكريين الماليين والمقاتلين الطوارق والموريين في الازواد، للجلوس حول مائدة الحوار والاتفاق على تشكيل نظام ترابي فيدرالي والذي سيشكل الخيار السياسي الأفضل لإنقاذ مالي ومنطقة الساحل.

وإذ نشكركم جزيل الشكر على كل الجهود التي تبذلونها والإمكانات التي تسخرونها لإنقاذ وتقديم الدعم والمساعدات الإنسانية لمئات الآلاف من اللاجئين والنازحين الأزاواديين، الذين يجدون ملجأ داخل أراضيكم بما في ذلك مخيم مبيرا، تفضلوا سيادة الرئيس بقبول تحياتنا الأخوية.

رشيد راخا
رئيس التجمع العالمي الأمازيغي

الإحالات:

[1]- http://amamazigh.org/2021/06/ni-serval-ni-barkhane-ni-takuda-ne-peuvent-securiser-le-sahel-les-seuls-a-le-concretiser-sur-le-terrain-ce-sont-les-touaregues/
[2]- www.afrik.com/mali-la-russie-accusee-de-declarer-la-guerre-aux-les-touaregs
[3]- https://amadalamazigh.press.ma/fr/lassemblee-mondiale-amazighe-interpelle-les-etats-africains-pour-stopper-le-genocide-des-touaregues-dazawad-et-travailler-pour-la-paix-au-sahel/
[4]- https://amadalamazigh.press.ma/fr/lunion-europeenne-pourrait-il-sauver-les-hommes-bleus-de-sahara-du-genocide-russo-malien/
[5]- https://amadalamazigh.press.ma/fr/lassociation-kal-akal-denonce-les-graves-violations-des-droits-de-lhomme-a-azawad/
[6]- www.algeria-watch.org/fr/aw/gspc_etrange_histoire_intro.htm
[7]- www.jeuneafrique.com/134517/politique/romano-prodi-sans-accord-avec-le-nord-il-n-y-aura-jamais-de-paix-au-mali/
[8]- https://www.lemonde.fr/afrique/article/2024/05/03/au-mali-les-groupes-separatistes-forment-une-nouvelle-coalition_6231328_3212.html

# إسماعيل تيتاو: صوت شاب من الجنوب الشرقي يحي التراث الأمازيغي

إسماعيل تيتاو، مغني وقيتاريست من مركز ملعب تنغير الراشيدية، الجنوب الشرقي للمملكة المغربية، من مواليد 28 غشت 1990، نمت موهبته الفنية في مجتمع أمازيغي محافظ، واتخذ من الموسيقى والشعر وسيلة للتعبير بكل حرية عن قضايا هويته الأصيلة، ومن خلال الفن الغنائي قدم التراث الثقافي العريق المميز لمنطقته.

انطلقت مسيرته الفنية منذ سنة 2008 رفقة المجموعة الغنائية التي تدعى "فري لايف"، وكان له منذ البداية شغف كبير ورغبة لاكتشاف وتجديد التراث الأمازيغي المحلي، وإعادة إحيائه بأسلوب معاصر من خلال اعتماد أنغام والحان جديدة، باستعمال آلات موسيقية حديثة، اكتشف موهبته في الكتابة والتلحين والغناء في مجتمع محافظ، حيث كان للشعر الملتزم والموسيقى التقليدية الهادفة مكانة خاصة.

استمد إلهامه من التراث الثقافي اللامادي لمنطقة الجنوب الشرقي، حيث غذى فن أحيدوس موهبته الفتية، كما هو الشأن بالنسبة لرواد الفن الأمازيغي، ومن ضمنهم الشيخ أحماد أهاشم والمرحوم امبارك والعربي، واستلهم مواضيع أغانيَه من شعراء وكتّاب معروفين في الساحة الفنية، ومنهم؛ قصائد موحى بنسباين، حميد طالبي، وامحمد رسام...، والمجموعة المحلية لفن أحيدوس "تازدمت"...، كما حاول إضفاء لمسة شبابية على الأغاني التراثية الكلاسيكية، من خلال إعادة توزيعها وعصرنة ألحانها، وفي نفس الوقت مع الإحتفاظ ببعض خصائصها وجزئياتها الأصيلة وجوهرها الأصيل.

إسماعيل تيتاو لا يعتبر الغناء مجرد فسحة أو ألحان تنتج أنغام صوتية، تتراوح بين الهدوء والصخب، بل يتخذه وسيلة للتعريف بقضايا الأمازيغ والأمازيغية، وبالفن المحافظ على التراث الثقافي والفني اللامادي، الحامل لقيم الكونية والإنسانية، وإعطائه المكانة التي يتميز بها وتقديمه للأجيال الجديدة بلمسة حديثة، تجمع بين الأصالة والمعاصرة، كما يشارك حسه الفني مع الجمهور ويبلغهم رسائل الاعتزاز والفخر بانتمائهم للهوية الأمازيغية، التي تتمتع بغنى تراثها الثقافي والفني، ويمكنهم الفنان الشاب من رؤية كيف يمكن للموسيقى والشعر أن تكون جسراً بين الماضي والحاضر.

بدأ مشواره الفني مع مجموعة "فري لايف"، وشارك معهم في العديد من الأمسيات والمهرجانات المحلية مثل مهرجان إيتران بومالن دادس وغيرها...، علاوة على مشاركتين ضمن برامج تلفزيونية أبرزها أيت ن أزوان ، وكانت مشاركته في البرنامج الفني التليفزيوني لأول مرة باسم مجموعته على القناة الأمازيغية، خلال شهر رمضان 2021 ببرنامج، حيث عرض كليب أغنية "ASAKA" ولأول مرة قبل نشرها على قناته الخاصة على اليوتوب،"Ismail Titaou" ، الذي يعتبر من أعماله الأولى، بعد أن أصبح مغني فردي خارج المجموعة الغنائية الأولى "فري لايف".

تم إطلاق أغنية ASAKA يوم 13 مارس 2022، وكلمات مستوحاة من فن أحيدوس "تازدمت" ملعب، مكساج وماستورينغ عمران أزرور، تصوير وليد أيت الحو، مونتاج حمزة تيتاو.

وأصدر أغنية TAQBURT بتاريخ 29 أبريل 2023 وكلماتها نابعة من عمق فن "أحيدوس أقبور" ن ملعب، مكساج ماستورنغ عمران أزرور، مونتاج حمزة تيتاو.

وبتاريخ 19 شتنبر 2023 غنى أغنية TAMURT INW من كلمات موحى بن ساين، مكساج ماستورنغ رشيد الشباب، وكان آخر عمل فني له Gar ils الذي صدر 25 ماي 2024، كلمات امحمد رسام، مكساج ماستورنغ رشيد الشباب، وهي أغنية تحمل معاني كثيرة وقيم عميقة من التراث الأمازيغي.

ويحضر الفنان الشاب لأعمال فنية، من ضمنها أغنية بعنوان "WA YMA"، كلمات وإخراج إسماعيل تيتاو، مكساج وماستورنغ رشيد الشباب.

يعتبر إسماعيل تيتاو نموذج للفنان الأمازيغي الذي سلكَ الموسيقى والشعر سعيا منه للحفاظ على التراث الثقافي الأمازيغي، وتقديمه بطرق حديثة تلائم أذواق الأجيال الحالية، مع الحفاظ على جوهر هذا التراث الأصيل.

وتتكون مجموعة إسماعيل تيتاو الفنية، من يوسف تيتاو عازف آلة القيثارة صوليست قيثارة، ورشيد الشباب عازف على آلة البيانو ومكلف بالتسجيل.

* نادية بودرة

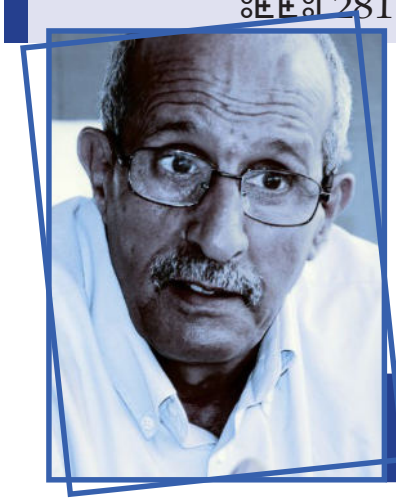

من الجنوب الشرقي للمملكة، إلى جامعة القاضي عياض بمراكش حيث نال شهادة الإجازة في الأدب العربي سنة 1983، سيصدر سنة 1994 عمله الأدبي الأول بعنوان "موزيا" جمع فيه ست حكايات أمازيغية. وبعد مجموعة من الدراسات حول الأدب الأمازيغي الحكائي المنشورة بمختلف الجرائد الوطنية، ستتوج سنة 2008 بإصداره أول مجموعة قصصية بعنوان "أموسو ن وْمالو"، تلتها إصدارات أخرى بلغت 13 إصدارا موزعة بين ترجمة وقصة قصيرة ورواية، إضافة للنقد والبحث وتدوين الحكايات.

في هذا الحوار يحدثنا الأديب والمترجم الحسن زهور عن الخصائص المميزة للحكايات الأمازيغية مقارنة بحكايات أخرى من ثقافات مختلفة، وعن أهم التحديات التي تواجه الأدب الأمازيغي اليوم، وكذا دور النقد الأدبي في تحسين جودة الكتابة الأدبية. وملتمسا من وزير الثقافة توجيه مديريات الوزارة في جهات المملكة لاقتناء الكتاب المغربي عبر إطلاق مشاريع اقتناء الكتاب، والتي سبق أن أطلقتها الوزارة سنة 2020.

### الناقد والروائي الحسن زهور في حوار مع "العالم الأمازيغي" :

# النقد الأمازيغي ما يزال في طور التأسيس ويأخذ طريقه نحو الإنتاج والكتابة

حاوره: خيرالدين الجامعي

**مرحبا بكم أستاذ الحسن زهور على صفحات جريدة "العالم الأمازيغي"، حدثنا عن رحلتكم في عالم الأدب والنقد؟ وما الذي ألهمكم لدخول هذا المجال؟**

أولا، أشكر جريدة «العالم الأمازيغي» على فتح هذا الحوار الأدبي والثقافي كعادة اهتمامها بالشأن الثقافي المغربي.

علاقتي بالأدب هي علاقة قديمة منذ المتوسط الثاني ابتدائي (بالنسبة للنظام التعليمي القديم) حيث بدأ اهتمامي بقراءة الكتب المتوفرة آنذاك مثل مجلدات سيف بن ذي يزن (4 أجزاء)، وعنترة بن شداد (16 جزءا)، وبعض الكتب الدينية المتوفرة ك«رياض الصالحين»، و«قصص الأنبياء»، و«قرعة الأنبياء»، و«البردة» و«الهمزية» و«بدائع الزهور»، إضافة إلى الحكايات والأساطير الأمازيغية التي كانت تروى لنا، وكذا الاستماع إلى الإذاعة الأمازيغية (تاشلحيت) التي كانت تبدأ في الساعة الثامنة مساء ببرامجها وأغانيها وأشعار الروايس، إضافة إلى الاحتفالات الثقافية والاعتقادية والاجتماعية والمواسم، كل هذا كان إرثا ثقافيا وحضاريا وهوياتيا شكل مخيالي وخلفيتي الثقافية، ساهمت في اتجاهي أول الأمر إلى نظم الشعر بالعربية، لكن هذا لم يستمر طويلا، لأنني لم أجد فيه ذاتي الثقافية، ليتجه مساري إلى النثر فأجد ذاتي في الكتابة بلغتي، وسيكون مسار التغيير في الكتابة في نهاية الثمانينيات حين بدأت بتدوين بعض الحكايات الأمازيغية التي تشبعت بها، فنشرتها في بعض الجرائد مثل «البيان»، و«أدرار»، و«تاسافوت»، وفي بعض الدوريات مثل «ليبيكا»، ليتم تتويج هذا التدوين بإصدار كتاب لي سنة 1994 بعنوان «موزيا» جمعت فيه ست حكايات أمازيغية. ليتم بعد ذلك نشر بعض الدراسات حول الأدب الأمازيغي الحكائي في بعض الجرائد مثل «تاماكيت»، و«أكراو أمازيغ»، و«تويزا».

وستكون 2008 سنة إصدار أول مجموعة قصصية لي بعنوان «أموسو ن وْمالو»، لتليها باقي الإصدارات الأخرى والتي بلغت الآن 13 إصدارا في مجال الترجمة والقصة القصيرة والرواية، والنقد والبحث وتدوين الحكايات.

**آخر إصداراتكم كتاب "الانساق البنائية والوظيفية في الحكاية الأمازيغية"، هلا حدثتنا عن الخصائص المميزة للحكايات الأمازيغية مقارنة بحكايات أخرى من ثقافات مختلفة؟ وما هي المنهجية التي استخدمتموها في تحليل الحكايات الأمازيغية؟**

سيقف الدارس للحكايات الأمازيغية مندهشا ومنبهرا أمام:

أولا، أمام غزارة وهذا الكم من الحكايات التي نجت من الضياع، والذي سبق لابن خلدون أن قال عن هذا الأدب الحكائي الأمازيغي (سماه أخبارا): «وكثير من أمثال هذه الأخبار لو انصرفت إليها عناية الناقلين لملأت الدواوين»؛ ونفس الملاحظة أشار إليها بعض المستمزغين في العصر الحديث، منهم الباحث الألماني فروبنيوس 1873 –1938) Leo Frobénius)، والباحثة الفرنسية «كاميل لاكوست دوجردان – Camille Lakoustr de jardin».

ثانيا، أمام تنوع الوظائف التربوية والتعليمية التي تؤديها الحكايات الأمازيغية إلى درجة أن لكل حكاية وظيفة ما تتميز بها عن غيرها. فالحكايات هي وسيلة تربوية وتعليمية تعتمد عليها الأسرة والجماعة والمجتمع لنقل القيم الأخلاقية والثقافية إلى الطفل (حكايات القنفذ والذئب مثلا)، وهي كذلك خزان قيمي وفكري وثقافي تحمل المقومات الفكرية والثقافية الأمازيغية، كما تحمل هذه الحكايات رؤى الأمازيغ إلى الحياة وإلى الوجود، فالدارس للكثير من هذه الحكايات سيلاحظ تنوع الوظائف التربوية والتعليمية: حكايات الحيوان (ووشن د بومحند)، الحكايات العجيبة (الغيلان)، حكايات الجن (وهي نادرة جدا)، والحكايات الغرائبية (الغيلان) والحكايات الدينية (الباحث عن الله)، وحكايات الفروسية، وحكايات الفانتاستيك (عمتي تكركاس)، وحكايات الطابو (حماد أحرام، حماد بادّو)، وحكايات الأبطال (الأولياء. سيدي حماد اوموسى، سيدي حماد اكرايمي، سيدي محمد ابراهيم الشيخ..)، والحكايات التعليمية التي تعلم الطفل حسب المناسبات، حكايات الأماني (إضرضار)، والحكايات ذات المضمون السياسي (الملك وحقل البستان)، وحكايات الحب (حكاية فاضل الشعرية)، حكايات اللصوصية (كيلو د نص كيلو)، والاساطير (المرتبط بالنشأة والخلق).

كما تكمن أهمية الأدب الأسطوري والحكائي الأمازيغي في كونه أثر في الأدب اليوناني والروماني بحكم التثاقف الذي شهته منطقة البحر الأبيض المتوسط بين الحضارات التي شكلت هوياته الثقافية والحضارية، فالأدب الحكائي والأسطوري الأمازيغي، وهو ما أشار إليه أستاذنا الكبير محمد شفيق: «قد ترك آثاره على الفكر الاغريقي، بحجة أن الأديب الإغريقي «Theôn» أشار في مؤلفه «بروجيمناسماتا Progymnasmata» إلى أن المؤلف المسرحي الشهير «Aiskhulos=Eschyle 525-456» ق.م كان يعرف «الأقاصيص الليبية» أي الأمازيغية، وأن تلك القصص كانت تنسب إلى «ليبي مجهول»، أما أرسطو الفيلسوف المعروف (-322 384 ق.م) فقد جعل «الأقاصيص الليبية» صنفا أدبيا خاصا، له ميزته..»، (المعجم العربي الأمازيغي الجزء الثالث، ص 478 – 479).

وبحكم إلمامي بهذا المجال الحكائي، فقد أصدرت ثلاثة اصدارات جمعت فيها بعض الحكايات الأمازيغية التي استطعت الوصول إليها: كتاب «موزيا» سنة 1994، وكتاب «عيشة مّي يبغد» سنة 2010، وكتاب «مين د وْميين ن آيت ندي» سنة 2016 من إصدار رابط تيرا بشراكة مع وزارة الثقافة، وتم تتويج هذا الاهتمام بالأدب الحكائي بإصدار كتاب بعنوان «الأنساق البنائية والوظيفية في الحكاية الأمازيغية: la randonnée سنة 2023 وهو من إصدار رابطة تيرا بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، والكتاب يتناول بالدراسة والتحليل نوعا واحدا من الحكايات الأمازيغية الموجهة للطفل ما بين الثالثة والسابعة من عمره، واعتمدت في التحليل على نظرية بياجي حول المراحل الأربع للتطور الفكري والعقلي للطفل، ويتضمن الكتاب متنا مهما من الحكايات التي تدخل ضمن هذا النوع الحكائي (أكثر من 40 حكاية).

**من خلال قراءتكم، هل هناك تطور أو تغير في الحكايات الأمازيغية عبر الزمن؟ وهل أثرت العوامل التاريخية والاجتماعية على تطورها؟**

من الطبيعي أن تتأثر الحكايات كغيرها بعوامل التعرية أو الفناء التي يفرضها الزمن على كل أدب شفوي غير مكتوب، كما أن الزمن يعمل عمله في الأدب الحكائي غير المكتوب زيادة أو نقصانا.. وهذا طبيعي، ويمكن لبعض الحكايات أن تتداخل فيما بينها فيما يمكن أن نسميه بسفر الحكاية داخل النص الحكائي، فيمكن لجزء من حكاية ما أن يدخل في حكاية أخرى، ويمكن لحكاية ما أن تفقد بعض أجزائها في منطقة ما ونجدها في نفس الحكاية بمنطقة أخرى، ومثل هذه التغيرات يمكن للباحث الملم بالحكايات الامازيغية أن يلاحظها وينتبه إليه، لأن الحكاية الواحدة يمكن أن تروى بعدة روايات ترتبط بطبيعة المناطق التي تروى فيها، مثل حكاية «لونجا أو لودجا» مثلا التي تختلف رواياتها من منطقة إلى أخرى رغم احتفاظها بأهم أحداثها.

**كيف تقيمون الوضع الحالي للأدب الأمازيغي؟ وهل تعتقدون أنه يعيش نهضة أم تراجع؟**

عندما نتحدث عن الأدب الأمازيغي، فالسؤال الذي سيتبادر إلى ذهن الباحث أو الناقد هو عن أي أدب سنتحدث؟ هل هو الأدب الأمازيغي الكلاسيكي (الكلاسيكي هنا بمعنى المرتبط بالشفاهية مثل الشعر والحكايات والقصص والأخبار والحكم والأمثال..) أم عن الأدب الحديث المرتبط بالأجناس الأدبية الحديثة، وهذا النوع ظهر مع الحركة الثقافية الأمازيغية وعودة الأدب المغربي الأمازيغي إلى الكتابة من منطلق واع وهوياتي (إذ أن الكتابة بالأمازيغية لم تنقطع قط في تاريخ الأمازيغ)، بدخول الأدب الأمازيغي إلى الحداثة وظهور الأجناس الأدبية الحديثة كالقصة القصيرة والرواية والمقالة والمسرح.

والأدب الأمازيغي الحديث يعيش اليوم نهضة كبيرة مقارنة مع فترة بدايته، سواء على المستوى الكمي المتعلق بالإصدارات وسواء على المستوى الفني والنوعي المرتبط به كأدب، ويظهر هذا من خلال تنوع وكثرة التجارب الفنية والأدبية التي يعرفها الأدب الأمازيغي اليوم. لنعطي مثالا فقط من هذا الزخم الكمي والنوعي الذي عرفه الأدب الأمازيغي اليوم، وهو الرواية التي هي جنس أدبي حديث في الآداب العالمية؛ فقبل بداية الألفية الثالثة كانت مجموعة الروايات الأمازيغية الصادرة قبل هذه الفترة لا تتجاوز ثلاث روايات، واليوم وصل عدد الروايات الأمازيغية في المغرب ما يناهز 128 رواية، منها 83 رواية صدرت بالجنوب (منطقة تاشلحيت)، أصدرت منها رابطة تيرا للكتاب بالأمازيغية 63 رواية. هذا الزخم في الرواية يقابله زخم في القصة القصيرة كذلك.

فالأدب الأمازيغي الحديث بأجناسه الأدبية الحديثة (القصة القصيرة، الرواية..) اليوم لا يتجاوز عمره الآن ثلاثين سنة؛ وثلاثون سنة في حساب حياة الأمم التي اهتمت بكتابة أدبها هي كذرة رمل صغيرة وسط كومة منه، لكن ما تحقق في هذه المدة الزمنية القصيرة كثير وكثير، إذ وصل مثلا جنسا القصة القصيرة والرواية (القصة القصيرة أكثر من 160 مجموعة قصصية، أصدرت منها رابط تيرا للكتاب بالأمازيغية ما يناهز ثمانين مجموعة قصصية) إلى مستوى عال من النضج الفني والأدبي كمثيلاتها في الآداب العالمية وهو ما يجعلنا نفتخر بهذا الإنجاز وبهذا التراكم الكمي والنوعي الفني.

**ما هي برأيكم أهم التحديات التي تواجه الأدب الأمازيغي اليوم؟ وكيف يمكنه التغلب عليها؟**

من أهم التحديات التي تواجه الأدب الأمازيغي اليوم هو ضعف تعميم الأمازيغية في المدرسة المغربية، فالأدب يرتبط بالظروف السياسية والثقافية والاجتماعية المحيطة به، وبما أن التعليم هو القاطرة الأولى التي تساعد الأدب على الانتشار وتشجيع إنتاجه، فإن الأدب الأمازيغي أو لنقل الأمازيغية بصفة عامة ستبقى رهينة بتعميم التعليم، وهنا أشيد بدور بعض الجامعات المغربية التي نشأت فيها شعب الدراسات الأمازيغية والتي تساهم في تشجيع الإنتاج الأدبي عبر توجيه طلبتها إلى دراسة الإنتاجات الأدبية المغربية المكتوبة بالأمازيغية، كما أشيد بالمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في دعمه للإنتاج الأدبي عبر عقده لشراكات مع رابطة الكتاب بالأمازيغية، وبوزارة الثقافة ودورها في تشجيع الكتاب الأمازيغي في إطار دعمها للكتاب المغربي بصفة عامة من خلال مشاريع دعم الطبع والإنتاج؛ وهنا لي التماس أوجهه للسيد وزير الثقافة كمقترح لتشجيع الكتاب المغربي وخاصة الكتاب الأمازيغي في إطار التمييز الإيجابي الذي يحتاج له هذا الكتاب، والمقترح هو أن تقوم الوزارة بإطلاق مشروع آخر (إلى جانب مشروع دعم طبع وإنتاج الكتاب) لدعم الكتاب المغربي وخاصة الأمازيغي، وهو توجيه مديرياتها في جهات المملكة لاقتناء الكتاب المغربي عبر إطلاق مشاريع اقتناء الكتاب الذي سبق أن قامت به الوزارة سنة 2020 أي في عام «كورونا»، ولقي هذا المشروع استحسان الكثير، منهم رابطة تيرا للكتاب بالأمازيغية، لأنه أتاح لها تزويد كل جهات المملكة بالكتب الأمازيغية التي أصدرتها، ونتمنى أن يعيد السيد الوزير هذا المشروع ليكون سنة للذين سيأتون بعده.

**كيف ترون دور النقد الأدبي في تحسين جودة الكتابة الأدبية؟**

للنقد دور أساسي في تقدم الأدب، لكن النقد الأمازيغي (أي الذي يهتم بالكتابات الأدبية الأمازيغية) ما يزال يتلمس طريقه إزاء هذا الزخم الكبير الذي تعرفه الكتابة الأدبية في أغلب الأجناس الأدبية الحديثة؛ فالكتابات النقدية تقوم بها بعض الجامعات التي تكونت فيها شعب الدراسات الأمازيغية من خلال البحوث الجامعية، لكن هذه البحوث لا تجد طريقها إلى النشر ليطلع عليها القراء والمتتبعون للشأن الأدبي الأمازيغي؛ كما يضطلع بمهمة النقد بعض الكتاب والمبدعين الذي يزاوجون بين عمليتي الإبداع والنقد، وهذا ضروري، فرضته هذه المرحلة في مسار الأدب الأمازيغي الحديث؛ كما أن للجرائد والمجلات التي تهتم بالأمازيغية وأدبها دور في نشر الدراسات النقدية والتعريف بالكتاب الأمازيغي.

فللنقد دور أساسي في التعريف بالإنتاجات الأدبية، كما أن دوره أساسي في غربلة هذه الإنتاجات، ومع أننا ما زلنا في فترة «أسكودي» أي الإنتاج والتراكم، يبقى للنقد دور أساسي في دراسة النصوص الإبداعية والإنتاج الإبداعي بصفة عامة لإبراز الجوانب الفنية والأدبية المتميزة فيها، وبالتالي تتبع الإنتاجات الأدبية وملامح التيارات الأدبية فيها، وتوجيه الأدباء الشباب عبر الإضاءات التي يقوم بها النقاد في دراستهم للإنتاجات الأدبية.

وما يلاحظ اليوم هو هيمنة الكتابات النقدية المكتوبة بالعربية أو الفرنسية وقلة الكتابات النقدية المكتوبة بالأمازيغية، ويرجع الأمر إلى أن الظروف الحالية ما زالت لا تشجع على انتشار النقد بالأمازيغية، من بينها ضعف تعميم الأمازيغية في المدرسة المغربية، لأن مؤسسة التعليم -كما قلنا- سابقا هي المؤسسة الأساسية التي ستساعد أية لغة على الارتقاء والانتشار وعلى تشجيع الكتابة بها.. ومع ذلك يبقى النقد بالأمازيغية ما يزال في طور التأسيس ويأخذ طريقه نحو الإنتاج والكتابة.

**هل هناك نصائح تقدمونها للكتاب الشباب الذين يرغبون في دخول مجال الأدب أو النقد؟**

من بين التجارب التي أثرت في الأدب الأمازيغي بالمغرب تجربة رابطة تيرا للكتاب بالأمازيغية إلى جانب الجمعيات الثقافية الأخرى التي تشجع الإبداع بالأمازيغية، فهذه الرابطة تقوم كل سنة بدورة تكوينية في مجال أدبي معين كالقصة القصيرة أو المقالة أو المسرح؛ تتكون كل دورة تكوينية من ثلاث مراحل، وتوجه إلى الشباب وخصوصا شباب الجامعة وغيره، وتنتهي الدورة بإصدار كتاب يجمع أهم إنتاجات المشاركين في هذه الدورة، وتتم تتبع هؤلاء وتشجيعهم على الكتابة في الجنس الأدبي الذي هو موضع التكوين، وهذه التكوينات هي التي أعطت الكثير من الشباب الذين يكتبون بالأمازيغية اليوم بالجنوب، وحازوا على أغلب الجوائز الوطنية... فالتكوين والتشجيع من أهم الأسس والعوامل التي تساعد الشباب على اقتحام مجال الكتابة إذا توفرت عوامل أخرى من بينها الاطلاع على التجارب الأدبية ولن يتأتى هذا إلا بالقراءة والمطالعة، فليس هناك إنتاج أدبي من الفراغ، كما أن الموهبة وحدها لا تكفي بل تحتاج دوما إلى الصقل.

**ما هي المشاريع أو المواضيع التي تودون استكشافها في المستقبل؟**

ما يزال الكثير مما يود الباحث أو المبدع تحقيقه يبدو كآفاق يسعى إليها وخصوصا بالنسبة للمهتم بالثقافة والأدب الأمازيغيين، فالميدان شاسع جدا والإمكانات لا تساير ما تتطلبه اللحظة من جهد وإمكانيات تفوق جهد المؤسسات (إذا دخلت بثقلها المادي والسياسي للنهوض بهذه الثقافة وبأدبها وبلغتها) يكون فيه الجهد الفردي قطرة صغيرة لكنها مهمة، لأن القطرة الواحدة في اجتماعها مع القطرات الأخرى تولد الحياة وتغيرها.

كتبت في القصة القصيرة وفي الرواية وفي النقد الأدبي وما زال الطريق طويلا، لكن ما دام المبدع أو الباحث متشبعا بالعزم والإرادة والإبداع فستهون لديه العقبات، وهذا ما يعطي للحياة نكهتها وميزتها، فالمبدع يرى نفسه فيما يكتب وفيما يحققه لوطنه ولثقافته الوطنية.

فالمجال الثقافي والأدبي إبداع وبحث وتنقيب هو مساري الذي سلكته منذ زمن وسأبقى مستمرا فيه، وهذه هي مهمتي في الحياة التي ارتضيتها لنفسي، لذلك سيبقى مساري هذا في البحث والإبداع: الإبداع في القصة القصيرة، وفي الرواية والكتابة النقدية والبحث في الأدب الحكائي والأسطوري الأمازيغي.

**كلمة حرة..**

أشكر من جديد طاقم جريدة «العالم الأمازيغي» والقائمين عليها: أولا على استمرارها في النشر وعلى تحديها لكل العقبات، وثانيا على مساهمتها في تشجيع ونشر ما يتعلق بالأدب الأمازيغي، وثالثا على هذا الحوار الثقافي والأدبي.

25,5x36cm_Crédit_Daba_VA.pdf 1 11/10/2023 16:40

creditdaba.ma

BANK OF AFRICA
BMCE GROUP بنك أفريقيا

قارّتنا مستقبلنا

# سلف استهلاك 100% عبر الأنترنيت و بأحسن فائدة !

مصاريف الملف مجانية

100 000* درهم

1519,29 درهم

83 شهر

من 9 أكتوبر إلى 9 دجنبر

080 100 8100
BANKOFAFRICA.MA

بنك أفريقيا - شركة مساهمة رأسمالها 2087698270 درهم - مؤسسة إئتمان - قرار إعتماد رقم 94-2348 بتاريخ 23 غشت 1994 - 140 محج الحسن الثاني - 20039 الدار البيضاء المغرب - س.ت. : 27129 الدار البيضاء - رقم التعريف الجبائي : 01085112